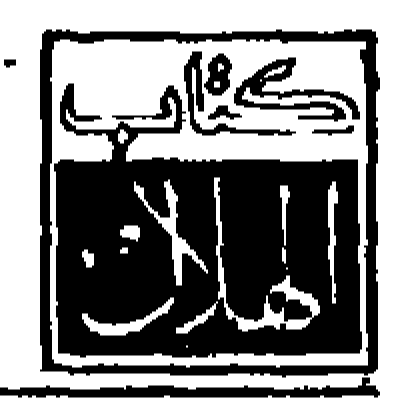
كتاب الهلال

قصة البرلمان المصري

د. يونان لبيب رزق



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد
نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش
رئيس التحرير : مصطفى نبيل
سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL

العدد ٤٨٣ ـ شعبان ـ مارس ١٩٩١

أسعار البيع للعدد فئة ١٥٠ قرش

الاردن ١٠٠٠ فلس ، السعودية ٧ ريال ، تونس ٢ دينار ، المغرب ٢٠ درهم ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، الدوحة ٨ ريالات ، دبى وأبو ظبى ٨ دراهم ، سلطنة عمان ٨٠٠ فلس ، غزة والضفة والقدس ١,٤ دولار ، لندن ١,٥٠ جك ..

قصّة البرلمان المصرى

بقلم

دكتور يونان لبيب رزق

دار الهلال

الغلاف تصميم الفنان
محمد أبو طالب

مقدمة

قد لا يعلم مصريون كثيرون أن عمر البرلمان المصرى ينوف عن قرن وربع من الزمان ، وهو بذلك أقدم البرلمانات المعروفة ليس فى تاريخ المنطقة العربية فحسب ، بل وربما فى تاريخ الشرق كله .

وهذا العمر الطويل كما صنع تطورا فهو فى نفس الوقت قد شهد تتابعا مستمرا لفصول التاريخ البرلمانى فى مصر .

وقد رأينا اختيار بعض هذه الفصول ليتضمنها هذا الكتاب ، وهو اختيار حكمته مجموعة من المعايير :

المعيار الأول : بدا فى تخصيص ثلاثة فصول عن تطور قوانين الانتخابات فى مصر انطلاقا من الايمان ان تلك القوانين لم تأت من فراغ وإنما كانت تشى بطبيعة القوى السياسية والاجتماعية التى صنعتها ، فضلا عن انها كانت تستعرض بالضرورة تاريخ البرلمان المصرى من خلال متابعة تلك القوانين .

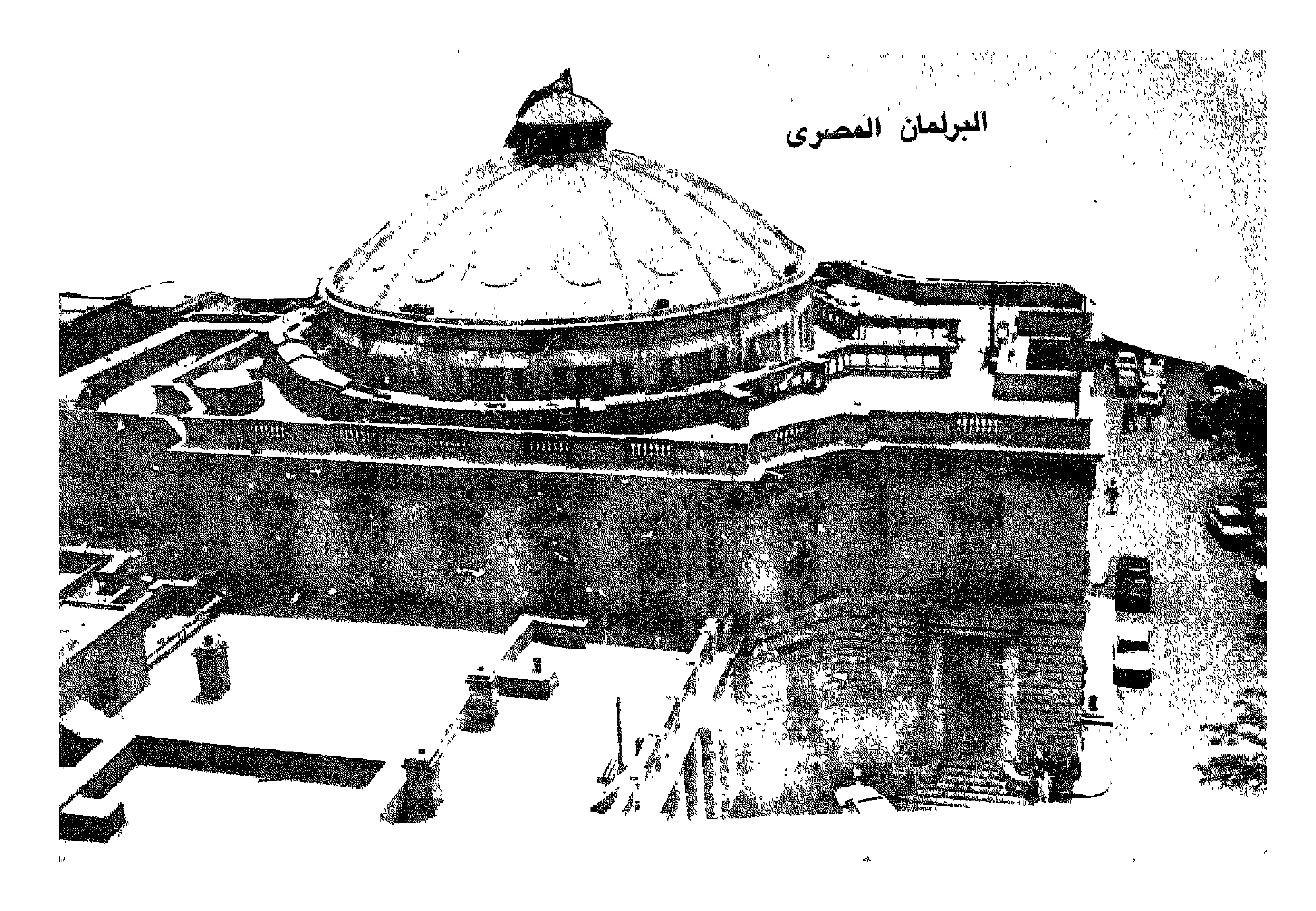
المعيار الثانى : روعى فى رصد ظواهر برلمانية بعينها تركت بشكل أو بآخر بصماتها على المسيرة التاريخية للحياة النيابية المصرية ، والظاهرتان اللتان وضعتا موضع الرصد تتصل اولاهما بالتواجد الدائم « للمستقلين » في البرلمانات المصرية مما خصصنا له الفصل الرابع وتتعلق الثانية بمفهوم « الحصانة » فى التاريخ البرلماني والذى افردنا له الفصل الخامس .

اما المعيار الثالث : فقد اتجه نحو اختيار مجالس ذات طبيعة خاصة فى تاريخ البرلمان المصرى بتقديم دراسة عن اول برلمان حزبى فى تاريخ البرلمان المصرى ، وهو برلمان عام ١٩٢٤ الذى خصصنا له الفصل السادس ، ثم هذا البرلمان العجيب الذى لم يعش اكثر من ثمان ساعات ، وهو بالتالى أقصر برلمان فى تاريخ الحياة النيابية المصرية الذى دارت حوله احداث الفصل السابع والأخير .

واحتكاما لتلك المعايير جاءت اختياراتنا لتلك الفصول من تاريخ البرلمان المصرى وأملنا كبير فى أن نكون قد وفقنا فيها .

وعلى الله قصد السبيل ..

التطور التاريخى لنظام الانتخابات فى مصر



البرلمان المصرى

الفصل الأول :

الفقراء يمتنعون !
١٨٦٦ - ١٩١٣

على مدى ماينوف عن قرن وربع من الزمان (١٨٦٦ - ١٩٩٠) ، ومنذ صدور « اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب » فى أكتوبر من العام الأول وحتى صدور قانون الانتخابات الأخير منذ بضعة أسابيع عرفت مصر مجموعات متعاقبة من قوانين الانتخابات تستحق الدراسة التاريخية ، والقول « بالدراسة التاريخية » مقصود بحكم ماحظيت به هذه القوانين من دراسات قانونية مستفيضة كان من الطبيعى أن تنصب بالأساس على الجوانب الفقهية من تلك القوانين دون أن تضع فى اعتبارها بقدر معقول الظروف التاريخية التى افرزتها على النحو الذى صدرت به .

وتنبع اهمية مراعاة هذه الظروف من حقيقة تاريخية بسيطة وهى ان طالما استمرت حركة التاريخ فمن المحتوم ان تتغير طبيعة المؤسسات السياسية ، ومنها المؤسسة النيابية بالطبع ، تبعا لهذه الحركة ، فيما يجرى بشكل صراعى قد تصل الاطراف فيه الى حلول توفيقية ، وقد لاتصل !

انطلاقا من التسليم بهذه الحقيقة فان متابعة امينة للتطور التاريخي لنظام الانتخابات في مصر خلال تلك الفترة الطويلة نسبيا قد يكون مفيدا ، ولجميع المتصارعين !

ولعل هذا الطول هو الذى يدعونا الى العزوف عن وضع كافة تلك القوانين فى سلة واحدة ، فهى اصغر كثيرا من أن تتسع لها ! الأمر الذى يدفعنا إلى تخصيص سلال ثلاث ، أولاها للفترة بين عام ١٨٦٦ حين صدر القانون الأول وبين ١٩١٣ عام صدور قانون الجمعية التشريعية ، وثانيتها تمتد بين صدور قانون عام ١٩٢٣ والذى الحق بالدستور المشهور الذى صدر فى ذلك العام وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، والتى تمثل بدورها حقبة منفصلة لها سماتها المتميزة ، اما السلة الاخيرة فقد خصصناها لتطور قوانين الانتخاب خلال الأعوام الأربعين الأخيرة !

وقبل تقليب ما فى السلال الثلاث هناك مجموعة من الملاحظات الأولية على ما فيها :

١ ـ انه بامتداد الفترة الطويلة محل المتابعة ، ورغم تعدد القوانين واختلاف العهود التى صدرت فيها ، فانه ولاقانون واحد منها صدر عن جمعية منتخبة ، أو جمعية تأسيسية فيما هو مفروض !

٢ ـ فى كل الظروف كان لتركيب السلطة وتوجهاتها أشد التأثير على طبيعة القوانين .

٣ ـ لعبت الحركة الوطنية دورا أساسيا فى توجهات العاكفين على صياغة القوانين الانتخابية ، فى أغلب المرات ، وبدون استثناء تقريبا .

٤ ـ اخيرا فان عزل القوانين الانتخابية عن مجمل التغيرات الإجتماعية والفكرية يؤدى في العادة الى قصر عمرها واصابتها بحالة من الوفاة المبكرة !

لا للفقراء

يؤكد التقليب فى السلة الأولى على أن أبرز حقائق القوانين الانتخابية الأربعة التى صدرت خلال تلك الفترة (١٨٦٦ ـ ١٩١٣) كانت حرمان الفقراء من المشاركة فى العملية الانتخابية رغم اختلاف الظروف التى صدرت فيها هذه القوانين ، وهو حرمان تم تحت مسميات مختلفة .

اختلاف الظروف بدا فى أن القانون الأول الصادر فى ٢٢ أكتوبر عام ١٨٦٦ جاء صدوره بمبادرة من الخديوى اسماعيل وفى اطار سعى حثيث من هذا الحاكم لما تصوره من امكان جعل مصر « قطعة من أوربا » بينما صدر القانون الثانى فى ٢٥ مارس عام ١٨٨٢ ابان احتدام احداث الثورة العرابية واستجابة لدواعيها ، وجاء القانونان الثالث والرابع فى عامى ١٨٨٣ و١٩١٣ فى ظل الاحتلال البريطانى وتنفيذا لسياساته .

القانون الأول قصر حق اختيار اعضاء مجلس شورى النواب فى الريف على « المشايخ الحايزين على الأوصاف المعتبرة » وفى المدن يصير هذا الاختيار « باتفاق أو اكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن » !

تؤكد هذه الحقيقة قراءة المادتين السابعة والثامنة من القانون .

المادة السابعة تقول : « حيث ان كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الأهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد أو النائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ».

وجاء فى المادة الثامنة : « وأما الانتخاب فى مصر والاسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن » !

ولم يرعو واضع هذا القانون ، او واضعوه ، ممن لانعرفهم (!) من قولها صراحة ، وهى أن « الفقراء يمتنعون » ، فيما جاء بالحرف الواحد فى البند الرابع من هذا القانون القائل بألا يكون الناخبون « من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الافلاس وأيضا الفقراء المحتاجين » !

● ● ●

فى **القانون التالى** الصادر فى عهد ما اصطلح على تسميته بوزارة الثورة ، وبالرغم من الجرأة التى كان مفروضا أن يتحلى بها واضعوه فهو وان لم ينص صراحة على حرمان الفقراء من حق الانتخاب فانه وضع من القيود ما يؤدى الى ذلك التحريم بالفعل .

جاء ذلك فى المادتين الأولى والثانية من هذا القانون .

المادة الأولى تقول : « حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا اقام فيها مدة لاتنقص عن عشر سنوات (على شرط) أن يكون بالغا من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب او الرسوم المقررة أيا كانت مايبلغ خمسمائة قرش ميرى فى السنة » .

وتدعم المادة الثانية سابقتها ، فقد نصت على : « من كان عليه من (أرباب العائلات) هذا المقدار من المال الأميرى عن أطيان او عقارات يمتلكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب » .

وهذا المبلغ كان يكافىء الضريبة التى تدفع لنحو سبعة افدنة ، بمعنى آخر فقد سمح القانون بحق الانتخاب لصغار الملاك ، ولكنه لم يسمح به للمعدمين ، وكان هذا اقصى ما يستطيع السماح به ، ولظروف الثورة ، بحكم ان أغلب العسكريين الذين قادوها كانوا ينتمون الى هذه الشريحة .. شريحة صغار الملاك .

وبينما حرم قانون ١٨٨٢ على الفقراء حق الانتخاب فانه قد منحه للأجانب من خلال مانصت عليه المادة الأولى من السماح للمتوطن الذى اقام فى مصر مدة « لاتنقص عن عشر سنوات » مما كان يعنى ببساطة حصول مئات من الأوروبيين ، يونانيين وايطاليين وأرمن ، هذا الحق .

● ● ●

اما القانونان الصادران فى عهد الاحتلال (١٨٨٣ و١٩١٣) فقد حرما حق الانتخاب على من لهم « بيوت للعب القمار أو الفحشاء » والفقراء ، ثم ان هذين القانونين قد اشترطا على المندوب الذى يمارس حق الانتخاب أن يكون « جاريا دفع مال مقرر على عقارات أو أطيان فى نفس المديرية قدره ٥٠٠٠ قرش سنويا وذلك منذ سنتين على الأقل » ! وهذا المبلغ كان يدفع كضريبة عن ٦٢ فدانا من الأراضى المتوسطة .

ومثل هذه الحقيقة الأولى المستخرجة من السلة انما تشى بواقع اجتماعى ، وهى أن الوجهاء فى المدن والمشايخ المعتبرين فى الريف من متوسطى وكبار الملاك استمروا العنصر الفاعل بامتداد هذه الفترة الأولى من تاريخ القوانين الانتخابية .

نعم لفئات بعينها !

وتجر هذه الحقيقة وراءها حقيقة أخرى متصلة باستثناء فئات بعينها من الشروط التي وضعتها القوانين المذكورة خاصة بالقدرة المالية .

فقد نصت المادة الثالثة من القانون الصادر عام ١٨٨٢ على اعطاء حق الانتخاب لثمان فئات حتى ولو « لم يكن عليهم المبلغ المقرر » .

هذه الفئات كانت « العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية » و« القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين » و« حاخامات الاسرائيليين » و« المدرسون فى المدارس الأميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات من المدارس العليا » و« أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف او متقاعدين » و« ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستودعين أو متقاعدين » و« الافوكاتية المقبولون فى المجالس النظامية » وأخيرا ، « الاجزجية والأطباء والمهندسون » .

والملاحظ ان قانون عام ١٨٨٢ قد تفرد بهذه

الاستثناءات ، ذلك ان القوانين الثلاثة الأخرى الصادرة قبله أو بعده لم تستثن أية فئة من الشروط التى وضعتها .

وفى تقديرنا ان هذا الاستثناء يرتبط بطبيعة القوى التى اصدرته ، قوى الثورة العرابية ، والتى أرادت فيما يبدو ان تستقطب عناصر رجال الدين والمثقفين باعتبارها من العناصر المؤثرة فى ميدان العمل السياسى .

بل اننا نلاحظ ما هو أكثر من ذلك وهو أن هذا القانون قد اعطى العسكريين اثناء الخدمة حق الانتخاب ، وهو ماحرمته كافة القوانين الثلاثة الأخرى .

القانون السابق عليه نص على ان « الداخلين سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امدادين (الاحتياطى) لايجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس » .

اما القانونان اللاحقان (١٨٨٣ و١٩١٣) فقد نصا فى المادة الأولى على أن « رجال العسكرية الذين تحت السلاح ليس لهم حق الانتخاب » .

ومفهوم طبعا السبب الذى دعا الى انفراد قانون ١٨٨٢ بمنح هذه المزية « لرجال العسكرية فقد كانوا هم الذين اصدروه »!

ايضا اختلفت هذه القوانين بالنسبة للموظفين فقد حرمهم القانون الأول فى بنده الخامس من حق دخول المجلس النيابى والذى جاء فيه بالحرف الواحد ، « المستخدمون فى الخدمات الأميرية ، والمستخدمون فى الجهات الخارجة عن الميرى سواء كانوا من العمد أو الوجوه أو غيرهم لايجوز انتخابهم »

وقد تفرد القانون الأول بهذا الحظر ، صحيح أن القوانين الوظيفية كانت لاتجيز للعاملين « بالميرى » الاشتغال بالعمل السياسى ، ولكنها اجازت لهم خوض الانتخابات ودخول المجالس النيابية ، وان اشترطت على صاحب الوظيفة أن يتخلى عنها فى حالة دخوله المجلس

الانتخاب غير المباشر :

(الحقيقة الثالثة) المستخرجة من نفس السلة تشير الى أن كل تلك القوانين قد رفضت الاخذ بنظام الانتخاب المباشر ، وفضلت أن يكون هذا الانتخاب على درجتين على الأقل .

القانون الأول (١٨٦٦) اعتبر مشايخ القرى منتخبين من الأهالى أو على حد تعبيره « معينون برغبة الأهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم » كما سبقت الاشارة .

القانون الثانى (١٨٨٢) ابتدع نظام المندوب عن عدد معين من الناخبين ، وهو نظام استمر يعمل به بشكل أو بآخر لنحو نصف قرن وحتى ١٩٢٥ على وجه التحديد .

فقد نص هذا القانون فى مادته الـ ٣٣ على : « ينتخب الذين لهم حق الانتخاب فى كل دائرة واحدا من كل مائة منهم .. والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين ينتخبون النواب » .

قانون العام التالى (١٨٨٣) وهو القانون الذى وضع بناء على تقرير اللورد دفرين ، سفير بريطانيا فى استنبول والذى

كلف بوضع تقرير لنظام الحكم فى مصر بعد الاحتلال ، استمر هذا القانون يأخذ بنظام المندوبين الناخبين غير انه اختزل عدد هؤلاء اختزالا ظاهرا ، فصار ينتخب مندوب ناخب واحد « من كل تمن من اتمان القاهرة ومن كل قسم من اقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المبينة فى المادة الخامسة ومن كل بندر او بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى » .

وهذا الاختزال كان يعنى زيادة قدرة سلطات الاحتلال على التحكم فى المندوبين الناخبين مما جعل انتخاب اعضاء المجالس التشريعية (مجالس المديريات ـ شورى القوانين ـ الجمعية العمومية) اقرب الى الاختيار منه الى الانتخاب . فيتم انتخاب اعضاء مجلس المديرية بمعرفة المنتخبين المندوبين (المادة ١٧ من القانون) وتحرم المادة التالية هؤلاء المندوبين من « الاشتغال بأمور خلاف انتخاب اعضاء مجالس المديريات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة .

اما مجلس شورى القوانين والذى كان يتكون من ٣٠ عضوا ينتخب ١٦ منهم اثنان عن القاهرة والاسكندرية ينتخبهما « المنتخبون المندوبون » والباقى (١٤) عضو عن كل مديرية يختار بالقرعة من اعضاء مجلسها .

تبقى الجميعة العمومية التى كانت تتكون من النظار واعضاء مجلش شورى القوانين و٤٦ عضوا يتم انتخابهم من المدن (١١) ومن المديريات (٣٥) من خلال المندوبين الناخبين ايضا .

بيد أن هذا الوضع كان من الصعب ان يستمر بعد تعاظم الحركة الوطنية المصرية خلال العقد الأول من القرن العشرين .

وكان لهذه الحركة شقان يطالب اولهما بالجلاء ووحدة وادى النيل وطالب الثانى بالدستور ، خاصة بعد ماشهدته الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ مما عرف « بالانقلاب الدستورى » والذى ترتب عليه الأخذ بالنظام النيابى فى دولة كانت فى ظل حكم السلطان عبد الحميد اشد الدول اوتوقراطية .

وقد استتبع ذلك زيادة المطالبة بالدستور ، فكتبت الصحف وقامت حركة العرائض التى يوقعها المصريون مطالبين بالدستور ، وسارت المظاهرات يصيح رجالها « الدستور يافندينا .. الدستور يافندينا »!

الأهم من ذلك ان المطالبة بتغييرات جذرية فى النظام الدستورى قد انبعثت من داخل المجالس القائمة نفسها وارتفعت اصوات عديد من اعضاء مجلس شورى القوانين ، اولهم الشيخ على يوسف ، مطالبين بهذه التغييرات (فبراير ١٩٠٨)

أدى ذلك إلى تغير الوضع فى القانون الذى اصدرته سلطات الاحتلال بعد ثلاثين عاما (١٩١٣) والذى نص على ان « كل خمسين ناخبا فى كل قسم من اقسام القاهرة والاسكندرية وفى كل محافظة آخرى وفى كل مدينة وكل قرية فى المديريات ينتخبون ناخبا مندوبا واحدا » مما كان يعنى زيادة قاعدة الناخبين المندوبين .

ولنا أن نلاحظ هنا أن نظام الانتخاب على درجتين والذى كان مقصودا من تطبيقه تحكم السلطة فى نوعية اعضاء

المجالس النيابية بحكم ما يتيحه هذا النظام من قدرة التحكم فى المندوبين الناخبين نتيجة لقلة عددهم فإنه فى نفس الوقت قد تأثر بضعف أو اشتداد الحركة الوطنية : فإن ما تقرر من تغيير فى دستور عام ١٨٨٢ بتحديد عدد هؤلاء بخمسين انما كان وليدا للحركة الوطنية التى قادها رجال من امثال مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد ، والتى كان احد مطالبها الاساسية "حياة نيابية حقيقية" .

ومع التسليم بأن هناك علاقة وثيقة بين قوانين الانتخاب وبين طبيعة المجالس التى تفرزها ، والربط بين هذا وذاك وبين الظروف التاريخية التى صنعت كل ذلك ، ينبغى التسليم فى نفس الوقت بأن قانون عام ١٩١٣ كان اقرب القوانين الانتخابية الصادرة قبل الحرب تجسيدا للفكرة النيابية .

هدم الهرم

فبالاضافة الى ما تضمنه هذا القانون من تمثيل عددى كان الناخبون المندوبون فيه يمثلون اقل عدد فى القوانين الاربعة فإن التعديل الذى تضمنه قانون الجمعية التشريعية قد صنع تغييرا دستوريا هاما فقد هدم الهرم !

والهرم الذى نعنيه هنا هو الشكل الذى قام عليه النظام النيابى بمقتضى القانون الاساسى الصادر عام ١٨٨٣ ، فقد قام هذا الشكل على قاعدة تصنعها مجالس المديريات الاربع عشرة التى ينتقل ممثلون منها الى مجلس شورى القوانين ، والتى يصعد مجموع اعضائها للجمعية العمومية .

وقد تم هدم هذا الشكل الهرمى من خلال الغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وحلول الجمعية التشريعية محلهما التى يتم انتخاب اعضائها بواسطة الناخبين المندوبين .

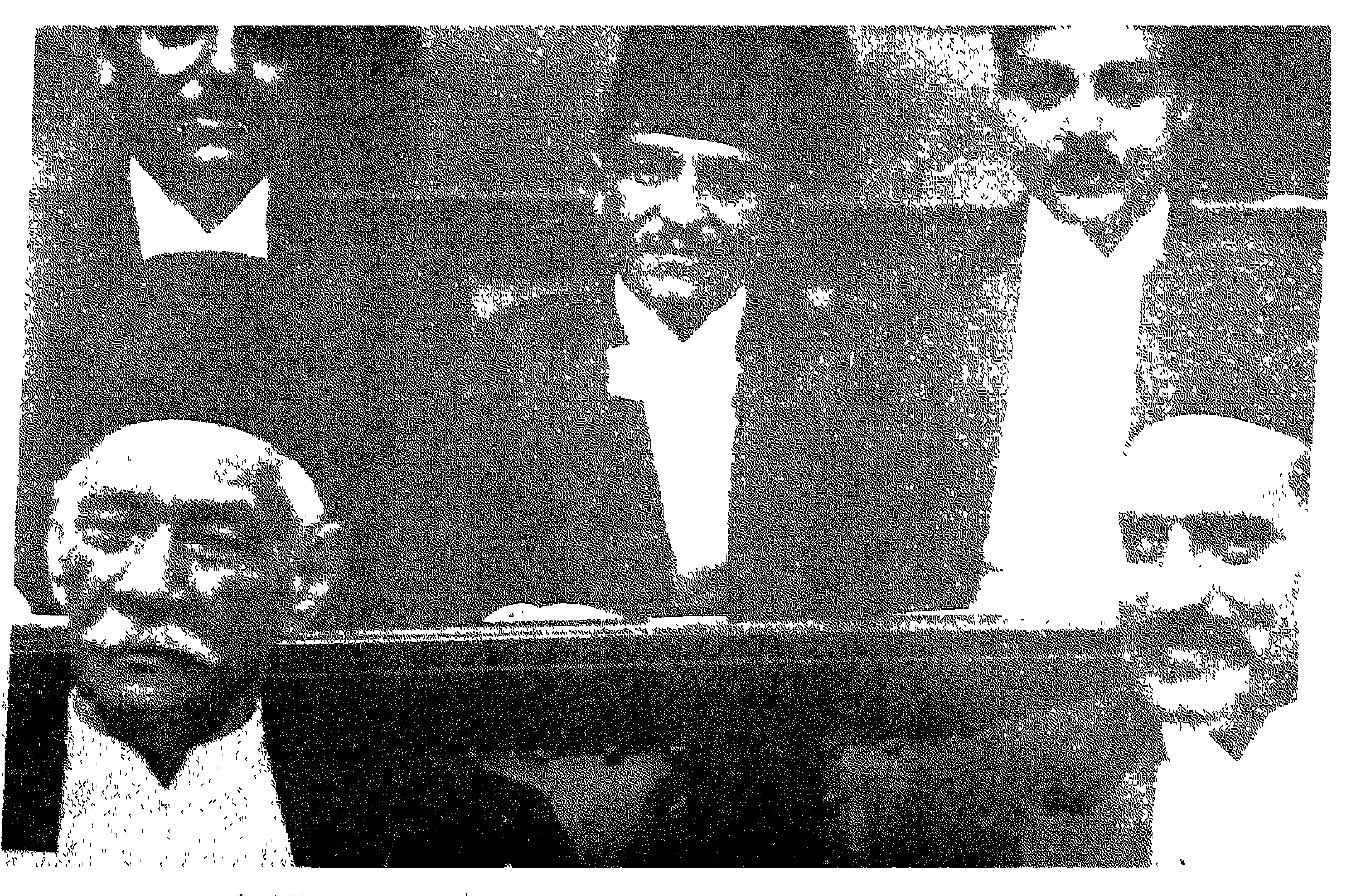
وتشير الكتابات التاريخية الى أن اول معركة انتخابية حقيقية فى التاريخ المصرى الحديث هى المعركة التى دارت لتشكيل الجمعية التشريعية .

وتدلل هذه الكتابات على ذلك بالمعركة الانتخابية التى خاضتها شخصية معروفة وقتذاك ؛ هى شخصية ناظر المعارف والحقانية السابق ، سعد باشا زغلول الذى رشح نفسه فى ثلاث من الدوائر الاربع التى كانت تتكون منها القاهرة .

وتشير نفس هذه الكتابات الى أن اول منشور انتخابى عرفته مصر كان المنشور الذى اصدره سعد خلال هذه المعركة ؛ وهو الامر الذى سجله اللورد كتشنر المعتمد البريطانى فى مصر ؛ وهو الذى كان وراء اصدار القانون .. سجله فى تقريره عن عام ١٩١٣ والذى جاء فيه :

"خلال الاسابيع الثلاثة التى مرت بين اختيار المندوبين وانتخاب اعضاء الجمعية سعى المرشحون فى استمالة المندوبين اليهم بكل واسطة من وسائط الانتخاب المعتادة وكان اشهر واسطة اعتمدوا عليها اظهار بيان خططهم" .

● ● ●



جلسة برلمانية تجمع سعد زغلول ومصطفى النحاس .

القضاء موجود

حقيقة أخرى ، وهى أن واضعى القوانين الانتخابية خلال نصف القرن السابق على الحرب العالمية الأولى ، قد تنبهوا الى تمثيل القضاء فى العملية الانتخابية منذ الوهلة الأولى وحتى اللحظة الأخيرة .

قانون ١٨٦٦ قد نص من بين مانص عليه انه « بعدما يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية » .

ويفرد قانون ١٨٨٢ مادة بأكملها عمن يتوجب اجراء الانتخابات بحضورهم وهم « مدير الجهة او محافظها أو مأمور الضبطية بمصر أو من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضى الجهة ايضا » .

نفس الحقيقة تضمنها القانونان الصادران من قبل سلطات الاحتلال واللذان نصا على حضور « واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية » .

ولامشاحة ان ارساء هذا المبدأ ، وان كان الأخذ به فى أول الأمر من قبيل التشبه بالقوانين الأوربية ، الا انه كان يمكن ان يوفر بعد ذلك حدا معقولا من الحيدة الادارية فى بلد تلعب السلطة المركزية داخله دورا ، وأى دور !

بقيت حقيقة اخيرة فى السلة ، ذلك ان قوانين الانتخاب الأربعة قد اسفرت عن حقيقة مؤداها ان تلك القوانين لم

تصدر فى عزلة عن المتغيرات العميقة التى شهدتها البلاد فى تلك الحقبة بالتحول من المجتمع الريفى الى المجتمع المدينى .

يظهر ذلك جليا فى المقارنة بين قانون عام ١٨٦٦ وقانون عام ١٨٨٣ ، فبينما كان القانون الأول ينصب بالأساس على العملية الانتخابية فى المديريات وجاءت اشارته الى الانتخابات فى المدن على نحو مختصر فى جانب من البند الثامن جاء فيه : « واما الانتخاب فى مصر والاسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو اكثرية آراء وجوه واعيان تلك المدائن » ، فان القانون الثانى قد خصص مادة كاملة على وجه التقريب لعملية الانتخاب فى المدن .

اكثر من ذلك فبينما اقتصر التمثيل فى المدن فى القانون الأول على مدن ثلاث ، فان شمل فى القانون الثانى ثمان مدن ، بل وتقسيم تلك المدن مما ينم عن اتساعها فيما تسجله المادة الخامسة من هذا القانون والتى جاء فيها بالحرف الواحد .

« اما فى كل تمن من اتمان القاهرة وكل قسم من اقسام ثغر الاسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف من المأمور ومن شيخ التمن أو القسم ومن مشايخ الحوارى » .

ولايبقى مزيد من الحقائق فى السلة الأولى ، ولكن تبقى اكثر من سلة أخرى !

الفصل الثاني :

الرعاع قادمون !
١٩٢٣ - ١٩٥٢

خشبة المسرح السياسى المصرى كانت قد تغيرت تماما خلال سنوات الثورة (١٩١٩ - ١٩٢٢) وهو تغيير قد انسحب آثاره على شتى مناحى الحياة العامة فى مصر ، وكان نظام الانتخابات من اكثر تلك المناحى تأثرا .

باختصار شديد فقد سقطت الفلسفة التى استمرت تحكم تلك القوانين خلال الحقبة السابقة (١٨٦٦ - ١٩١٣) وحلت محلها فلسفة جديدة .

الفلسفة القديمة كانت تقوم على ان حق قيادة الامة ، وبالتالى حق تمثيلها انما هو مخول لمن اسماهم الاستاذ احمد لطفى السيد مفكر حزب الامة العتيد ، « اصحاب المصالح الحقيقية » وهؤلاء فيما ارتآه الرجل هم ابناء العائلات من الاعيان او كبار المزارعين ، وابناؤهم او فئة المتعلمين واصحاب الوظائف الذين تعنى مصلحة الامة مصلحتهم ، وان مصالح هؤلاء متعددة بنسبة اتساع ثرواتهم وانهم يريدون قضاء تلك المصالح ، كما كتب لطفى السيد فى « الجريدة » فى يناير عام ١٩٠٩ ، « سواء كانت متعلقة برى الاطيان او



احمد لطفى السيد يتباحث مع دولة اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء

بترتيب العمد والمشايخ والخفراء ، او سلامة حقوق الانتخاب من العبث »..

وقد انعكست هذه الفلسفة بدرجة او باخرى على كافة قوانين الانتخابات الصادرة خلال المرحلة الاولى : وهى الفلسفة التى سقطت من بين ما اسقطته ثورة الشعب المصرى عام ١٩١٩ لتحل محلها فلسفة جديدة ، وان لم يكن هذا الاسقاط كاملا !

الفلسفة الجديدة عبر عنها اعضاء لجنة الثلاثين اثناء عكوفهم على وضع الدستور خلال عام ١٩٢٢ ، وعلى الرغم من ان هؤلاء كانوا مختارين فى غالبيتهم من شرائح اجتماعية تمثل « اصحاب المصالح الحقيقية » لكنهم لم يتمكنوا من تجاهل الواقع الجديد الذى افرزته السنوات الثلاث السابقة .

قامت هذه الفلسفة على فكرة انه طالما ان كافة المصريين ملزمون باداء الخدمة العسكرية فان لهم جميعا حق الانتخاب ، وانه ليس من صلاحيات احد حرمانهم من هذا الحق ، وهو الامر الذى اكده واحد من اهم واضعى الدستور ، وهو عبد العزيز باشا فهمى الذى لقب بأب الدستور ، والذى لم يجد ضيرا فى ان يتساوى فى حق الانتخاب مع اى فلاح امى ، فيما حفظته لنا محاضر اجتماعات لجنة الثلاثين .

قيود انتخابية :

تأسيسا على هذه الفلسفة صدر قانون الانتخاب الاول فى تلك الحقبة فى ٣٠ ابريل عام ١٩٢٣ ، والذى قرر حق الانتخاب « لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية ».

غير انه وضع على هذا الحق مجموعة من القيود ..

القيد الاول : تعدد درجات الانتخاب ، فقد كان على درجتين بالنسبة لمجلس النواب ، حيث ينتخب كل ثلاثين مندوبا لانتخاب عضو هذا المجلس وعلى ثلاث درجات بالنسبة لمجلس الشيوخ حيث ينتخب كل خمسة من المندوبين الثلاثينيين مندوبا منهم لانتخاب عضو المجلس الاخير .

ولم يكن انتخاب هؤلاء المندوبين موقوتا بالعملية الانتخابية بل كان محددا بالسنوات الخمس التى قررها الدستور عمرا للمجلس .

القيد الثاني : متصل بالسن الذى لم يتحدد فقط بالنسبة للمرشحين (٣٠ سنة لمجلس النواب و٤٠ سنة لمجلس الشيوخ) وانما تحدد ايضا بالنسبة للمندوبين الناخبين لاعضاء المجلسين ، فقد تقرر الا يقل سن المندوب الناخب لعضو النواب عن خمس وعشرين سنة ، ولعضو مجلس الشيوخ عن ثلاثين سنة .

القيد الثالث : خاص بمجلس الشيوخ ، فبالاضافة الى ان القانون منح الملك حق تعيين خمسى اعضاء هذا المجلس فقد وضع شروطا مالية واجتماعية قصرته على فئات محددة عينها هذا القانون ، وقد بلغ عدد هذه الفئات ست عشرة على قمتها « امراء الاسرة المالكة » وفى قاعدتها « كبار التجار ورجال الصناعة واصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم عن ١٥٠٠ جنيه سنويا » وهو مبلغ جسيم بمقاييس العصر .

اخر هذه القيود فرض على « الضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية ممن ليسوا على الاستيداع » فقد حرمهم القانون من حق الانتخاب ناهيك عن حق الترشيح .

ولاثنى عشر عاما تالية دارت معارك حادة للفكاك من هذه القيود بدأت مع اول مجلس نيابى تشكل انبثاقا من هذا القانون واستمرت الى ان تم اسقاط دستور صدقى عام ١٩٣٥ ، بما كان يمثله من اتجاه لوضع مزيد من القيود على حقوق المصريين فى الانتخاب ، وهى معارك تشكل صفحة ممتعة من التاريخ المصرى المعاصر !

معركة اسقاط القيود :

باستثناء القيد الاخير الخاص باخراج رجال الجيش من لعبة الانتخابات ، فلم يكن احد من اطراف العمل السياسى فى مصر ، راغبا فى ادخال هؤلاء فى اللعبة .. باستثناء ذلك شرع منذ اللحظة الاولى فى العمل على الخلاص من القيود ، من جانب طرف من اطراف العمل السياسى ، فى الوقت نفسه الذى بذل فيه طرف اخر غاية جهده للابقاء عليها ، بل وزيادتها احكاما كلما واتته الفرصة لذلك !

تتطلب متابعة المعركة قدرا من التعرف على القوى المتواجدة فى الحلبة السياسية فى اعقاب صدور القانون الاول والعمل به .

على جانب التقييد وقف القصر واحزاب الاقلية التى ظهرت فى الساحة خلال تلك السنوات الاثنتى عشرة ..

القصر بقيادة الملك فؤاد الاوتوقراطى النزعة كان يعز عليه كثيرا ما اصاب سلطاته من خصم لحساب الحركة الوطنية المصرية ، بحكم ما قرره الدستور من تولى الحزب الفائز فى الانتخابات للوزارة ، بما اصبح يعنيه ذلك من تقرير مبدأ « الوصول الى الحكم عبر صناديق الانتخاب » مما اعطى القوانين المنظمة لحق الاقتراع كل اهميتها لدى الملك التى اراد فتحاتها اضيق ما يكون !

احزاب الاقلية والتى شاركت القصر رغبته فى تضييق الفتحة ، وقد تنوعت هذه الاحزاب ، بدءا بالحزب الوطنى الذى كان يحزن زعماؤه ما اصاب الحزب من انكماش شعبى بعد الثورة التى قادها الوفد ! ومرورا بالاحرار الدستوريين اول الاحزاب المنشقة عن الوفد . والذى رأى زعماؤه منذ البداية ان اية معركة انتخابية سيخوضونها مع الوفد ستكون معركة غير متكافئة مهما واتتهم الفرص ، وانتهاء بالاحزاب التى اصطنعها القصر لتأييد سياساته ، والتى شهدت تلك الحقبة حزبين منها .. الاتحاد الذى تشكل عام ١٩٢٥ ، والشعب الذى ألفه اسماعيل صدقى بعد ذلك بخمس سنوات .

على الجانب الاخر كان هناك (الوفد) الذى كان يعيش اكثر فتراته شعبية ، والذى كان يرى زعماؤه على رأسهم قائد الثورة سعد زغلول ان هذه الشعبية يجب ان تترجم عن نفسها من خلال صناديق الانتخابات التى يجب ان تتسع فتحاتها لكل مصرى ، الامر الذى استهجنه خصومه الذين رأوا انه يسعى لحكم الغوغاء ، واتهموه بانه زعيم للرعاع ، وهى التهمة التى لم ينكرها الرجل !

على الجانب الاخير وقفت دار المندوب السامى تراقب

وتتدخل كلما اعتقدت ان ما تقرره صناديق الانتخاب قد تؤدى الى اضرار بالمصالح البريطانية فى مصر ، من خلال اتيانها بقوة قد تكون معادية لهذه المصالح ! (انظر الفصل السابع)
وبين هذه القوى دارت المعارك !

المعركة الاولى سجلتها لنا مضابط مجلس النواب الاول ، وهو المجلس الذى حصل فيه الوفد على اغلبية ساحقة (٩٠ فى المائة) رغم كل القيود !

فقد تقدمت « لجنة الحقانية » بالمجلس فى جلسة ٢ يوليو بمجموعة من التعديلات على القانون الانتخابى لعام ١٩٢٣ كانت تستهدف جميعها « فك القيود »

التعديل الاول : عمل على القضاء بضربة مباشرة على طريقة الانتخاب ذات الدرجات « لان من اثرها تطويل مدة الانتخاب وتعقيدها وحصر الوكالة الانتخابية فى ايدى فريق قليل من الناس وهذا مخالف لمبدأ الانتخاب العام الذى يجب عملا بالدستور ان يتخذ اساسا لنظام الانتخاب كما ان من اثره تسهيل المساومة فى الاصوات .. فلهذا نرى ان يكون الانتخاب على قاعدة التصويت المباشر سواء فى ذلك الانتخاب لمجلس النواب او لمجلس الشيوخ »

التعديل الثانى : سعى الى القضاء على قيد (السن) فقد رأت اللجنة انه من الناحية الواقعية كان الحق الذى اعطى لمن سنه « احدى وعشرون سنة حقا يكاد يكون صوريا لانه ما كان يشترك مباشرة فى انتخاب عضو مجلس النواب ولا عضو مجلس الشيوخ ، وكان من نتائج هذا حصر انتخاب عضو مجلس النواب فى يد عدد لا يكاد يزيد على الخمسمائة ممن بلغوا سن الخامسة والعشرين ، وكذلك حصر حق انتخاب

عضو مجلس الشيوخ فى يد عدد لايكاد يزيد على الثلثمائة ممن بلغوا سن الثلاثين » وقد اوصت اللجنة بتقليل سن الناخب الى عشرين سنة ، وقد أعتمدت فى ذلك على ان « سن الرشد عندنا يبدأ مبكرا (١٨ سنة) على غير الحال فى بلد مثل انجلترا (٢٥ سنة)»

وبينما كان البرلمان الاول يسعى الى فك القيود فانه على جانب آخر تمسك باحد حقوق المجلس التى اقرها دستور عام ١٩٢٣ الذى جعل لهذا المجلس حق قبول الطعن فى انتخابات اعضائه ، وكان لهذا التمسك اسبابه .

فقد كانت جريدة « السياسة » الناطقة بلسان « الاحرار الدستوريين » قد شنت حملة على الطريقة الحزبية المتعسفة التى واجه بها المجلس مسألة النظر فى الطعن فى صحة احد اقطابهم ، وهو محمد محمود باشا ، الامر الذى كلف الرجل عضويته ، وقد دعت فى هذه الحملة ان يكون النظر فى تلك الطعون من اختصاص محكمة الاستئناف .

واذا كانت هذه الحملة قد وجدت صداها فى اعمال اللجنة ، فان تلك الاعمال قد خلفت اثرها فى اثارة المعارك السياسية حول ما يجرى منها ، فقد رأت الدوائر السياسية المعارضة لحكومة زغلول انه يسعى من وراء ذلك الى هيمنة الرعاع فيما قرره المندوب السامى البريطانى فى تقرير له جاء فيه بالحرف الواحد « ان هذا القانون قد اتاح السيطرة النهائية على الانتخابات للطبقات الجاهلة التى لاتملك القدرة على تكوين الاراء السياسية وبالتالى تقع تحت رحمة المهيجين الحزبيين ، بالاضافة الى استخدام الرشوة والتخويف ، والوفد لا ينقصه اى عنصر من هذه العناصر »!

وباقرار مقترحات اللجنة وتحولها الى قانون انتهت المعركة الاولى ولكنها لم تكن المعركة الاخيرة !.

المعركة الثانية جرت خلال النصف الثانى من عام ١٩٢٥ ويمكن تسميتها « بالمعركة الزيورية » نسبة الى احمد زيور رئيس الوزارة التى ادارت هذه المعركة .

وزارة زيور كانت قد تشكلت بعد اسقاط وزارة الشعب بعد الانذار الشهير الذى قدمه الانجليز لسعد زغلول فى اعقاب حادثة اغتيال السير لى ستاك ، ولم يمض وقت طويل حتى تبين المراقبون ان الوزارة الزيورية بعد ان اعيد تشكيلها فى مارس عام ١٩٢٥ مجرد « لعبة للقصر » مما دعاهم الى ان يسموا زيور « باحمد الصغير » دلالة على تبعيته « لاحمد الكبير » ، الملك فؤاد ، خاصة وان الوزارة قد تألفت اساسا من شخصيات معروفة بعدائها للوفد مثل اسماعيل صدقى وزير الداخلية .. ومن احزاب تشكلت اساسا لهدم الحزب الشعبى .. حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد الذى اقامه الملك فى نفس السنة .

وبهذه الحزمة من القوى المعادية للوفد جرت ثانى انتخابات فى هذه الحقبة ، وهى انتخابات تم الاعداد لها ، وقد تضمن جانب من هذا الاعداد استصدار مرسوم ملكى بالغاء التعديلات التى كان قد ادخلها البرلمان الوفدى عليه ، والعودة الى قانون الانتخاب على درجتين الصادر بمقتضى دستور عام ١٩٢٣ ، كما تم الاستعداد لها بضغوط ادارية واسعة مارسها وزير الداخلية السيء السمعة !



محمد محمود باشا اثناء خروجه من البرلمان بصحبة علي ماهر

رغم ذلك جاءت المفاجأة يوم ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ ، ففى صبيحة هذا اليوم عقد البرلمان الجديد اولى جلساته وقد اعتقد حكومة زيور انها صاحبة الاغلبية فيه ، غير انها فوجئت بانتخاب « زعيم الرعاع » سعد باشا زغلول رئيسا للمجلس ، مما ادى الى حله فى نفس يوم انعقاده وكان اقصر البرلمانات فى تاريخ مصر ، فلم يزد عمره عن ثمان ساعات ! (انظر الفصل السابع)

وقد اثبت هذا الحدث انه رغم الضغوط الادارية ، فان قانون ١٩٢٣ لم يعد صالحا للقوى المعادية للوفد ، حتى بعد ان تم تخليصه من التعديلات التى كانت تقوى من كلمة « الرعاع » فى المعركة الانتخابية وشرعت الحكومة الزيورية بدعم من الملك فؤاد وبتشجيع من اللورد لويد المندوب السامى فى وضع قانون جديد للانتخابات .

وعند هذا الحد نلجأ لوثيقة سرية يروى فيها لويد القصة الكاملة لهذا القانون .. قال :

« تشكلت لوضع القانون لجنة وزارية برئاسة اسماعيل صدقي وعضوية كل من حلمى عيسى وعلى ماهر وعبد العزيز فهمى وتوفيق دوس ومحمد على ، وقد اقترحت التغييرات الاساسية الاتية :

أ - « رفع سن الناخبين الى ٢٥ سنة وان يكون هذا الحق للناخبين بين ٢٥ و٤٠ سنة مقصورا على من يحوز ملكية معينة او يدفع جنيهين على الاقل ضريبة سنوية او يقطن منزلا ايجاره على الأقل ٢٤ جنيها سنويا او من هو حاصل على شهادة عالية »

ب ـ « اعادة نظام الانتخاب غير المباشر »

جـ ـ « احالة مسألة الطعون فى الانتخابات الى محكمة الاستئناف بدلا من النواب انفسهم »

ويبدو ان هذا المشروع كان متطرفا الى الحد الذى جعل دار المندوب السامى ترفضه فقد كان فيما قدره المسئولون فى هذه الدار سوف يحرم مابين نصف وثلاثة اخماس الناخبين بمقتضى قانون ١٩٢٣ من حق الانتخاب ، وهوامر لن يمر بسهولة .

استجابة لتحذيرات لويد اعادت الحكومة الزيورية صياغة القانون وهى صياغة استبقت الحد الادنى من عمر الناخب (٢٥ سنة) الا انها خفضت المدة التى تنطبق فيها اشتراطات الملكية والتعليم الى خمس سنوات بحيث اصبح من حق اى مصرى التصويت بدون شروط عند سن الثلاثين كما تم ايضا تعديل شروط الملكية فقد سمح لمن تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و٣٠ بالتصويت اذا كانوا يدفعون ضريبة قدرها جنيه واحد سنويا او ايجارا لبيت قدره ١٢ جنيها سنويا . اكثر من ذلك فقد نص على قيام كل ٢٠ ناخبا بانتخاب مندوب عنهم ، وكان العدد ٣٠ فى القانون السابق .

وقد تمخض عن هذه الاستجابة ان اقتصر عدد المستبعدين من الناخبين على ما يتراوح بين ١٠ و١٥ فى المائة فحسب ، وصدر القانون على هذا النحو ، ورغم ذلك لم تكتب له الحياة ، فقد كانت قد جرت خلال تلك الشهور مياه كثيرة تحت الجسور !

فمن ناحية كانت حكومة زيور قد وقعت اتفاقية الحدود

الغربية مع ايطاليا فى ديسمبر ١٩٢٥ والتى سلمت فيها يحغبوب ، الواحة المصرية ، للجانب الايطالى مما اثار عاصفة من الاحتجاجات ضدها زعزعت من مركزها على وجه التأكيد .

ومن ناحية اخرى كان الاحرار الدستوريون قد خرجوا من الوزارة بعد الصدام بينهم وبين بقية الوزراء حول قضية كتاب « الاسلام واصول الحكم » وهو الكتاب الذى ألفه الشيخ على عبد الرازق ، واثار عليه القصر والمحافظين ، وخرج معهم اسماعيل صدقى ، وقد تنصل الجميع من القانون الذى اصدرته الوزارة !

اخيرا فكان قد تشكل ائتلاف من الوفد والاحرار الدستوريين مارس ضغوطا على الوزارة لم تؤد فقط الى الغاء قانون الانتخاب الذى اصدرته بل اجبرها على اجراء الانتخابات على اسس القانون الذى وضعه برلمان عام ١٩٢٤ ، وكانت اول انتخابات تجرى فى مصر بنظام الاقتراع المباشر ، وهى الانتخابات التى اطاحت بحكومة زيور بعد ان اطاحت بقانونه !

المعركة الثانية جرت فى عهد صدقى (١٩٣٠ ـ ١٩٣٤) والذى استهله ليس بتغيير القانون وانما بتغيير الدستور برمته !

وقد جاء قانون الانتخاب الملحق بدستور صدقى الصادر فى ٢٢ اكتوبر عام ١٩٣٠ ، وبه كل عيوب قوانين زيور واكثر !

فهو قد اعاد نظام الانتخاب على درجتين وشبهه بالمرشح الذى يعطى ماء اشد نقاء وصفاء دون ان يغير

ينبوعه »! فجعل كل خمسين ناخبا ينتخبون مندوبا يسمى بالمندوب الخمسينى ، واشترط فى هذا المندوب الناخب ان يكون مالكا لاموال ثابتة مربوطا عليها ضريبة عقارية او ساكنا فى منزل لايقل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيها او حاصلا على الشهادة الابتدائية !

وكانت حجته فى ذلك ان التغيير الذى تقرر بالاخذ بالاقتراع المباشر تم « بغير مناقشة جدية وبطريق التشريع العادى بالرغم من انه وقد جعل الانتخاب ذو الدرجتين من بنية الدستور كان لايجوز على اى حال تغيير النظام القديم بغير طريقة تعديل الدستور »

وهو قد زاد من الحد الادنى لسن الانتخاب فاصبح ٢٥ سنة ، بزيادة اربع سنوات عن السن الذى حدده قانون ١٩٢٣ ، وخمس سنوات عن السن الذى حدده برلمان عام ١٩٢٤ ، مما كان يحدد من عدد الناخبين .

وهو قد حرم « كل من يزاول احدى المهن الحرة » فى بلد غير القاهرة من حق الترشيح ، فيما تضمنته المادة ٢٧ من قانون الانتخاب والتى جاء فيها ..

« لا يجوز للاتى ذكرهم ان يرشحوا انفسهم او ان ينتخبوا نوابا :

١ ـ القضاة واعضاء النيابة الا اذا استقالوا مقدما من وظائفهم بالكتابة .

٢ ـ الذين يزاولون احدى المهن الحرة فى بلد غير القاهرة ».

وهو بذلك منع المحامين والصحفيين والاطباء والمهندسين والتجار المقيمين فى الثغور والاقاليم والذين كانوا يشكلون العمود الفقرى للوفد ، من ان يكونوا اعضاء فى البرلمان .

وكان من الطبيعى ان تقاوم القوى الوطنية قانون صدقى وتقاطع انتخاباته ، فلم يدخل تلك الانتخابات سوى الحزب الذى الفه صدقى وهو حزب الشعب ، مع بقايا الحزب الملكى الذى كان قد تألف على عهد زيور ، وهو حزب الاتحاد ، ثم الحزب الوطنى الذى كانت تربطه بالقصر علاقة خاصة منعته من ان يقاطع التجربة الصدقية باعتبارها تجربة ملكية بالاساس .

● ● ●

وينتهى عهد الملك فؤاد وتتغير استراتيجية القصر فى العهد الجديد ، ولم يكن من بين جوانب هذه الاستراتيجية تغيير الدستور او قوانين الانتخاب .

جانب من هذه الاستراتيجية تمثل فى اللجوء الى التزييف الصريح للانتخابات فيما لجأت اليه حكومة محمد محمود عام ١٩٣٨ وهى الانتخابات التى جرت فى ظل كل القوانين التى حارب الوفد من اجل اصدارها ، والتى لم يحصل الوفديون الا على عدد من المقاعد يتجاوز قليلا اصابع اليدين !

جانب اخر قام على تفتيت الوفد الذى شهد خلال تلك الحقبة اكبر انشقاقين فى تاريخه ، الهيئة السعدية عام ١٩٣٨ ، والكتلة الوفدية عام ١٩٤٣ ..

جانب ثالث نتج عن الضعف الذى ألم بالحزب الكبير بعد

توقيع زعامته على معاهدة ١٩٣٦ مما اطفأ كثيرا من وهج الحركة الوطنية التى كان يقودها .

ولم تعد مع كل ذلك ثمة حاجة للدخول فى معارك جديدة من اجل تعديل نظام الانتخاب او تغييره !

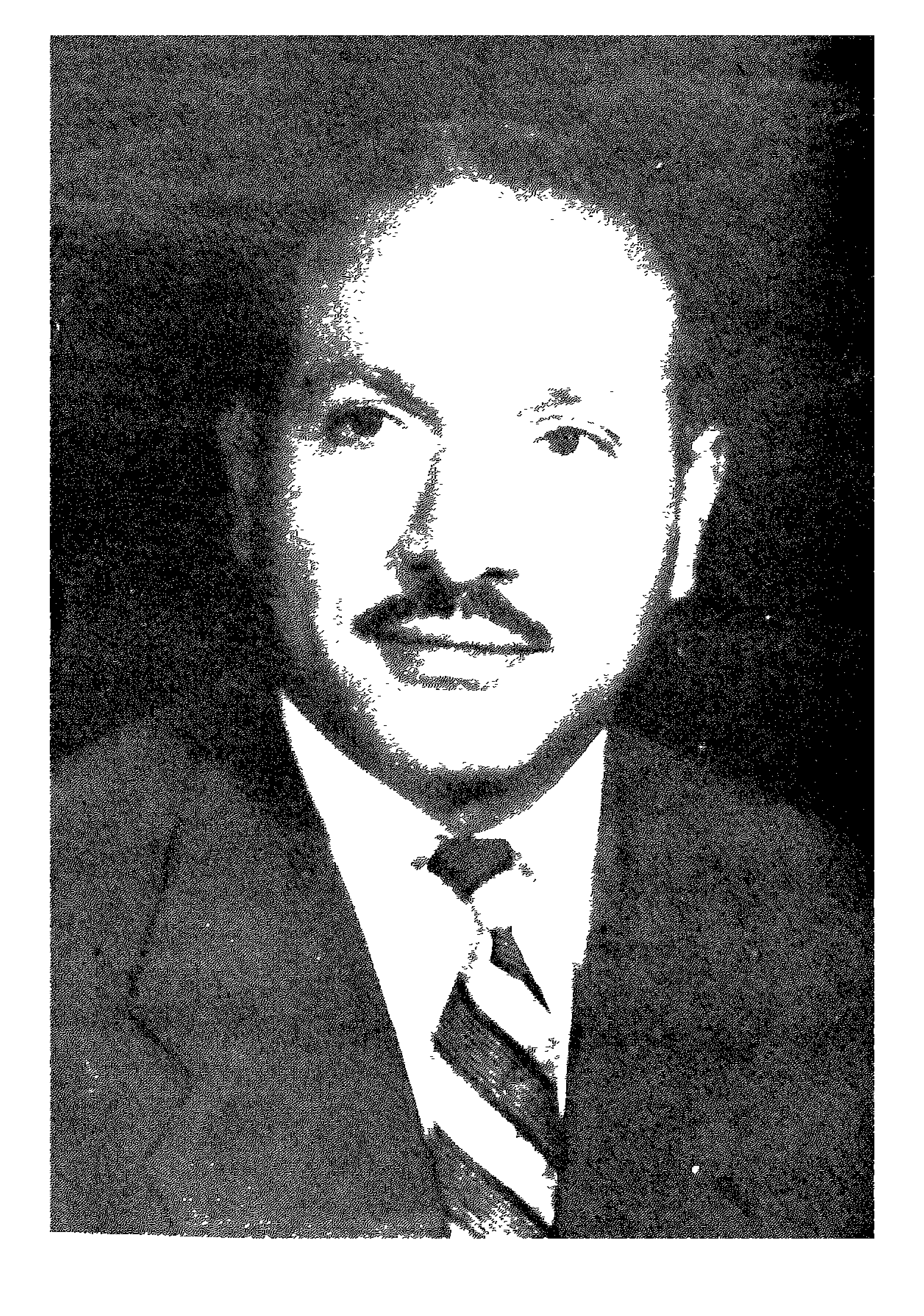
الفصل الثالث

الدخول بالقائمة !

دخول البرلمان المصرى « بالقائمة » ، ثم العدول عن هذا النظام فيما شهده العقد « الثالث عشر » من تاريخ نظام الانتخابات المصرية يمثل فصلا من رواية تستحق التسجيل ، تلكم هى رواية ثورة يوليو مع النظام الانتخابى ، بل والحياة البرلمانية برمتها ، وهى رواية من ثلاثة فصول !

الفصل الاول استغرق اغلب سنى الثورة الاربعين ، بين قيامها فى مطلع الخمسينات وحتى منتصف السبعينات ، بينما شغل الفصل الثانى السنوات الثمان التالية (١٩٧٦ - ١٩٨٤) ثم تأتى السنوات الست الاخيرة فيما يمكن ان نسميه سنوات الصراع حول « الدخول بالقائمة او بدون قائمة »!

فبالرغم مما تضمنته مبادىء الثورة الستة التى اعلنت مع سنيها الاولى من « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » وبالرغم ايضا مما يذكره المعاصرون لتلك السنوات المبكرة من الخمسينات من ملصقات امتلأت بها الشوارع المصرية وقد حملت صورة احد الضباط وقد كتب تحتها « نحن نحمى



عبداللطيف البغدادى .

سور » ، بالرغم من هذا وذاك فقد سار « العهد الجديد »
ى نمط مخالف تماما لم يلبث أن اسفر عنه بعد وقت غير
يل رفع شعار « رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخاب » وكان
هذا التغير اسبابه .

واذا كان لكل عصر من العصور الثلاثة التى عرفها تاريخ
نظام الانتخابى فى مصر فلسفته حيال هذا النظام ، فقد جاء
جال ثورة يوليو بفلسفتهم رغم انف المبادىء المعلنة
والشعارات الملصقة !

هذه الفلسفة كانت ببساطة شديدة تقوم على فكرة التأكيد
على « وحدة الامة » تجاه اعدائها ، وان هذه الوحدة لها
اسبقية على ما عداها من الاعتبارات ، حتى ولو كانت الحياة
الديمقراطية !

وبغض النظر عن كل ماقيل بعد ذلك من ان الفلسفة
المذكورة كانت « حصان طروادة » الذى اخفى داخله ما
اسموه « بالدكتاتورية الناصرية » فان حالة التناحر الحزبى
التى كانت قد بلغت ذروتها فى السنوات التى اعقبت الحرب
العالمية الثانية ، وحتى قيام الثورة ، صنعت مناخا كان
المصريون على استعداد معه لقبول هذه الفلسفة ، بل
والترحيب بها ، خاصة من هؤلاء الناس العاديين الذين
يشكلون من نسميهم بالاغلبية الصامتة ، والذين كانوا
يشعرون بلا شك ان ذلك التناحر قد اخر « نيل المطالب
الوطنية » فى وقت حصلت فيه شعوب قريبة وبعيدة على تلك
المطالب فيما شهدته سنوات ما بعد الحرب الثانية ، خاصة
بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧ .

عموما فقد كانت هذه نقطة البداية ، وفى ظلها بقيت مصر بدون برلمان لاربع سنوات ، وهى اطول فترة يتم خلالها اغلاق ابواب هذه المؤسسة النيابية منذ ان نشأت عام ١٨٦٦ ، رغم تناقض العهود واختلاف المسميات .

صناعة البطل ..

وكان ماجرى خلال هذا الاغلاق يقود الى مزيد من اسباب ضعف هذه المؤسسة .. فقد تم ابان تلك الاعوام الاربعة « صناعة البطل »!

ويمكن ان نرصد بعض الاحداث التى ادت الى الاسراع بهذه الصناعة ، الاول منها اتصل بالنجاح فى التعامل مع القضية الوطنية بعد ان تم التوقيع على اتفاقية الجلاء فى اكتوبر عام ١٩٥٤ ، والتى كانت اول معاهدة يضع الانجليز توقيعهم عليها يقرون فيها باخراج قواتهم من البلاد التى كانت قد جاءت اليها قبل اكثر من سبعين عاما ، والثانى ما ترتب على خروج عبد الناصر منتصرا من ازمة مارس فى نفس العام وازاحة محمد نجيب ، والثالث جاء مع نجاته من محاولة اغتياله فى ميدان المنشية بالاسكندرية وسريان حالة من التعاطف العام بعد هذه النجاة ، ثم جاء الحدث الاخير والاهم متمثلا فى الصمود امام العدوان الثلاثى الذى اتم صناعة « البطل » على المستوى العربى وليس مجرد المستوى المصرى ، وفى التاريخ يتقاضى الابطال فى العادة الثمن !

وكان الثمن رصيدا لحساب السلطة التنفيذية وخصما من حساب السلطتين الأخريين . خاصة السلطة التشريعية ، فقد

اختفت قواعد اللعبة السياسية القديمة وحلت محلها قواعد جديدة .

كانت القواعد القديمة تقوم على اساس ثلاثة اطراف ، الملك والانجليز والحركة الوطنية ، وبينما تم التخلص خلال تلك السنوات الاربع من الطرفين الاولين ، فقد اختزلت القيادة الجديدة الحركة الوطنية فى ذاتها . ولعل ذلك يفسر سر التضخم الظاهر الذى بدأ منذئذ يقترن بمؤسسة الرئاسة على حساب الوزارة والبرلمان ، وكانا المؤسستين اللتين تعبر الحركة الوطنية عن وجودها فيهما .

وفى ظل هذه الظروف صدر الدستور الاول للثورة ، دستور ١٩٥٦ ، والذى اعتبر دستورا مؤقتا ، ويمكن ان نرصد انعكاس المتغيرات على النظام الانتخابى فى هذا الدستور فى اكثر من جانب .

اولا : فقد ارسى قاعدة جديدة لم تكن معروفة فى قوانين الانتخاب السابقة ، وهى قاعدة الاستفتاء ، بحكم ما حملته هذه القاعدة من حرمان الناخب من حق الاختيار ، وتركت له حق الموافقة او الموافقة !

ثانيا : اصبح « الاتحاد القومى » الذى حل محل « هيئة التحرير » مسئولا عن عملية الترشيح للبرلمان الجديد الذى تكون من مجلس واحد هو مجلس الامة ، بمعنى اخر انه لم يعد ثمة تنافس حزبى فى النظام الانتخابى الجديد ، لسبب بسيط وهو انه لم يعد هناك احزاب .

ثالثا : تم توسيع قاعدة الناخبين على نحو لم يسبق له مثيل ، فقد انخفض سن الناخب الى ١٨ سنة ، كما تقرر لاول مرة

منح المرأة حق الانتخاب ، اكثر من ذلك اصبح اداء الواجب الانتخابي اجباريا بالنسبة للذكور يتعرض من لا يؤديه لعقوبة قررها القانون !

وبينما عمد القانون الجديد الى هذا التوسع في ادخال مصريين جدد فى الحلبة الانتخابية فقد استبعد ابطال الحلبة القدامى من خلال قانون اخر كان قد صدر فى نفس العام هو قانون « تنظيم مباشرة الحقوق السياسية » الذى حرم من ممارسة حق الانتخاب والترشيح كل من « صدرت ضدهم احكام من محاكم الثورة ومحاكم أمن الدولة والخاضعين لقرارات الحراسة والتأميم ومن افسدوا الحياة السياسية قبل الثورة وافراد اسرة الملك فاروق »

وكان معنى ذلك ببساطة ادخال عناصر غير فاعلة فى الميدان الانتخابى ، اقل خبرة واكثر قبولا للنظام الجديد بحكم انه حقق مصالحها على الاقل ، واستبعاد العناصر الاكثر تمرسا والاكثر عداء فى الوقت نفسه للنظام الثورى .

اضافة الى ذلك فقد منح القانون الجديد مؤسسة الرئاسة حق تعيين نسبة من اعضاء المجلس ، وكان نظام التعيين معروفا خلال الحقبة السابقة على مستوى مجلس الشيوخ ولكن لم يكن معمولا به على مستوى مجلس النواب ، وكان انتحال هذا الحق على اية الاحوال يعكس صورة اخرى من صور تعاظم قوة المؤسسة الرئاسية .

اخيرا مما يلفت النظر فى هذا القانون انه قد اعاد التصريح « للعسكريين » بالعودة الى الميدان .. ميدان الانتخاب نعنى (!!) وهو ميدان كانت قد استبعدتهم منه كافة قوانين الانتخاب السابقة ماعدا قانون الثورة العرابية

(١٨٨٢) وهى عودة مفهومة على ضوء طبيعة الثوار الجدد ، وهى العودة التى ادت فى الوقت نفسه الى تمثيل عسكرى قوى فى البرلمان الجديد الذى كان يديره من الناحية الواقعية هؤلاء !

وخلال السنوات بين صدور الدستور المؤقت (١٩٥٦) والدستور المؤقت الثانى (١٩٦٤) كانت الامور تسير بنفس الاتجاه ، ونتيجة للتطورات السياسية التى عرفتها تلك السنوات الست !

فقد شهدت تلك السنوات الاتحاد مع سوريا ثم الانفصال ، وكان عدد من اقطاب الحركة الانفصالية من قيادات الاتحاد القومى السورى ، وهو التنظيم الذى فرضه عبد الناصر على الاقليم الشمالى بعد حل الاحزاب ثمنا لقبوله الوحدة ، وهى قد شهدت صدور القوانين الاشتراكية والتى كانت من اسباب تجميع القوى المضادة فى سوريا ، وهى قد شهدت اخيرا زيادة حجم الوجود المصرى فى اليمن بما ترتب على ذلك من تجمع مضاد لهذا الوجود شعرت القيادة المصرية معه ان الداخل مستهدف .

وكان من بين ما قرره « الميثاق الوطنى » عام ١٩٦٢ قيام الاتحاد الاشتراكى محل الاتحاد القومى وحلول قوى سياسية جديدة محل القوى السياسية القديمة ، الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

وادت عملية « الفرز الاجتماعى والسياسى » التى جرت خلال تلك الفترة الى اعادة صياغة قوانين الانتخاب على نحو تقنن معه نوعية المسموح لهم بالدخول الى مجلس الامة .

فقد زادت نتيجة لهذه القوانين قاعدة الفئات المحرومة من حق الدخول ، خاصة بعد التطبيق الواسع للقوانين الاشتراكية . فقد تقرر فى الوقت نفسه ان يصبح نصف اعضاء المجلس من العمال والفلاحين ناهيك عن وضع ضوابط صارمة على احتمالات ادخال اى عناصر معادية للثورة من خلال ماتقرر من ان قبول اوراق اى مرشح يتوجب ان يكون مرفقا بموافقة « الاتحاد الاشتراكى ».

وقد واجهت تلك الاجراءات انتقادات شديدة من القوى المعادية لعبد الناصر ، فقد رأوا انه لم يضعف فحسب بذلك السلطة التشريعية وانما احالها الى مجرد « اداة » للسلطة التنفيذية ، وان المقصود ليس انصاف « العمال والفلاحين » وانما احلال قوى « موافقون .. موافقون » محل القوى التى تملك القدرة على المعارضة .

وقد استثمر هؤلاء صورة الفلاح عضو مجلس الامة الذى قفز سعيدا بعد اعلان عبد الناصر عدوله عن التنحى عن منصبه بعد حرب يونيه ١٩٦٧ ، وهى الصورة التى كانت موضوع غلاف مجلة التايم الامريكية الشهيرة .. استثمروه للتأكيد على مقولتهم بالطبيعة المأسوية « للامية السياسية » لهذه الفئات الجديدة التى افردت لها القوانين الانتخابية هذا المكان المميز .

على أى الأحوال ، وبالرغم من الاتهامات والاتهامات المضادة .. بل وبالرغم من هزيمة يونيه عام ١٩٦٧ وما تمخض عنها من حالة القلق التى عبرت عنها الفئات الطلابية فى مطلع العام التالى ، والتى دعت إلى اصدار بيان ٣٠ مارس بما تضمنه من وعود بالمشاركة الشعبية بعد ازالة اثار

العدوان .. بالرغم من هذا وذاك فقد استمرت القوانين التى صدرت مع دستورى عام ١٩٥٦ و ١٩٦٤ هى التى تصوغ النظام الانتخابى فى مصر حتى رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ .

الصراع على السلطة وانعكاساته :

الفصل الثانى يبدأ بمشهد الصراع على السلطة الذى اعقب وفاة عبد الناصر بين الرئيس الجديد انور السادات ، وبين نائب الرئيس على صبرى ومجموعة من اطلق عليهم وقتئذ مراكز القوى الذى ادى الى نتيجتين اثرتا اشد التأثير على نظام الانتخابات المصرى .

النتيجة الاولى : تمخضت عما كان لابد ان يصيب « الاتحاد الاشتراكى » من ضعف نتيجة لخصومة الرئيس الجديد له ، بحكم ان منافسيه قد تترسوا وراء تنظيمات هذا الاتحاد يوجهوا منها سهامهم له ، وكان متوقعا ان يؤدى هذا الاضعاف الى تآكل اهم الصمامات الفاعلة فى الابقاء على نظام الانتخاب القائم .

النتيجة الثانية : ان الرئيس الجديد فى سعيه لتشويه صورة خصومه بعد ان اطاح بهم اراد ان يقدم نفسه للرأى العام المصرى باعتباره نصير الديمقراطية فى مواجهة خصومه اصحاب السمعة السيئة فى هذا الميدان ، ولم يكن بالامكان الابقاء على القوانين القديمة مع طرح هذه الصورة الجديدة .

اضافة الى كل ذلك فان اختفاء "البطل" من على المسرح

كان يعنى ان ثمة تغييرا قادما فى الطريق ، وان هذا التغيير لابد وأن يصيب النظام الانتخابى المصرى ، وهو أمر لم يتأخر كثيرا ..

ففى أغسطس عام ١٩٧٢ صدر قانون لتعديل المادة الثانية من قانون "تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" ، وهى المادة الخاصة بالفئات المحرومة من مباشرة الحقوق السياسية ، وقد قصرها تقريبا على أولئك المدانين قضائيا .

وكان معنى ذلك أن الباب الذى ظل موصدا بامتداد العشرين عاما السابقة أمام بعض القوى الاجتماعية التى عادتها الثورة ، وكانت قوى فاعلة بحكم التكوين والتاريخ .. ان هذا الباب قد تم فتحه !

من ناحية أخرى فقد أسقط الشرط الخاص بضرورة الحصول على موافقة "الاتحاد الاشتراكى" للمرشحين (لمجلس الشعب) ، بعد أن تغير اسمه ، وهو تغيير كان مستهدفا من ورائه الايماء على التوجه الديموقراطى للرئيس الجديد .. وكان اسقاط هذا القيد خطوة أخرى فى الاتجاه الجديد !

ومضى الرئيس السادات فى طريقه خاصة بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وقد اعتقد ، بحق ، ان قراره بشن هذه الحرب الناجحة ، قد وفر له قدرا من الشعبية أراد استثماره ..

من هنا جاءت الدعوة عام ١٩٧٤ الى حوار قومى "لتطوير الاتحاد الاشتراكى" تمخض عنه قيام "منابر ثلاثة" تحولت فى نوفمبر عام ١٩٧٦ الى أحزاب .

النصف الثاني من السبعينات أيضا شهد أحداثا أخرى كان لابد وأن تخلف بصمتها على "النظام الانتخابى المصرى" .

فمن ناحية عرفت تلك السنوات هذا (التغير الدرامى) فى التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للثورة ، فسادت سياسة الانفتاح التى أتت بطوفان من أصحاب المشاريع ، الكبيرة أو الصغيرة ، الحقيقية أو غير الحقيقية ، الانتاجية أو الطفيلية .. كان لابد أن يترتب على هذا التغيير ظهور قوى جديدة ساعية الى اسقاط أى قيود تمنعهم من الوصول الى السلطة .

وربما كانت أهم هذه القوى الرأسماليين الجدد القادمين من البلاد العربية البترولية ، والتى أعادت تنظيم جماعة الاخوان المسلمين ، ربما بتشجيع خفى من السادات ، والمثقفين ، خاصة من المحامين ، والذين تركزوا على وجه الخصوص فى الوفد ، وكانت لديهم الخبرة القانونية التى تمكنهم من تحدى القوانين الانتخابية القائمة !

ومن ناحية أخرى تم توقيع (كامب ديفيد) عام ١٩٧٨ ، ثم معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية فى العام التالى ، وما تقرر بعد ذلك من تحريم العمل السياسى على أية جماعة تناهض هذه الاتفاقات !

وقد صنعت تلك الأحداث جوا صراعيا فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٨١ حين انتهى العهد الساداتى ..

فقد أدخلت أول انتخابات تجرى خارج التنظيم الواحد عناصر قوية فى مجلس عام ١٩٧٦ . وقد حملت هذه العناصر

بقوة على السادات سواء لمعارضتها لبعض مظاهر الفساد التى تفشت مع السياسة الانفتاحية أو لرفضها لكامب ديفيد .

وفى هذا المناخ أراد السادات التراجع ، فحل المجلس وأصدر قانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى" ، وكان هدفه واضحا باخراج القوى التى كانت قد عادت لميدان العمل السياسى .

فقد جاء فى المادة الرابعة من هذا القانون عدم جواز مباشرة الحقوق أو الانشطة السياسية لكل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل الثورة سواء "بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية أو فى قيادة الأحزاب أو ادارتها" .

ويمكن توصيف هذا العمل من جانب الرئيس السادات "بالتراجع المستحيل" لأنه كان من ناحية ضد المناخ العام الذى أسهم فى صنعه ، بالاندفاع الى الغرب أو بسياسة الانفتاح ، أو لأن رائحة "المصلحة الشخصية" للرئيس فى هذه القوانين كانت قوية للغاية ، وهى رائحة بدت فى استثنائه لأحزاب بعينها من هذا الحظر ، كما بدت فى المادة الثامنة من نفس القانون التى منح نفسه من خلالها حق "العفو أو الاستثناء" لمن يرى انه يستحق ذلك .

ولعل حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذه المادة بعد أقل من ثلاثة أسابيع من صدور القانون يؤكد على طبيعته المناقضة للتطور العام ، بيد أن الرئيس كان مصمما على السير فى طريقه مما بدا فى انتخابات عام ١٩٧٦ السيئة السمعة ، ومما حدث فى قرارات سبتمبر من العام التالى التى أنهت العهد الساداتى نهايته المأسوية المعروفة !

القائمة ومضاعفاتها :

. احداث الفصل الثالث جرت فى الثمانينات التى يمكن توصيفها بأنها عقد (التجربة والخطأ) فى تاريخ النظام الانتخابى فى مصر الحديثة .

واذا كنا نحاول القيام باصدار أحكام تاريخية على ما قبل هذا العقد فلا نظن أننا سنحاول ذلك بالنسبة لهذا العقد بحكم أن التجربة لازالت قائمة ، وان كنا نأمل ألا يستمر الخطأ !

من ثم فان كل ما نملكه بالنسبة لهذا العقد هو "محاولة للتشخيص" وليس محاولة لاصدار الحكم على تجربة لم تنته بعد ، وبينما يتسم الحكم بقدر كبير من (اليقينية) فان التشخيص يتصف بقدر غير قليل من (الاحتمالية) .

وانطلاقا من محاولة التشخيص فاننا نرى أن مؤسسة الرئاسة فى عهد مبارك سعت الى ارساء "صيغة توفيقية" فى الحياة السياسية كانت لابد أن تنعكس على النظام الانتخابى .

وتبدو هذه الصيغة التوفيقية من الابقاء على حزب للحكومة ، بل ورئاسته ، فى نفس الوقت السماح لحرية العمل الحزبى ، ولكن بقدر من الكوابح !

تبدو أيضا فى القبول باسقاط أى من القيود التى كانت مفروضة على حق أى مصرى فى الانتخاب أو الترشيح مع الابقاء على نسبة النصف من العمال والفلاحين !

ونظن أن مجموعة القوانين التى صدرت خلال هذا العقد



د . رفعت المحجوب

انما كانت تسعى الى تأكيد هذه الصيغة ، حتى وان كانت قد فشلت فى ذلك لأسباب نراها !

القانون الأول الصادر عام ١٩٨٤ بأن تجرى الانتخابات البرلمانية على أساس القائمة ، وقانون عام ١٩٨٧ الذى جاء هجينا بين نظام الانتخاب بالقائمة ونظام الانتخاب الفردى ، ثم القانون الأخير الصادر فى سبتمبر الماضى بالعودة الى نظام الانتخاب الفردى .

وعند القول أن هذه القوانين جاءت من منطلق توفيقى فاننا نعتمد فى ذلك على فقيه قانونى مصرى قديم ، هو وايت ابراهيم بك ، الذى ألف قبيل الثورة كتابا تحت عنوان "نظامنا الانتخابى كما هو وكما يجب أن يكون" تناول فيه ما أسماه "مزايا الانتخاب بالقائمة" .

خلاصة هذه المزايا التى أوردها "وايت بك" ان هذا النظام يقوى العمل الحزبى لأنه من ناحية يشترط التنظيم الحزبى ، ومن ناحية أخرى يدعم سيطرة الأحزاب على أعضائها ، ثم انه يساعد على تعدد الأحزاب من ناحية ثالثة . اضافة الى ذلك فانه يخفف من تدخل الادارة ويساعد على تشكيل مجالس متوازنة .

ونرى ان القانونى المصرى القديم كأنما كان يقرأ المستقبل فيما بدا من نظام الانتخاب بالقوائم الذى تم وضعه بعد صدور كتابه بأكثر من ثلاثين عاما ، ولكن !

اضعف من المحاولة التوفيقية سياسات قصيرة النظر لحزب الحكومة الذى استمر اقطابه يتصرفون بروح نظام

« الحزب الواحد » وظلوا معتمدين فى ذلك على دعم ادارى واضح !

اضعف منها ثانيا ذلك الشكل المعقد فى احتساب الاصوات ، سواء على مستوى الاصوات المتبقية من الاحزاب التى لم تحصل على النسبة الكافية لادخالها المجلس ، او على مستوى القسمة بين العمال والفلاحين وبين الفئات ، مما جعل المسألة اشبه بحسبة برما ومما جعل « كمبيوتر » وزارة الداخلية محل سخرية على نطاق واسع !

اضعف منها ثالثا هذا الدور النشط الذى قام به المحامون على الجانبين .. محامو الحكومة الذين تفننوا فى ادخال التعقيدات الى الحد الذى بدل المحاولة التوفيقية الى « محاولة تلفيقية » ! ومحامو المعارضة الذين انبروا للقانونين طعنا امام المحكمة الدستورية وتمكنوا من اثبات عدم دستوريتهما !

اضعف منها اخيرا موقف حزبى من جانب اغلب قوى المعارضة رافض لمحاولة التوفيق ، وهو الموقف الذى تجسد فى قرار تلك الاحزاب مقاطعة الانتخابات الاخيرة .

ومازالت المعركة مستمرة والحالة تتطلب مزيدا من التشخيص !.

الفصل الرابع

تحت القبة .. مستقلون !

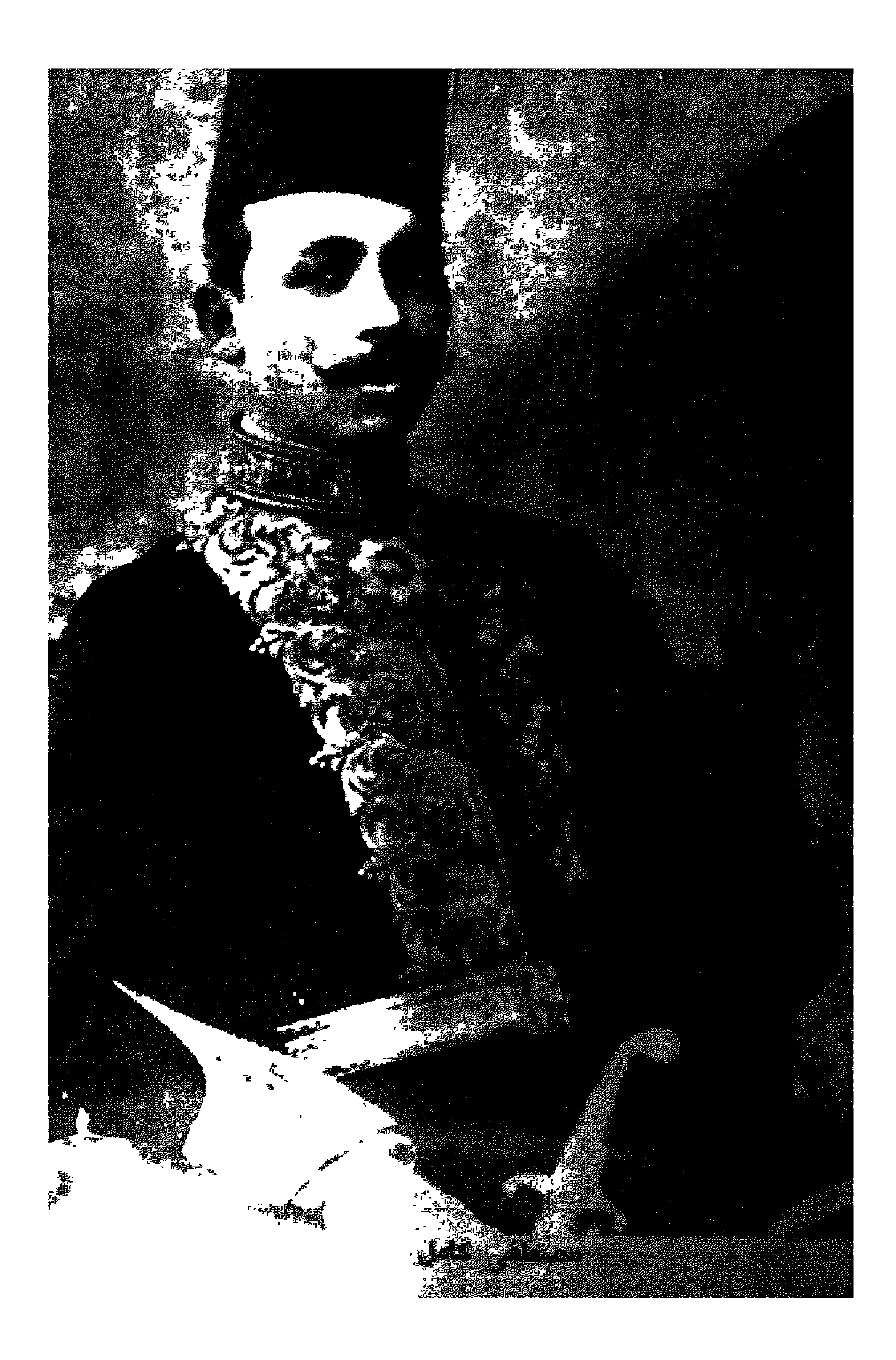
استفحال ظاهرة وجود المستقلين فى انتخابات ١٩٩٠ ، وما يستتبع هذا من « وجود بارز » لهؤلاء فى البرلمان المصرى أمر يقتضى تقليب صفحات التاريخ بحثا عن اصول الظاهرة فى محاولة لتفسيرها .. لعل وعسى !

وقبل هذا التقليب ينبغى الاعتراف بان هذه الظاهرة لا تأتى شأنها فى ذلك شأن اى ظاهرة تاريخية اخرى .. لا تأتى منقطعة الصلة عن ظواهر اخرى محيطة .

فهى لا تأتى مثلا منقطعة الصلة عن « وجود حزبى » ظاهر ومحدد بحكم ان هؤلاء مستقلون عن هذا الوجود ، وعدم تواجد الاحزاب يعنى ببساطة ان لا مجال لحديث عن مستقلين وغير مستقلين تحت القبة ، فالكل عندئذ سواء !

ثم ان هذه الظاهرة متصلة على الجانب الاخر « بحياة حزبية نشطة » بمعنى ان هناك علاقة عكسية بين النشاط الحزبى وبين استفحال الظاهرة ، سواء تم تحجيم هذا النشاط بارادة رجال الاحزاب انفسهم او بارادة اخرين !

اضافة الى ذلك فان هذه الظاهرة ابنة شرعية احيانا وغير


مصطفى كامل

شرعية فى اغلب الاحوال للفهم الصحيح او الخاطىء لنوعية العلاقة التى من المفروض ان تقوم بين العمل الشعبى ، ممثلا فى الاحزاب وبين المؤسسة التشريعية ، خاصة عندما تنبثق مؤسسة تنفيذية كبرى مثل الوزارة عن هذه المؤسسة الاخيرة .

يتصل ايضا الصراع على « مقعد تحت القبة » من اولئك من غير المنتمين للاحزاب برزمة من المفاهيم الخاطئة التى شاعت فى العمل السياسى ، ورغم ما اشرنا اليه من استفحال اخير للظاهرة فان مثل هذه المفاهيم كانت سائدة ومنذ وقت طويل ، وهى كلما مر الوقت ازدادت انتشارا وازدادت سوءا كالامراض الوبائية وبدلا من محاصرتها منذ وقت مبكر فان مرور مثل هذا الوقت يأتى فى صالحها .. صالح المفاهيم المغلوطة فى البحث عن مكان تحت القبة !

ويثير الدهشة ان تمر السنون منذ أن نشأ النظام البرلمانى فى مصر عام ١٨٦٦ فيأتى المحتلون ويذهبون وتسقط عروش وتقوم جمهوريات ، وتختفى قوى اجتماعية وتحل قوى اجتماعية جديدة .. وكما يقول البعض تمر مياه كثيرة تحت الجسور مما هو مفروض ان يستتبعه قدر من التغيير .. ويأتى فعلا التغيير ، ولكن فى الاتجاه المعاكس !

★ ★ ★

ويظلم الكثيرون التاريخ البرلمانى المصرى عندما يتحدثون عن نشأته الاولى ويرون انه قد ولد ولادة مبتسرة بحكم انه لم ينبثق عن منافسة حزبية وانما تكون من « العمد والمشايخ » من اهل الريف ووجوه المدن واعيانها ، وكان هذا التكوين

اسبه بالاختيار منه بالانتخاب ، فيما ارتأوه ، وهم بهذا قارنوا بينه وبين المجالس النيابية التى كانت قائمة فى الامم البرلمانية العريقة مثل انجلترا وفرنسا وقت نشوئه ، وهو ظلم وأى ظلم !

اذ تؤكد متابعة تاريخ تلك المجالس انها عندما نشأت قبل المجلس المصرى باكثر من خمسة قرون قد نشأت من اولئك الذين احتلوا نفس مكانة الشيوخ والعمد والوجوه والاعيان بمسميات اخرى .. لوردات وبارونات وما الى ذلك من ألقاب لعصور الوسطى الاوربية ، وكان هؤلاء وبعد تطورات تصادية واجتماعية طويلة هم الذين صنعوا الاحزاب التى دافع عن مصالحهم ودخلوا من خلالها المجالس النيابية ، وشىء قريب من هذا كاد يحدث فى مصر ابان السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الاولى (١٩٠٧ - ١٩١٤).

الجميع مستقلون

ففى خلال تلك السنوات عرفت الساحة السياسية المصرية ظهور العديد من الاحزاب ، الحزب الوطنى الذى اسسه مصطفى كامل ، حزب الأمة الذى أنشأه مجموعة الأعيان المصريين ، حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الموالى للقصر ، وكانت نسبة كبيرة من أعضاء المجلسين النيابيين القائمين أعضاء فى تلك المجالس ، وكان متوقعا أن نشهد السيناريو البرلمانى الذى حدث من قبل فى الأمم البرلمانية العتيدة .. ولكن لم يحدث !

الأسباب عديدة التى أدت الى عدم الحدوث ، فالتاريخ لا يكرر نفسه بحكم اختلاف الظروف ..

فحتى يحدث أن تدخل الأحزاب الناشئة المجالس النيابية القائمة كان مطلوبا حد أدنى من استقلالية هذه المجالس ، وهو الأمر الذى لم توفره لها سلطات الاحتلال ، وهو أيضا ما نطق اليه الحزب الوطنى الذى طالب بمجالس نيابية حقيقية ، وليست تلك المجالس الصورية ، وهو ما رفضه الانجليز بتصميم .. اذن فوجود قوة استعمارية قد حال دون اكتمال السيناريو ، وهو مالم يحدث فى الأمم البرلمانية الأوربية .

اضافة الى ذلك فان فكرة الصراع الاجتماعى التى نشأت فى احضانها عملية التنافس الحزبى حول دخول البرلمانات كانت غائبة عند بعض أطراف العمل السياسى ، وكانت من قبيل الترف الذى لا تحتمله قوى وطنية رأت أن ذلك مما يمزق الصف الوطنى ويمكن من استمرار الوجود الاحتلالى .

الجماعة السياسية الوحيدة التى فطنت الى هذه الحقيقة كانت حزب الأمة من "الأعيان والوجهاء والمثقفين" ، فقد وجد هؤلاء انهم بعد تشكيل حزبهم يستحوذون على الأغلبية داخل الجمعية العمومية (١٩ من بين الـ ٤٦ عضوا المنتخبين) ، وإغراهم ذلك على الدخول بحزبهم الى الجمعية ، وهو مالم يسمح به النظام والذى أكدته وقائع جلسة مجلس شورى القوانين المنعقدة فى ٣١ يناير عام ١٩١٠ .

فقد حدث فى هذه الجلسة أن كان النقاش يدور حول طرد صحفى من رجال الحزب الوطنى من الجلسة ، وعندما وقف على باشا شعراوى وكيل حزب الأمة وعضو المجلس يؤيد هذا الطرد وقال أنهم لا يعتبرون المسألة حزبية مطلقا فسأله الرئيس عما يقصد "بنحن" فقال أقصد أعضاء حزب الأمة الموجودين بالمجلس ـ فقال الرئيس : لا يوجد فى المجلس

أحزاب مختلفة ..لم يعلن شعراوى بأكثر من طلبه باسمه وباسم اخوانه ترك الكلام فى هذا الموضوع ، واستمر هذا الترك لنحو عقد ونصف !

وبامتداد هذه الفترة كان وجود الأعضاء داخل المجالس شبه النيابية انما يتم بصفتهم الشخصية وليس نتيجة للبرامج أو انتماءات حزبية ، مما يمكن القول معه أن تلك المجالس قد تكونت من مجموعة من المستقلين .

★ ★ ★

حزبيون ومستقلون :

فيما هو معلوم فقد أرسى دستور عام ١٩٢٣ المبدأ الديموقراطى بعلاقة عضوية بين الأحزاب والبرلمان ، وهى علاقة تقوم على خوض الانتخابات تمثيلا لحزب بعينه ، بكل ما يستتبع ذلك من وجود حزبى فى البرلمان ، ومن وجود "أغلبية" و "أقلية" تبعا لعدد المقاعد التى ينالها كل حزب ، بل وأكثر من ذلك أن الحزب الفائز هو الذى يسند اليه "جلالة الملك" تأليف الوزارة .

ويبدو مدى التمسك بهذا المبدأ من رصد ظاهرة عرفتها الحياة السياسية خلال تلك الحقبة .. ظاهرة انشاء أحزاب فى ظروف بعينها للاستيلاء على البرلمان ، وهى سياسة اختطها قصر عابدين فى عهد الملك فؤاد على وجه الخصوص .

حدث هذا مرتين ، أولاهما عام ١٩٢٥ بانشاء "حزب الاتحاد" لدخول الانتخابات التى كان مزمعا أن تجرى فى مارس من نفس العام ، والثانية أواخر عام ١٩٣٠ عندما أسس

صدقى "حزب الشعب" ليدخل به الانتخابات التى جرت على أساس الدستور الجديد الذى ارتبط باسمه .

ويبدو من هذه الظاهرة كأنه لم يعد هناك ثمة مكان "للمستقلين" فى البرلمانات الحزبية التى تكونت خلال ذلك العهد ، وهو مالم يتحقق ، اذ تقول الاحصاءات بغير ذلك !

أول انتخابات التى ظهرت نتيجتها فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ تقول أن المستقلين قد فازوا بستة مقاعد من ٢١٤ تشكل مجموع مقاعد البرلمان ، ورغم ما يبدو من محدودية هذا العدد فقد جاء هؤلاء فى المرتبة الثالثة بعد الأحرار الدستوريين الذين لم يفوزوا سوى بتسعة مقاعد !

انتخابات عام ١٩٢٦ التى جرت على ضوء تقسيم الدوائر بين الحزبين الكبيرين ، الوفد والأحرار الدستوريين ، ورغم ذلك فاز المستقلون بعشرين مقعدا .

انتخابات عام ١٩٣٠ حصل المستقلون فيها على ١٥ مقعدا ، وجاءوا بعد الوفد مباشرة ، خاصة وأن الأحرار الدستوريين فضلوا ألا يخوضوا المعركة الانتخابية بعد تجربة محمد محمود المريرة ، وهى التجربة التى عرفت بسياسة "اليد الحديدية" والتى عطل خلالها الرجل الحياة البرلمانية ، بل وأوقف العمل بالدستور ذاته !

أما الانتخابات التى جرت فى مايو عام ١٩٣١ على أساس دستور صدقى فقد حصل المستقلون فيها على ١٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ١٥٠ مقعدا .

ونلاحظ هنا مرة أخرى أن الحزبين الكبيرين فى البلاد ، الوفد والأحرار الدستوريين ، قد قاطعا الانتخابات انطلاقا من

رفضهما للدستور الذى أصدره صدقى ، والذى جرت على أساسه انتخابات عام ١٩٣٠ .

انتخابات ١٩٣٦ حصل المستقلون على عشرة مقاعد وجاءوا فى الموقع الثالث بعد الوفد والأحرار ، وكان أكبر عدد من المقاعد حصل عليه المستقلون فى انتخابات عام ١٩٣٨ التى حصلوا خلالها على ٦٢ مقعدا من مجموع المقاعد البالغة ٢٦٤ مقعدا .

فى انتخابات عام ١٩٤٥ حصل المستقلون على ٢٩ مقعدا ، وفى انتخابات عام ١٩٥٠ حصلوا على ٣٠ مقعدا .

باختصار كان المستقلون موجودين فى كل البرلمانات التى تشكلت خلال الفترة التى يصطلح البعض على تسميتها بالفترة الليبرالية فى التاريخ المصرى المعاصر ، سواء فى ظل دستور عام ١٩٢٣ أو فى ظل دستور عام ١٩٣٠ وسواء فى ظل انتخابات حرة (١٩٢٤) أو انتخابات مزيفة (١٩٣٨) ، وسواء فى عهد الملك فؤاد أو فى عهد الملك فاروق !

صحيح أنه قد تراوحت نسبة وجودهم بين ٣ فى المائة وأكثر من ٢٣ فى المائة لكنهم كانوا موجودين دوما وهى ظاهرة تتطلب تفسيرا .

يتطوع المندوب السامى البريطانى فى القاهرة بتقديم جانب من هذا التفسير فى أعقاب انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ يسجل :

"كانت المسائل الانتخابية شخصية بالدرجة الأولى ولم تكن هناك تلك الخلافات الحزبية العميقة التى تميز الانتخابات فى الغرب وتقسم الناخبين . ولم يكن أمام هؤلاء بدائل

بالنسبة للبرامج الحزبية ، وغلب الطابع الشخصى على الخطب الانتخابية" !

اذن فغلبة الفردية وغياب البرامج كانا وراء صنع الظاهرة وفى تقديرنا انهما لازالا موجودين !

تسجل دار المندوب السامى سببا آخر لوجود المستقلين فى البرلمان المصرى عام ١٩٢٥ ، فيما ارتآه اللورد لويد من وجود عدد غير قليل من المترددين Waverers بين الانضمام للوفد والانحياز للحكومة ، وقد صنع هؤلاء أزمة شهيرة فى تاريخ البرلمان المصرى عندما تخلى بعضهم عن تردده ، أو استقلاله ، وانضم للوفد مما دفع بالحكومة الزيورية الى حل البرلمان بعد أقل من ثمان ساعات من انعقاده ! (انظر الفصل السابع)

وقد تراوح وجود المستقلين فى الانتخابات المصرية خلال تلك الحقبة تبعا لقوة زخم الحركة الوطنية ، فبينما كان يتآكل هذا الوجود بشكل ظاهر مع ارتفاع موجة المد الوطنى فيما نلاحظه من تضاؤل نسبتهم فى انتخابات عام ١٩٢٤ ، كان يتضخم على نحو ملحوظ مع انحسار هذه الحركة وانصراف المصريين الى مشاحناتهم الداخلية ، وما يستتبع ذلك من سيادة مناخ الـ "أنا" .

وفى هذا الصدد لا يمكن انكار دور المصالح الخاصة فى صناعة ظاهرة المستقلين فى الانتخابات المصرية ، وهو دور لا يمكن فصله عن الخريطة الاجتماعية الاقتصادية لمصر ، سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعده .

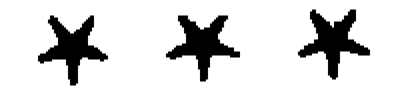
فالملكية الزراعية الكبيرة والنفوذ الأسرى وبقايا النظام

القبلى فى مناطق بعينها على الخريطة المصرية كانت أقوى كثيرا من أية تطورات سياسية عرفتها البلاد . اذ تؤكد دراسة المناطق التى جاء منها المستقلون بأنها كانت المناطق التى يتوفر فيها عنصر أو أكثر من العناصر السابقة !

وبينما تؤدى غالبية الأسباب التى دفعت بالمستقلين الى الجرى وراء مكان "تحت القبة" الى ادانة هذه الظاهرة ، فان هناك سببا واحدا على الأقل يدعو الى التعاطف معها خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ .

السبب ظاهر فى وجود فئة من المصلحين الذين رأوا أن احتفاظهم باستقلاليتهم هو السبيل الأمثل لبث دعاويهم الاصلاحية من تحت القبة ، وهى دعاوى كانت لا تحتملها برامج أو تراكيب الأحزاب القائمة ، ويقدم الداعية الاصلاحى المشهور "مريت غالى" النائب فى برلمان ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ نموذجا على ذلك ، من خلال مطالبته بتحديد الملكية الزراعية فى مارس عام ١٩٥٠ .

بيد أن ذلك يمثل استثناء عن القاعدة ، وهو الاستثناء الذى يؤكده ظاهرة تنقل المستقلين بين حزب وآخر تبعا لما قد يحققه هذا التنقل من صوالح خاصة ، وتبعا أيضا لغياب دور فعال فى حفظ التوازن بين القوى الحزبية داخل البرلمان ، وهو دور كان "المستقلون" مؤهلين للقيام به ولكن لم يفعلوا !



المستقلون بين الاختفاء والظهور

لنحو ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٦) توقف وجود المستقلين فى البرلمان المصرى ، الأمر الذى يعزى لغياب التواجد الحزبى تحت القبة نتيجة لسيادة نظام الحزب الواحد .

عادت الظاهرة الى الوجود فى الانتخابات التى أجريت خلال العام الأخير حين جرت أول انتخابات تنافست فيها المنابر الثلاثة ، وقد حصل المستقلون على ٤٨ مقعدا أو ما يعادل ١٤ فى المائة من جملة مقاعد مجلس الشعب .

تواجد المستقلون أيضا فى انتخابات عام ١٩٧٩ وان كانوا قد حصلوا على عدد أقل من المقاعد هذه المرة ، عشرة مقاعد فقط .

وبينما يشترك المستقلون فى هاتين المرتين فى الظاهرة السلبية التى تبدت فى انضمام أغلبيتهم لحزب الحكومة ، مصر فى المرة الأولى والوطنى الديموقراطى فى المرة الثانية ، فان جماعة منهم قد دفعت قدرا كبيرا من أسباب الحيوية فى عروق المجلس الأول على رأسها المستشار ممتاز نصار والدكتور القاضى .

ومعلوم ان هذه المجموعة من المستقلين كانت وراء السبب الذى دفع الرئيس السادات الى حل المجلس الأول من جراء ارتفاع أصواتهم المعادية لسياساته الداخلية والخارجية بهدف التخلص منهم فى انتخابات جديدة فقدت حيدة ونزاهة الانتخابات الأولى ، ولعل ذلك كان وراء انحسار وجودهم تحت القبة فى الانتخابات الثانية



د . صوفى ابو طالب

ومرة أخرى يعود غياب المستقلين من تحت القبة خلال الثمانينات نتيجة لما اتبع خلال هذه الحقبة من نظام الانتخاب بالقائمة ، وهو نظام لم يكن يسمح الا بالوجود الحزبى فى البرلمان .

ويمكن القول ان "المستقلين" ، أو بالأحرى غير المنضمين للأحزاب أو غير المشمولين برعايتها كانوا من أهم القوى التى حاربت هذا النظام ، وتمكنت من استصدار الأحكام التى ادت الى تراجع جزئى عنه عام ١٩٨٧ ثم العدول عنه تماما بعد ذلك بثلاث سنوات !

وكان من الطبيعى أن يترتب على نجاح هؤلاء ما يمكن أن نسميه "بالهجوم الكبير" من المستقلين الذى شهدته انتخابات ١٩٩٠ ، اذ تشير الاحصاءات المتوفرة ان نحو ٨٢ فى المائة من الذين خاضوا المعركة الانتخابية فى هذا العام من المستقلين !

وقد فرض هؤلاء بذلك وجودهم فى تلك المعركة على نحو غير مسبوق في تاريخ البرلمان المصرى ، وهو الأمر الذى يتطلب تفسيرا ..

فى تقديرنا أن الأسباب القديمة لوجود الظاهرة لازالت قائمة ، فباستثناء حزب التجمع لا يمكن القول بوجود حزب في الساحة يطرح برنامجا يدخل قلوب المصريين ، ناهيك عن عقولهم !، والفردية التى تصنع طموحات سياسية كاسحة ، بالاضافة الى أسباب أخرى مستجدة .

من هذه الأسباب مقاطعة بعض القوى السياسية الكبرى للانتخابات الوفد ، العمل ، الاخوان ، الأمر الذى دفع عددا

من المنضمين اليها لدخول المعركة الانتخابية بصفتهم مستقلين .

ينطبق الأمر أيضا على الوطنى الديموقراطى الذى لم تتسع الدوائر الانتخابية لترشيح كل الطامحين من أعضائه للحصول على مكان تحت القبة فخاضوا المعركة لحسابهم الخاص وليس تحت راياته !

ولعل أهم ما تدل عليه تلك الحقيقة هشاشة النظام الحزبى القائم ، وهو أمر يزداد تأكدا من عمليات الدخول والخروج من الأحزاب القائمة سواء قبل الانتخابات أو بعدها !

سبب جديد آخر لتضخم الظاهرة يتمثل فيما طرأ على الخريطة الاجتماعية من متغيرات ، خاصة النشوء المتعجل لطبقة الرأسمالية الجديدة بكل ما صاحب هذا النشوء من سلبيات انعكست على سمعة قطاع من أبناء هذه الطبقة ، وفى تقديرنا أن هؤلاء موجودون بقوة فى صفوف المستقلين ، يدعمهم فى ذلك قدرة كبيرة على مواجهة نفقات الحملة الانتخابية ، ورغبة عارمة فى التمتع بمزايا الحصانة البرلمانية !

وهى أسباب فى جملتها لا تدعو للتفاؤل !

الفصل الخامس

الحصانة البرلمانية
على الطريقة المصرية !

الفارق بين نشأة وتوظيف "الحصانة البرلمانية" فى الدول النيابية العريقة وبين نشأة وتوظيف هذا المبدأ القانونى الهام فى مصر هو الفارق بين "العام" و"الخاص" !

ودون الدخول فى تعقيدات الدراسات الأكاديمية ، فان هذه الفكرة تقول ببساطة أن "جرثومة التغيير المقدسة" هى أهم ما يصنع حركة التطور الانسانى ، وانه كلما نشطت هذه الجرثومة كلما أحرزت البشرية درجة أكبر من التقدم .

وتأسيسا على فهم هذه الحقيقة ، ولما كانت الأحزاب السياسية المتصارعة على دخول البرلمانات تمثل قوى اجتماعية واقتصادية ذات برامج متمايزة ، وهى البرامج التى تصنع لها فى النهاية شكلا من أشكال الوجود البرلمانى ، فى الأغلبية أو فى الأقلية ، ولما كان مطلوبا حماية أصحاب الأقلية ادراكا من الحقيقة التاريخية البسيطة بأن برنامجهم قد يصبح "برنامجا مستقبليا" وان حمايتهم عندئذ قد تكون حماية للمستقبل ، أو بالأحرى حماية للتغيير الذى يصنع هذا



على ماهر وتحية خاصة للدكتور طه حسين

التقدم ، مهما بدا فى هذا البرنامج وقت صدوره من "شذوذ عن المألوف" .

ووظيفة الحصانة البرلمانية فى هذه الحالة أن تحمى أصحاب برنامج "الأقلية" حتى يتمكنوا من التعبير عن مواقفهم داخل المجالس النيابية وأن يأخذوا فرصتهم كاملة ، ليس فقط كمبدأ من مبادىء الحرية ، وانما كاحتكام لحركة التغيير ، معها او ضدها ، وهو ما قد يكفل لهؤلاء أن يتحولوا مع الزمن ليصبحوا "أصحاب الأغلبية" أو يطويهم التاريخ فى صفحات النسيان ، فهل هذا ما حدث فى مصر !؟

لا سمح الله !

فى مصر تم الأخذ بمبدأ الحصانة البرلمانية منذ نشأة النظام النيابى عام ١٨٦٦ ، واستمر الأخذ به حتى يومنا هذا ، أى ان عمره بعمر الحياة النيابية المصرية ، قرن وربع أو يزيد .

فقد جاء فى المادة ٥٣ من اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب الصادرة عام ١٨٦٦ ما نصه : "فى مدة افتتاح مجلس الشورى وفى الأيام المحددة له لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه الا اذا كان لا سمح الله حصل من أحدهم مادة قتل فطبعا لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما فى مادة ١٣ من اللائحة الأساسية" !

تكرر المبدأ فى المادة الرابعة من لائحة مجلس النواب الصادرة عام ١٨٨٢ ، والتى جاء فيها : "لا يجوز التعرض

للنواب بوجه ما واذا وقع من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بأذن المجلس" .

ونصت المادة الخامسة من نفس اللائحة على أنه "لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما اذا ما وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بأذن من المجلس" .

بعد أكثر من أربعين عاما وفى دستور عام ١٩٢٣ يتقرر مبدأن لحماية "الأقلية البرلمانية" ..

فى المادة ١٠٩ من هذا الدستور التى تقول : "لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الآراء فى المجلسين" ، والمادة التالية التى تنص على أنه "لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه الا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية" .

نفس المبدأين تم اقرارهما فى المادتين ٩٨ و ٩٩ من آخر الدساتير المصرية ، دستور عام ١٩٧١ ..

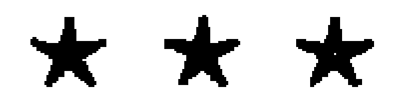
فالمادة ٩٨ تقول : "لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه" .

غير أن المراقب يلاحظ أن المادة التالية قد تزيدت كثيرا فى اضفاء الحصانة البرلمانية على الأعضاء ، فقد جاء فيها : "لا يجوز فى حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية اجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا بأذن سابق من المجلس . وفى

غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ اذن رئيس المجلس . ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء" .

ويبدو التزيد فى اضفاء هذه الحماية "فى حالة التلبس" ، وهو ما رفضته كل الدساتير السابقة من عام ١٨٦٦ الى عام ١٩٢٣ ، كذا فى "غير دور انعقاد المجلس" وهو مالم يقبل به دستور ١٩٢٣ .

هذا عن النصوص ولكن ماذا عن التطبيق ..



معارك ثلاث :

رغم وجود النص فلم تدع الحاجة الى تطبيقه فى ظل المجالس النيابية التى عرفتها مصر قبل الحرب العالمية الأولى لسبب بسيط ، وهو أن تلك المجالس لم تكن مجالس حزبية ، ومن ثم لم يكن هناك صراع المبادىء الذى يقتضى توفير "الحصانة البرلمانية" .

اختلف الحال مع المجالس التى أقيمت بمقتضى دستور عام ١٩٢٣ . والتى تشكلت انبثاقا عن انتخابات شاركت فيها الأحزاب القائمة ، بمعنى آخر أن تلك المجالس قد توفر لها الشكل ، ولكن ماذا عن المضمون !؟

هناك أكثر من ملاحظة حول هذا التساؤل ..

١ ـ أن الأحزاب التى شكلت تلك المجالس كانت بالأساس أحزاب "قضية وطنية" أكثر منها أحزاب برامج عقيدية ، أو أحزاب ايديولوجية ، وباستثناء دخول الأستاذ ابراهيم شكرى

آخر هذه المجالس عام ١٩٥٠ ممثلا للحزب الاشتراكى ، فان من بقي من أعضائها كانوا من ممثلى الأحزاب التقليدية أو من المستقلين .

٢ ـ كان من الطبيعى أن يدور الصراع بين تلك الأحزاب فى أحسن أحواله حول وسائل تحقيق "الاستقلال الوطنى" ، وفى أغلب ظروفه حول تحقيق انتصارات حزبية ضيقة مما أضفى على هذا الصراع طابع "التناحر الحزبى" . وكان مفروضا ، والحال هذا ، أنه ليس هناك محل لاستخدام الحصانة البرلمانية ، غير أنها استخدمت ، ولكن على الطريقة المصرية !

٣ ـ أدى وجود قوى سياسية ساعية الى الاسهام بقدر غير قليل فى الحياة السياسية المصرية ، الوجود البريطانى والقصر ، الى اتخاذ هذا الصراع منحا غير ذلك المنحى الذى اتخذته الحياة السياسية الأوربية ، ومن ثم أصبح للحصانة البرلمانية وظيفة أخرى غير تلك الوظيفة التى أنشئت من أجلها ، وهى الوظيفة التى دارت حولها أكثر من معركة تحفظها لنا مضابط مجلس النواب ..

المعركة (الأولى) تفجرت بعد اغتيال السردار السيرلى ستاك قائد الجيش المصرى فى نوفمبر عام ١٩٢٤ .

استتبع الحادثة توجيه انذار بريطانى مشهور الى حكومة سعد زغلول أفضى الى استقالتها ، فى نفس الوقت جرت حملة اعتقالات واسعة شملت من بين ما شملت خمسة من أعضاء مجلس النواب الذى لم يكن قد تم حله بعد .

كان على رأس المعتقلين شخصيتان من أبرز شخصيات

المجلس والوفد ، عبد الرحمن بك فهمى ووليم افندى مكرم عبيد مما كان لابد وأن يثير هؤلاء حق التمتع بالحصانة البرلمانية ، وقد حدث !

وهو الأمر الذى أزعج القيادة الوطنية حتى أن سعد زغلول علق فى مذكراته بقوله : "هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد وقوانينها والاعتداء على الحصانة البرلمانية والحرية الشخصية" .

وأمام محكمة مصر انبرى مرقص باشا حنا ومصطفى باشا النحاس فى الدفاع عن النواب المقبوض عليهم ، وكانت فحوى مرافعة الرجلين ان هذا العمل منافى للدستور بحكم ما يتمتع به النواب من حصانة طوال فترة انعقاد الدورة ، وان اعتقال النواب باطل مادام قد تم بدون أخذ رأى المجلس .

جاء فى مرافعة النحاس باشا أن "نص الدستور صريح فى أن دور الانعقاد العادى ستة شهور ولا ينتهى الا اذا أعلن الملك فضه ، وقد ابتدأ الدور الحالى من يوم ١٢ نوفمبر فمدة الدور لم تنته ، وفضلا عن ذلك فانه لم يصدر مرسوم بالانتهاء فكل ما يتخلل هذا الدور من تأجيل واجازات لا يعنى فض الدور" .

وفند فى جانب آخر من المرافعة قول النيابة أن النواب المقبوض ضبطوا فى حالة تلبس ، وتساءل كيف تحدث جريمة اغتيال السردار يوم ١٩ نوفمبر ويقبض على النواب يومى ٢٧ و ٢٨ من نفس الشهر ، أى بعد نحو عشرة أيام من ارتكاب الجريمة ثم تدعى النيابة أنه قد تم القبض على المتهمين وهم فى حالة تلبس !

على الجانب الآخر كانت وجهة نظر النيابة أن المقبوض عليهم لا يتمتعون بالحصانة طالما أن "الغرض من الحصانة ينعدم فى فترة تأجيل المجلس" ، وأن المعارضة المقدمة من جانب المحامين قائمة على حجج شكلية ، وهى جهة النظر التى أخذت بها المحكمة التى أصدرت حكمها "بجواز اتخاذ الإجراءات التى اتخذتها النيابة العمومية بالنسبة لأعضاء البرلمان" .

وتكشف الوثائق البريطانية عن حقيقة غريبة وهى أن سلطات الاحتلال كانت تتأهب لفرض الأحكام العرفية على مصر لو كانت المحكمة وافقت على وجهة النظر القائلة بأن النواب المقبوض عليهم يتمتعون بالحصانة البرلمانية !

المعركة (الثانية) شهدتها قاعة مجلس النواب والذى خصص جلستيه يومى ٢٧ و ٣٠ ديسمبر عام ١٩٢٦ لبحث قضية الحصانة البرلمانية .

وكانت المناسبة النظر فى مكاتبة من "رئيس نيابة مصر بخصوص قضية حضرة النائب أمين همام حمادى افندى المتهم بالتحريض على قتل المرحوم محمد شرف افندى" !

وكان الموضوع الأساسى الذى بحثه المجلس فى هاتين الجلستين المطولتين ما اذا كان للنائب الذى تتخذ ضده اجراءات أو يقبض عليه قبل بدء دور الانعقاد أن يتمسك بالحصانة بمجرد افتتاح الدورة أم لا ؟ وهل للمجلس أن يتدخل فيطلب ايقاف الاجراءات والافراج عنه ؟

وبعد بحوث ضافية عن أصل الحصانة البرلمانية والمصادر التى أخذ عنها الدستور المصرى هذا المبدأ

خلصت اللجنة الفرعية التى شكلها المجلس الى قرارها وكان نصه :

"(أولا) أن النائب الذى تتخذ ضده اجراءات أو يقبض عليه قبل ابتداء الدور لا يتمتع بالحصانة اذا انعقد المجلس بل تستمر الاجراءات ويدوم القبض من غير حاجة لاستئذان المجلس للاستمرار فيها .

"(ثانيا) أنه ليس للمجلس فى هذه الحالة أن يتدخل فى الاجراءات أو فى القبض فيأمر بايقافها أو بالافراج عن النائب .

"(ثالثا) انه اذا بدأت الاجراءات ضد النائب قبل بدء دور الانعقاد من غير أن يقبض عليه ثم بدأ الدور واستدعت التحقيقات ضرورة القبض عليه فيجب فى هذه الحالة استئذان المجلس فى القبض .

"وبناء عليه يكون حضرة النائب أمين همام حمادى افندى غير متمتع بالحصانة بالنسبة للاجراءات التى اتخذت ضده قبل يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الذى بدأ فيه دور الانعقاد الحالى ولا يملك المجلس التدخل فى هذه الاجراءات ولا فى أمر القبض الذى كان قد صدر ضده قبل ذلك" .

ووافق المجلس على قرار لجنته الفرعية .

المعركة (**الثالثة**) كانت معركة بحق ، وهى تلك التى جرت يومى ٢٠ و ٢١ أبريل عام ١٩٤٢ ، ابان احتداد مخاطر الحرب العالمية الثانية ، وبعد حادثة ٤ فبراير بأسابيع قليلة .

بطل المعركة كان "صاحب الرفعة على ماهر باشا" رئيس

الوزراء الأسبق ، وعضو مجلس الشيوخ ، وكان موضوعا وقتئذ فى القائمة السوداء للسلطات البريطانية بحكم ما كانت تراه فيه من ميول محورية وأنه وراء تغلغل مثل هذه الميول فى قصر عابدين .

وقد روى النحاس باشا ، بصفته رئيسا للوزراء تفاصيل القصة فى جلسة مجلس النواب ردا على استجواب تقدم به عبدالسلام الشاذلى باشا عضو المجلس .

قال رئيس الوزراء أنه قد طلب من على ماهر الاعتكاف فى "عزبته وأن يترك كل نشاط خارجى" ، وهو ما فعله عندما ذهب الى "القصر الأخضر" ، وبقى به ما يزيد قليلا عن شهر ، ولكن لم يحتمل أكثر من ذلك فغادره مرة الى القاهرة ، ومرة الى الاسكندرية ، مما أدى الى أن تصدر الأوامر بعدم مغادرته لهذا القصر بعد عودته اليه .

لم يطق رئيس الوزراء الأسبق ذلك مما ادى الى خروجه الى القاهرة فصدر الأمر باعتقاله ، غير أنه خرج من المنزل الذى يقيم به وقفز من السيارة التى كان يستقلها معه بعض رجال البوليس بعد أن وصلت الى السور الخارجى للبرلمان متوجها الى مجلس الشيوخ محتميا بما يتمتع به من حصانة ، واستمر رجال البوليس يحاصرون المجلس حتى خرج الرجل فاقتادوه الى سجن الأجانب .

وقد حرص النحاس باشا فى هذه المناسبة على أن يؤكد حرص الحكومة على حرمة المجلس وذلك فى البيان الذى أدلى به ، وكان مما جاء فيه :

"وبطبيعة الحال لم يتخذ أى اجراء أثناء وجود رفعته فى

المجلس ، ولكن أعدت الاحتياطات لاعتقاله عند مغادرته له وايداعه سجن الأجانب وفى أثناء ذلك قيل أن البوليس موجود داخل السور الخارجى ، ومع أن هذا السور لا يعتبر حرما للبرلمان ، لأن فيه وزارة المواصلات ووزارة الأشغال والجمعية الجغرافية فانى أصدرت الأمر بأن يقف البوليس خارج السور ، احتراما لكرامة البرلمان" .

وقد دارت فى هذه المناسبة مناقشات طويلة حول ما اذا كان من حق "الحاكم العسكرى" فى ظل الأحكام العرفية اصدار الأمر بالقبض على النواب اذا ما كانوا يشكلون خطرا على الأمن وجاء الجواب بالايجاب على ضوء السوابق لدى الدول البرلمانية العريقة ، وقد اشير فى هذه المناسبة الى قانون الدفاع الوطنى الصادر فى انجلترا عام ١٩٣٩ ، والذى أباح للسلطة التنفيذية القبض على من تستدعى مصلحة الدفاع الوطنى القبض عليهم دون أن يستثنى من ذلك أعضاء البرلمان "فلما اقتضت مصلحة الدفاع القبض على بعض الأعضاء ، قبض عليهم بمقتضى هذا القانون ، فلما رفع الأمر الى لجنة الامتيازات بمجلس العموم للفصل فيه قررت أن الحصانة البرلمانية لا تمنع السلطة التنفيذية من القبض على أعضاء البرلمان بمقتضى قانون الدفاع المذكور" .

وبعد المناقشات المطولة حول ما اذا كانت الحكومة قد انتهكت الحصانة البرلمانية أم لا ، أقر النواب أن النحاس باشا بصفته حاكما عسكريا فمن حقه اتخاذ أى اجراء "للمحافظة على النظام والأمن العام فى جميع نواحى المملكة المصرية" ماعدا تعطيل انعقاد البرلمان ، وأن اعتقال "صاحب الرفعة على ماهر باشا" لا يخل بهذا الشرط !



مصطفى النحاس وحلمي باشا وزير المعارف العمومية

طغيان الأغلبية :

تشير المعارك الثلاث السابقة أن "الحصانة البرلمانية" لم تحمِ المستجيرين بها لسبب أو لآخر ، فمرة يكون السبب تأجيل البرلمان ، ومرة أخرى يكون السبب أن الاجراءات المتخذة تمت في حالة عدم انعقاده ، ومرة أخيرة يكون السبب ما يتمتع به الحاكم العسكرى من صلاحيات .. غير ان الأخطر من كل هذه الأسباب كان مصادرة حق المعارضة وطغيان الأغلبية مما تكرر فى أكثر من أزمة من تلك الأزمات التى شهدتها قاعة مجلس النواب .

أزمة "الكتاب الأسود" وأزمة "الشيخ عاشور" وأزمة "أشرطة التنصت" تقدم الدليل على هذه الحقيقة التى فرضت نفسها فى كل العصور مما جعل للحصانة البرلمانية مذاقا خاصا !

الأزمة الأولى التى جرت عام ١٩٤٣ فى المعركة الشهيرة التى نشبت بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية ، مصطفى النحاس ومكرم عبيد باشا نتيجة لما قام به الأخير من نشر "الكتاب الاسود فى العهد الأسود" ، والذى شهد فصولا متعددة كان أخطرها الفصل الذى جرى تحت قبة البرلمان .

والفصل طويل شهد تبادل السباب والتماسك بالأيدى بين أنصار الرجلين ، ولكن أهم ما يعنينا هنا أن "الحصانة البرلمانية" لم تحم مكرم ولا أنصاره من الاطاحة بهم من المجلس ، بل أن القرار الذى اتخذته الأغلبية بهذه الاطاحة تضمن عبارات قاسية مثل القول بأن المجلس "يعتبر مكرم

عبيد أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤" ، وذلك بعد أن كان الرجل قبل أسابيع قليلة "المجاهد الكبير" لدى شخوص هذه الأغلبية بعينها !

أزمة "الشيخ عاشور" هى تلك التى فجرها الشيخ عاشور محمد محمد نصر نائب دائرة الجمرك بالاسكندرية ، وعضو حزب الوفد الجديد ، فى مارس عام ١٩٧٨ ، عندما هتف فى احدى جلسات المجلس بسقوط أنور السادات ، وعندما لم يصدق رئيس المجلس أذنيه وسأل النائب "ماذا تقول" ؟ كرر هتافه ، ولم تنفعه مع هذه الفعلة أية حصانات .

ولم يفت اللجنة التى كلفت باسقاط عضوية الشيخ أن تشير أنها بذلك لا تخرق مادة الدستور القائلة "لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو لجانه" ، فقد كان رأيها أنه "يوجد فرق شاسع بين ابداء الرأى ، وعرض الفكر والمناقشة الديموقراطية والحوار الحر السليم الذى تحميه وتقدسه أحكام الدستور وتحظر مؤاخذة أعضاء مجلس الشعب عليه اذا ما أبدوه أو مارسوه فى أداء أعمالهم فى جلسات المجلس .. وبين اطلاق القول والهتاف على عواهنه بما قد يتضمنه ذلك من اهانة وازدراء للدستور أو للمؤسسات الدستورية أو للهيئات أو الأشخاص العامة" .

الأزمة الثالثة هى أزمة "أشرطة التنصت" ، وهى الأزمة التى جرت على رءوس الأشهاد عام ١٩٨٩ بعد أن صورت وأذيعت بالتليفزيون !

والأزمة قريبة الى الحد الذى لا يتطلب استرجاع

أحداثها ، ولكن فيما رآه المشاهدون من أن أحد النواب الوفديين فى المجلس لم يحتمل مشاهد المسرحية التى كان يخرجها وزير الداخلية زكى بدر بالتشهير بعدد من زعماء المعارضة فهجم على الوزير وتشابك معه بالأيدى ، الأمر الذى كلف الرجل مقعده فى المجلس ، ولم يكن أمرا غير مسبوق !

ومن الصعب انهاء هذا الفصل القصير دون الاشارة الى حقيقة مؤداها ان التطورات الأخيرة فى مجال الحياة النيابية قد أضفت على المذاق المصرى لقضية الحصانة البرلمانية لذوعة زائدة ، الأمر الذى يمكن تبينه من حقيقتين ..

الحقيقة الأولى : ما جرى من تعيين بعض المسئولين فى السلطة التنفيذية فى مجلس الشورى الذى يتسع نطاق التعيين فيه ، ليس لهدف سوى حمايتهم من خلال الحصانة البرلمانية من أن تطولهم يد الأحكام التى صدرت فى حقهم نتيجة لعدم تنفيذهم بعض أحكام المحاكم الصادرة فى بعض مجالات اختصاصاتهم .

ومثل هذا الاجراء ، بالرغم مما قد يبرره من ناحية العمل الادارى ، الا انه من الوجهة النيابية يسىء لفكرة الحصانة أشد الاساءة ؛ فهو قد حولها من حماية المعارضة الى حماية الحكومة ، وهو أمر غريب ويقينا لم يكن ليخيل لواضعى هذا المبدأ أنه يمكن أن يستخدم على هذا النحو !

الحقيقة الثانية : التى كشفتها انتخابات عام ١٩٩٠ أن عددا من المرشحين لم يكن يسعى للفوز بمقعد مجلس الشعب "للنيابة عن الأمة" فيما هو مفروض ، وانما كان يجرى وراء

الكرسى لحمايته مما يمكن أن يصيبيه على يد العدالة فيما لو طالته نتيجة لخروجه عن طريق القانون .

ولا تشير الى ذلك الشائعات فقط ، وهى شائعات واردة فى ظل هذا الصراع العنيف الذى عرفته تلك الانتخابات ، والذى لم يكن للأسف صراعا على برامج أو مبادىء ، وانما تشير اليه وتؤكده الأموال الطائلة التى انفقها بعض المرشحين فى دوائرهم ، مما لابد وأن يثير التساؤلات عن مصدر تلك الأموال وعن السبب الذى يدفع أصحابها الى انفاقها على هذا النحو الباذخ دون أن تكون لهم سابق صلة بالعمل السياسى !

ويبقى القول أن تلك الحقائق تشى بوجود داء عضال يهدد مسيرة الحياة النيابية فى مصر ، وهو داء لا ينبغى التنبيه اليه فقط بل يتوجب التخلص منه ، وفى أقرب وقت !

الفصل السادس

البرلمان الأول ١٩٢٤

بالرغم من كل ما كتب عن برلمان الفصل التشريعى الأول ، أو برلمان الشعب ، تبقى التساؤلات محيطة بتاريخ هذا البرلمان .

يتصل بعض هذه التساؤلات بالانتخابات التى تمخض عنها تكوين هذا البرلمان ، ويتصل بعضها الآخر بالدور الذى كان على هذا البرلمان القيام به من حيث وضع التقاليد البرلمانية ، ثم هناك الجانب الآخر من تلك التساؤلات الخاص بتوصيف هذا البرلمان .. وهل هو برلمان الشعب كما أسمته الأغلبية الوفدية أم برلمان دكتاتورية الأغلبية كما رآه معارضوها ، أضف الى كل ذلك التساؤلات الخاصة عن حقيقة العلاقة بين برلمان الشعب وحكومة الشعب !

ويمكن تلمس الاجابة عن كل هذه التساؤلات وغيرها فى السطور القادمة ..

الانتخابات الأولى :

نشرت "الوقائع المصرية" فى ٣٠ أبريل عام ١٩٢٣



د . محمد حسين هيكل وعبدالعزيز باشا فهمى .

القانون الانتخابى الذى كان بمثابة طلقة البدء فى السباق الانتخابى الأول .

وقد احتوى القانون على ٢٨ مادة تنظم انتخاب مجلسى الشيوخ والنواب ، وكان أهم ما لوحظ فيه مؤثرا فى طبيعة المعركة التى دارت على أساسه :

(١) الانتخاب غير المباشر من خلال المندوبين الانتخابيين (انظر الفصل الثانى)

(٢) غياب أى شرط علمى بالنسبة للمرشحين فى المجلسين ، ويلاحظ المسئولون فى دار المندوب السامى البريطانى انه بينما كان يشترط فى عضو الجمعية التشريعية أن يكون على الأقل ملما بالقراءة والكتابة ، فقد اختفى هذا الشرط بالنسبة للبرلمان الجديد .

(٣) واستمرارا على نفس الخطة وتنفيذا لنفس الهدف اشترط القانون ان يكون اسم مرشح النواب مقيدا فى كشوف الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى يرشح نفسه فيها . وقد قصد من هذا الشرط ، على حد تعبير المندوب السامى "منع غزو المديريات بجيش من الدخلاء Carpet beggers القادمين من القاهرة والاسكندرية ، ومن يكون هؤلاء الدخلاء سوى رجال الوفد !؟

★ ★ ★

فى الشهر التالى ـ مايو ١٩٢٣ ـ بدأت اجراءات وضع القانون موضع التنفيذ من خلال اعداد جداول قيد الناخبين حين دعت وزارة الداخلية من له حق الانتخاب بالتقدم لقيد اسمه . ومرة أخرى تلاحظ دوائر دار المندوب السامى ان

الوزارة قد مدت ميعاد القيد من ١٦ الى ٢١ مايو ، وتعزو ذلك الى "ضعف اقبال الناخبين على تقييد اسمائهم اعتقادا منهم ان الغرض من القيد فرض ضريبة أو اعداد كشوف للتجنيد الاجبارى .. الخ .."

وتدليلا على أن معركة البرلمان الأول قد بدأت مع صدور القانون ان الوفد هو الذى أخذ على عاتقه حث الناس على قيد اسمائهم "من خلال حملة منظمة قام بها من على منابر الجوامع أو فى أعمدة الصحف وأهم من ذلك الدور الذى قام به الطلاب فى المقاهى وغيرها لاقناع الناخبين" . ويمكن القول ان ما حدث خلال عملية قيد الناخبين كان بمثابة جولة مبكرة للمعركة الانتخابية ، وهى جولة فاز بها رجال زغلول دون شك !

وتصدر الاحصاءات الرسمية للناخبين فى اواخر مايو ، ومن خلال قراءة لهذه الاحصاءات يتضح مايأتى :

(١) ان مجموع المقيدين من المصريين وصل الى ٢,٧٢٦,٧٦٨ من مجموع السكان البالغ ١٢,٤٦٦,١٩٢ أى بنسبة ٢١,١ فى المائة .

(٢) فى المحافظات الخمس (القاهرة ، الاسكندرية ، القنال ، السويس ، ودمياط) البالغ عدد سكانها ١,١١٥,٢١٩ تم قيد ٢٦٩,٢٣٧ بنسبة وصلت الى ٢٣,٣ فى المائة ، وقد بلغت هذه النسبة أعلاها فى محافظة القنال حيث كانت ٣٨,٣ فى المائة ، بينما وصلت الى أدناها فى محافظة دمياط بنسبة ١٩,٣ فى المائة .

(٣) وكانت النسبة أقل فى المديريات الأربع عشرة حيث

وصل عدد المقيدين الى ٢٫٤٥٧,٥٣١ من عدد السكان البالغ ١١,٢٥٩,٩٧٣ بنسبة ٢١,٨ فى المائة ، وكانت أعلى نسبة قيد فى مديريتى المنوفية وجرجا حيث بلغت ٢٣,١ فى المائة ، وكانت أقلها فى بنى سويف بنسبة ٢٠,٨ فى المائة .

هذا عن الناخبين ، أما عن الدوائر فقد بلغت ٢١٤ دائرة كان نصيب المحافظات منها عشرين والمديريات ١٩١ وبقيت ثلاث لمناطق الحدود ، وقد تمتعت القاهرة بالعدد الأكبر من الدوائر (١١) بين المحافظات ، واحتلت الغربية المكانة الأولى (٢٨) بين المديريات . وبين هؤلاء الناخبين وحول دوائر الانتخابات دارت المعركة الأولى لتكوين البرلمان !

★ ★ ★

كانت انتخابات برلمان ١٩٢٤ أول انتخابات فى تاريخ مصر تجرى على أساس حزبى ، وقد خاضتها الأحزاب الثلاثة التى كانت معروفة وقتئذ ، مما يستحق وقفة صغيرة عند كل منها باعتبارها القوى التى صنعت المعركة الانتخابية .

كان (الحزب الوطنى) اقدم هذه الاحزاب ، والحقيقة انه كان وقتئذ اقرب الى شعاث حزب منه الى حزب كبير ، صحيح انه قد حاول بعد ايام قليلة من صدور قانون الانتخاب فى ٨ مايو على وجه التحديد لم شعاثه واختيار رئيس جديد له غير ان سنوات النفى الطويل كانت قد ارهقته ، ثم ان التغيرات الثورية التى عرفتها مصر خلال تلك السنوات كانت كافية لانخراط من تبقى من انصاره فى التيار الوطنى الجديد الذى قاده الوفد .

يلى ذلك فى الترتيب الزمنى (الوفد) وقد تجمعت لديه من امكانات الفوز ما لم يتوفر لدى الحزبين الاخرين ، ابتداء من قيادة الحركة الثورية التى تفجرت عام ١٩١٩ والتى لم تكن قد بردت بعد ، ومرورا بزعامة اسطورية امكنها تجميع الشعب حولها الى الحد الذى راجت معه خلال الانتخابات المقولة بأنه « لو رشح الوفد حجرا لانتخبناه »! بالاضافة الى نظرة الجماهير لسعد باعتباره « نبى الوطنية » ووصولا الى قدرة كبيرة على التنظيم افتقدها خصومه .

يسجل احد التقارير البريطانية بعض جوانب هذه القدرة في اعقاب المعركة الانتخابية فيقول : « استحق الزغلوليون ما حصلوا عليه من نجاح بسبب دعايتهم المتفوقة وتنظيمهم الى لجان ولجان فرعية سواء فى المدن او فى الريف ، اضف الى ذلك نشاطهم فى جمع الاموال وحسن استخدامها فى الحملة الانتخابية التى بدأوها منذ شهور مضت »

على النقيض كان موقف الحزب الثالث : الاحرار الدستوريين ، وكان رجال الحزب ، عدلى وثروت فى السلطة خلال الفترة السابقة على صدور الدستور واجراء الانتخابات ، ثم انهم هم الذين وضعوا قانون الانتخابات بشكل يضعف من فرص فوز رجال الوفد ويزيد من فرصهم بالنظر لما يتمتعون به من نفوذ فى صفوف طبقة كبار الملاك ، وقد ظلوا حتى اخر وقت على يقينهم بلعب دور هام فى البرلمان الجديد ، كما كتب الدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير « السياسة » اذا لم نفز باغلبية فستكون لنا اقلية محترمة نستطيع بها ان نعيد الامور الى نصابها الحق .

غير ان ما كان يراه هؤلاء شىء والتقييم الحقيقى لقدرتهم

على خوض المعركة الانتخابية كان شيئا اخر ، وقد صدر هذا التقييم عن دار المندوب السامى البريطانى ايضا ..

رآهم هذا التقييم فى جانب منه « عددا من المثقفين وكبار الملاك غير انهم لايملكون القدرة على التأثير على قطاعات الجماهير » وفى جانب اخر وصفهم بانهم « ليسوا حزبا سياسيا بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة اصحاب القناعات الخاصة التى لايستطيعون التعبير عنها بسهولة » واخيرا عاب رجال السلطة البريطانية على الحزب بأنه ليس له زعيم مرموق « وهو امر اساسى فى الشرق ، وما يحدث من تغيير محمد محمود بعدلى لن يؤدى الى تحقيق الغرض منه »

رجح من كفة الوفد بشكل قاطع امران :

اولهما : تزايد حدة العداء بين القصر والاحرار الدستوريين نتيجة للسياسات التى اتبعها الاخيرون اثناء وضع الدستور من تقييد سلطة الملك مما دفع الاخير الى بذل المحاولات للتقرب الى الوفد .
ثانيهما : اطلاق سراح سعد زغلول من منفاه فى سيشل وما نتج عن وصوله الى ارض الوطن قبل عشر ايام فقط من جراء الجولة الاولى من الانتخابات ، ولاشك ان هذا الوصول بما صاحبه من احتفالات قد اشعل حماس انصار الوفد وفت فى عضد خصومه .

اما كيف سارت المعركة الانتخابية فهو مايمكن متابعته من خلال التقارير المنتظمة لدار المندوب السامى ، والتى جندت رجالها لرصد مسيرة هذه المعركة يوما بيوم .

يسرد تقرير موضوع فى ١٢ اغسطس عام ١٩٢٣ مجموعة

من الاحداث يمكن ان نتبين منها ظاهرتين اساسيتين صاحبتا المعركة ..

الظاهرة الاولى : تتمثل فى محدودية حوادث الصدام بين انصار الوفد ورجال الادارة ، وهو صدام كثيرا ما حدث فى الانتخابات التى جرت بعد ذلك .

وكانت الشكوى الوحيدة فى هذا الصدد هى الشكوى التى نشرتها جريدة « الليبرتيه » الوفدية من ان مدير الفيوم يتدخل فى الانتخابات لصالح المرشحين العدليين ، واذا كانت هذه الشكوى صحيحة فانها لا تعود على وجه اليقين الى تعليمات تلقاها المدير من الداخلية بقدر ما تعود الى مبادرة شخصية من المدير ذاته .

فيما عدا هذه الشكوى جرت الصدامات الاخرى التى عرفتها الحملة الانتخابية بين انصار المرشحين ، وهى بذلك صدامات طبيعية ادت اليها حدة هذه الحملة فى بعض الدوائر كان اظهرها الصدام الذى حدث بين مرشح الوفد ، مصطفى النحاس بك ، والمرشح الدستورى على بك المنزلاوى فى سمنود فى ٢٦ يوليو عام ١٩٢٣ .

الظاهرة الثانية : تبدت فى اشتراك الطلاب على نطاق واسع فى الحملة الانتخابية ، او ما اسماه التقرير البريطانى « بتورط طلاب المدارس العليا والثانوية بل والابتدائية فى الدعاية للمرشحين »

دعا ذلك وزارة المعارف الى اصدار منشور فى ١٩ يوليو تحذر فيه الطلاب من التعرض للعقاب نتيجة لذلك ، وقد جاء فى هذا المنشور ان اى طالب تحت السن الانتخابى سيضبط

متلبسا بأى عمل من الاعمال الانتخابية سوف يقع تحت طائلة المادة ٨٨ من قانون المدارس .

ردت اللجنة التنفيذية لطلاب القاهرة على ذلك المنشور ببيان ظهر فى الصحف يوم الثلاثاء ٣١ يوليو كان بمثابة وثيقة احتجاج على الوزارة القائمة فى اعمالها او القوانين التى اصدرتها والاهم من ذلك رفض المنشور الذى اصدرته بهدف منع الطلاب من التدخل فى الدعاية لبعض المرشحين للبرلمان .

وكان هذا الرد يعنى تصميم جماهير الطلاب على المشاركة فى المعركة الانتخابية ، وقد نبع هذا التصميم فى جانب منه من ذلك الدور الذى ظلت تلعبه هذه الجماهير فى العمل الثورى منذ ان كان تحرك طلاب مدرسة الحقوق فى ٩ مارس عام ١٩١٩ بمثابة الشرارة الاولى للثورة ، كما انه نبع فى جانب اخر من قدرة سعد زغلول على استقطاب هؤلاء ، حتى انه رشح زعيما من زعمائهم ، هو حسن ياسين ، لعضوية مجلس النواب عن دائرة بنى سويف .

★ ★ ★

جرت انتخابات الدرجة الاولى لتكوين اللجان الثلاثينية التى ستتولى انتخاب اعضاء مجلس النواب يوم ٢٧ سبتمبر عام ١٩٢٣ ، وتتعدد الملاحظات حول احداث ذلك اليوم .

الملاحظة الاولى سجلها تقرير طويل لدار المندوب السامى البريطانى جاء فيها ان الوفد كان الحزب السياسى الوحيد المنظم لخوض المعركة الانتخابية وانه لا الاحرار

الدستوريين ولا رجال الحزب الوطنى قد توفرت لهم اية قدرة على التنظيم الانتخابى .

والحقيقة أن القول بقضية التنظيم وحده لا يكفى ، ذلك ان هذا القول يتجاهل عنصرا اساسيا لعب دورا فى غاية الاهمية فى معارك الوفد الانتخابية ابان تلك المرحلة ، تمثل هذا العنصر فى وجود القاعدة العريضة من الوفديين القادرة فى كثير من الاحيان على املاء رغباتها على زعامة الحزب .

يقرر الاستاذ مصطفى امين هذه الحقيقة فى شهادته التاريخية عن تلك الانتخابات بقوله : « وضع سعد قواعد بان تكون الاسبقية فى الترشيح للذين قاموا بادوار هامة فى الثورة ، بشرط ان توافق لجان الوفد فى كل دائرة انتخابية على هذا الترشيح ، بمعنى انه اذا اختار سعد مرشحا ولم توافق عليه لجنة الوفد يعدل عنه وينزل عن ارادة لجنة الوفد ».

وكان معنى ذلك ببساطة ان المرشحين الوفديين لخوض الانتخابات قد تم انتخابهم بطريقة جماهيرية ، فكان طبيعيا ان تساندهم الجماهير التى شاركت فى هذا الاختيار على عكس الحال بالنسبة للحزبين الاخرين اللذين خاضا المعركة الانتخابية بشكل علوى تماما .

يشهد بذلك الدكتور محمد حسين هيكل الناطق بلسان الاحرار الدستوريين الذى تحدث عن الحملة الانتخابية على اعتبار انها الخطب السياسية ، وعناية الخطباء بخطبهم ونشرهم فى الصحف !

ويشهد بها عن الحزب الوطنى الاستاذ عبد الرحمن الرافعى الذى يقول ان رجال الحزب قد خاضوا المعركة

الانتخابية معتمدين على « مبادئهم وماضيهم فى الجهاد » ولم يكن هذا كافيا على وجه التأكيد !

الملاحظة الثانية : تتصل بنسبة من شاركوا فى التصويت ممن لهم حق الانتخاب ، وقد بلغت هذه النسبة عموما ٥٨,٠٤ فى المائة .

وعموما زادت نسبة المشاركين فى المديريات عن نسبة المشاركين فى المدن ، فقد وصلت فى مديرية الشرقية الى ٧٠,٥ فى المائة وبلغت فى مديرية بنى سويف ٦٨ فى المائة بينما لم تصل فى مدن محافظة القنال الا الى ١٣,٢ فى المائة .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة من جانبين يتصل اولهما بنسبة التعليم اذ يلاحظ على العموم ان المدن او المديريات التى تتمتع بقدر اكبر من المتعلمين او طبقة الافندية ، كما كانت تسمى بلغة العصر ، زاد الاقبال فيها على ممارسة حق الانتخاب ، ففى الصعيد مثلا وصلت النسبة فى بنى سويف الى مايقرب من ضعف النسبة فى اسوان (٦٨ الى ٣٨,٦٨ فى المائة) ، وفى الوجه البحرى زادت النسبة فى الدقهلية كثيرا عن النسبة فى دمياط (٦٤ الى ٥٣,١ فى المائة) وفى المدن بلغت نسبة القاهرة اكثر من ضعف نسبة مدن القنال (٢٧,٤ الى ١٣,٢ فى المائة[٤]) .

ويتصل الجانب الثانى بدرجة تركز الملكية الزراعية الكبيرة اذ يلاحظ زيادة الاقبال فى المديريات التى تركزت بها مثل هذه الملكية (بنى سويف ، المنيا ، الشرقية ، الدقهلية ، القليوبية) وضعفها نسبيا فى المديريات التى لم يوجد فيها نفس القدر من التركيز (جرجا وقنا ودمياط).

ولا يبدو عدم التوازن بين القوى الحزبية من النتائج التى اعلنت فحسب بل ايضا مما لم يعلن من نتائج فلم تزد الدوائر التى تقرر الاعادة فيها عن ١٨,٢ فى المائة مما يوضح قدر الحسم فى المعركة .

اكتملت الصورة فى نهاية نفس الاسبوع (الخميس ١٧ يناير) حين جرت انتخابات الاعادة التى اتضح منها فوز الوفديين بـ ١٩٢ مقعدا اى بنسبة تصل الى ٩٠ فى المائة من مجموع المقاعد بينما فاز الاحرار الدستوريين بتسعة مقاعد بنسبة ٤,٢ فى المائة وحصل الحزب الوطنى على اربعة مقاعد بنسبة تصل الى ١,٩ فى المائة كما حصل المستقلون على ستة مقاعد ، ولم تكن قد اجريت بعد انتخابات دوائر الحدود الثلاث .

وجاءت ردود فعل متباينة حول هذه النتائج ..

كان هناك (اولا) رد فعل المتنافسين ، ولا شك انه قد اتسم بخيبة امل شديدة على جانب الاحزاب المنهزمة واتسم بفرحة طاغية على الجانب الوفدى .

بدت خيبة الامل اكثر من جانب الاحرار الدستوريين ، وهى الخيبة التى عبر عنها الدكتور هيكل فى مذكراته ، ونترك الرجل يروى قصة تلقيه النتائج وتأثيرها .

« جلست الى مكتبى وبدأت التليفونات تدق ، يالها من ليلة ! ماكان اعجبها وما كان اقساها ! لقد كنا على ثقة من نجاح اشخاص بذواتهم فى دوائرهم لما لهم فيها من عصبية ، ولم يكن يخالجنا اقل ريب فى هذا النجاح ، لكن النتائج التى بدأت تصلنا لم تلبث ان زعزعت من ثقتنا الى غير حد ، يدق التليفون

ويذكر اسم واحد من هؤلاء الموثوق بنجاحهم ، فاذا به سقط امام خصم نكرة غير معروف ، كان اسماعيل صدقى باشا ، وزير المالية السابق وعضو وفد المفاوضة مع اللورد كرزون والمشهود له بالكفاية والتفوق ، مرشحا وكان ينافسه الاستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامي بطنطا ، ولم يكن ثمة ريب فى ان الاستاذ الغرابلى لن يفوز ، فلما اعلنت النتيجة اذا به ينجح ، واذا صدقى باشا يسقط ، هنالك علت ضجة الحاضرين بغرفتى دهشة وعجبا ، وكذلك كان الامر فى دائرة سمنود حيث رشح على بك المنزلاوى ومصطفى بك النحاس ، وكنا معتقدين ان المنزلاوى بك سيفوز باغلبية كبرى ، فانتخب مصطفى بك النحاس ، ولم ينتخب على بك المنزلاوى ، ومن جديد علت ضجة الحاضرين دهشة وعجبا ، وتكرر ذلك ثم تكرر ..»

ايضا لاحقت خيبة الامل الحزب الوطنى وان لم يكن بنفس القدر الذى اصابت به الاحرار الدستوريين ، اذ يبدو مما سجله انصاره عن الجولة الانتخابية انهم كانوا يتوقعون فوز وفدى كبير وان لم يكن ساحقا !

اما الفرحة الطاغية فقد ظهرت على الجانب الوفدى ، ويسجل الاستاذ مصطفى امين الذى كان يعيش فى بيت سعد زغلول وقتذاك رد فعل الزعيم المصرى بقوله انه « عندما رأى سعد هذه النتائج المذهلة قال : انها لثورة جديدة ! وكان سعد مبتهجا بهذه النتيجة الهائلة التى لم يتوقعها لانها اثبتت انه كان على حق فى ايمانه بهذا الشعب »

وكان هناك (ثانيا) رد فعل القصر ولا شك ان الملك فؤاد الذى كان يتوقع بدوره فوز الوفد لم تسعده كثيرا هذه

النتيجة .. فهى من ناحية قد اضعفت تماما من امكانية التوازن بين الاحزاب مما لا يسمح للملك بدور كان يتوق للقيام به ، وهو دور الحكم بين القوى السياسية المتنافسة .

ثم انها من ناحية اخرى سوف تجعل الحكومة التى تنبثق عن مثل هذا البرلمان حكومة متشددة فهى تعتمد على ما يشبه الاجماع فيه مما لن يسمح للملك بتجميع الخصوم او القيام باية مناورات ضدها داخل البرلمان .

وكان هناك (ثالثا) رد فعل البريطانى الذى بدا فى المذكرة الطويلة التى وضعتها دار المندوب السامى فى القاهرة لتقييم نتائج الانتخابات .

جاء فى هذه المذكرة تحت عنوان « بعض الملاحظات الانتخابية »:

« توضح النتائج حصول مرشحى الوفد على تسعة اعشار المقاعد ، ولم تؤد هذه النتائج الى دهشة كبيرة اذا ما وضعنا فى الاعتبار ان غالبية الناخبين جهلاء واميون ! وهذه بعض الملاحظات »

١ ـ معلمان بارزان : بمقارنة الانتخابات المصرية بالانتخابات التى تجرى فى سائر الدول فهناك معلمان تتميز بهما :

أ ـ ساد البلاد نوع من الهدوء خلال فترة التصويت ويعود هذا اساسا الى احتياطات الامن التى اتخذت سواء فى المديريات او فى المدن كما يعود بلا شك الى يقظة لجان الوفد الفرعية العديدة المنتشرة فى مناطق التصويت مما وضع خصومهم فى موقف لا يستطيعون معه اثارة الاضطراب .

وينتهى يوم ٢٧ سبتمبر عام ١٩٢٣ بانتخاب اللجان الثلاثينية وقد اجمعت سائر الاطراف ان الوفد قد اكتسح هذه الجولة بشكل فاق كل تصور .. حتى تصور الزعامة الوفدية مما كان محل شهادة من جميع الاطراف ، ممثل المندوب السامى الذى كتب فى تقريره « لقد كوفىء الوفد على تنظيمه بالحصول على الاغلبية الساحقة » ومصادر الحزب الوطنى التى قررت ان « معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من انصار الوفد وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان » واخيرا رجال الوفد نفسه الذين تباهوا بان الطباخ الوفدى لعدلى يكن قد نجح واصبح مندوبا ثلاثينيا بينما سقط مخدومه رئيس الاحرار الدستوريين ، وقد انبأت هذه النتيجة بالمسار الذى كان مقدرا ان تسلكه الجولة التالية .

جاءت الاشارة الاولى لهذا المسار يوم السبت ١٧ نوفمبر ، وهو اليوم الذى تحدد لاغلاق باب الترشيح فقد تأكد فى هذا اليوم ان ٣٣ وفديا قد فازوا بعضوية مجلس النواب قبل ان تبدأ الانتخابات ، وجميع هؤلاء قد فازوا بالتزكية على رأسهم سعد زغلول نفسه الذى فاز فى دائرة السيدة زينب وستة من اعضاء اللجنة التنفيذية والبقية من كبار رجال الوفد ، ويلاحظ ان ٣١ من هؤلاء من مرشحى الوفد والاثنين الباقين ممن رشحوا انفسهم على المبادىء الوفدية .

تلا ذلك بثمانية اسابيع الاشارة الثانية عندما اجريت الانتخابات يوم السبت ١٢ يناير عام ١٩٢٤ وتأكد استمرار الفوز الوفدى ، فقد وصل عدد الفائزين من مرشحيه ، حسب التقارير البريطانية ، ١٥٧ ومن الاحرار الدستوريين سبعة ، ومن الحزب الوطنى اثنين بالاضافة الى ستة من المستقلين ، ولم يتبق للاعادة سوى ٣٩ دائرة بالاضافة الى دوائر الحدود الثلاث .

ب ـ كانت المسائل الانتخابية شخصية بالدرجة الاولى ، ولم تكن هناك تلك الخلافات الحزبية العميقة التى تميز الانتخابات فى الغرب وتقسم الناخبين ، ولم يكن امام هؤلاء بدائل بالنسبة للبرامج الحزبية وغلب الطابع الشخصى على الخطب الانتخابية .. وكما يحدث عادة فى مصر فقد غلبت الشخصية العملاقة Giant Ego على سائر الاعتبارات ، وقد اثبت سعد انه عملاق العمالقة ..

٢ ـ انتخابات غير عادية : اشارت بعض الدوائر الى شذوذ النتائج الانتخابية ، وانه ليس من الطبيعى ان يصوت الناخبون بهذا الشكل لحزب واحد ، ويسود شعور لدى تلك الدوائر ان عديدا من النواب قد انحازوا للوفد وهم ليسوا فى الحقيقة وفديين وذلك لسبب واحد وهو شعورهم بأن الوفد هو الجواد الرابح فى هذه الجولة ، وان اسهل طريق للبرلمان هو الانتماء اليه ، وانهم قد سيصوتون ضد « الزعيم المحبوب » اذا ما واتتهم الفرصة لذلك ، وسوف تتضح قيمة هذا الرأى عند انعقاد البرلمان .

٣ ـ الجماعات المتصارعة :

الزغلوليون : يستحقون ما حصلوا عليه من نجاح بسبب دعايتهم المتفوقة وتنظيمهم الى لجان ولجان فرعية سواء فى المدن او فى الريف ، اضف الى ذلك نشاطهم فى جمع الاموال وحسن استخدامها فى الحملة الانتخابية التى بدأوها منذ شهور مضت .

الاحرار الدستوريون : بالقياس بالزغلوليين اثبت العدليون عجزا كاملا ، وقد يكون السبب انهم لم يكونوا متأهبين لعودة

زغلول فى سبتمبر الماضى والتى ادت بالاضافة الى استقبال فى القصر الى انهيار جهودهم .

ويضم اتباعهم عددا من المتعلمين وكبار الملاك غير انهم لم يكونوا مؤثرين جماهيريا .

سبب اخر لضعف العدليين وهو انهم فى الحقيقة ليسوا حزبا سياسيا بقدر ما هم مجموعة من الشخصيات الكبيرة اصحاب القناعات الخاصة التى لايستطيعون التعبير عنها بسهولة اضف الى ذلك انه ليس لهم زعيم مرموق ، وهو امر اساسى فى الشرق ، وما يحدث من تغيير عدلى بمحمد محمود لن يؤدى الى تحقيق هذا الهدف .

الوطنيون : تم توجيه اسوأ ضربة لهم فقد سقط زعماؤهم الذين تقدموا للانتخابات امثال الشيخ جاويش وحافظ رمضان ولم تكن لديهم شخصية كبيرة تقودهم فى الانتخابات ، فالشيخ جاويش لم يعد له تأثير يذكر على الرأى العام ، اضف الى ذلك نقص التنظيم والدعاية والمال ، ومن المحتمل ان شعارهم القائل (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) لم يقنع الكثيرين »

ويمكن بسهولة استقراء ما يمكن تسميته عدم رضاء بريطانى عن نتائج الانتخابات وذلك من خلال قراءة التحليل السابق .

فبالرغم مما اتسم به هذا التحليل من قدر كبير من الموضوعية لكنه فى جانب منه يعزو فوز الوفد الساحق الى الجهل والامية ، وهو فى جانب اخر يعرب عن امله فى ظهور اعداد من المنشقين عن الوفد لدى انعقاد البرلمان ، ثم انه



الشيخ عبدالعزيز جاويش مقلدا وسام الشعب .

فى جانب اخير يعزو فشل الحزب الوطنى لموقفه المتصلب من الوجود البريطانى .

وبين خيبة الامل من جانب الاحزاب غير الوفدية والغضب من جانب القصر وعدم الرضاء من جانب بريطانيا تكون مجلس النواب المصرى الاول !

★ ★ ★

اختلف الامر بالنسبة لتكوين مجلس الشيوخ عنه فيما يتصل بمجلس النواب ، وقد صدر هذا الاختلاف عن اعتبارين :

١ - ان انتخابات الشيوخ قد جرت بعد اكثر من ستة اسابيع من انتخابات النواب ، وقد شهد ميدان السياسة المصرية تغييرات عديدة خلال تلك الاسابيع .

٢ - ما نص عليه الدستور من تخويل الملك حق تعيين خمسى اعضاء الشيوخ مما خلق ميدانا للمعركة لم يكن موجود بالنسبة للمجلس الاول .

بدا تأثير الاعتبار الاول على اختيار الاعضاء المنتخبين البالغ عددهم ٧١ بنسبة ثلاثة اخماس المجلس .

فمن ناحية كان لابد ان يؤثر الفوز الساحق للوفد فى انتخابات مجلس النواب على انتخابات الشيوخ خاصة اذا ما وضع فى الحسبان طريقة الانتخابات لمجلس الشيوخ ، فقد كان على كل خمسة مندوبين ثلاثيين ، اى نفس المندوبين الذين كفلوا للوفد فوزه الساحق ، ان يختاروا من بينهم مندوبا يقوم مع زملائه بانتخاب عضو الشيوخ عن الدائرة ، وكان من

المنطقى مع هذا النظام ان تكون نتائج انتخابات الشيوخ صورة طبق الاصل لنتائج انتخابات النواب ، وقد حدث !

من ناحية اخرى كان قد تأكد خلال تلك الاسابيع وصول الوفد الى السلطة بعد ان الف سعد زغلول اول وزارة وفدية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ اى قبل اجراء انتخابات الشيوخ بنحو اربعة اسابيع .

وقد ترتب على ذلك غياب الحكومة كقوة ضغط تناصر خصوم الوفد وتتعقب انصاره ، هذا من جانب ، والفت فى عضد خصوم الوفد من جانب اخر ، وكان هؤلاء يعانون من حالة احباط شديد منذ ظهور نتائج انتخابات النواب .

من ثم لم تكن هناك اية غرابة فى ان تأتى نتائج انتخابات ثلاثة اخماس اعضاء مجلس الشيوخ التى جرت فى ٢٣ فبراير عام ١٩٢٤ بنفس الاغلبية الساحقة للوفد ، وربما كانت الغرابة لو حدث العكس ، وعلى حد تعبير احد المعاصرين الذى علق على انتخابات الشيوخ قبل اجرائها بقوله : « لم تكن النتيجة خافية على احد »! وقد جاءت الاغلبية الوفدية الجديدة ، وكما تجمع سائر الكتابات ، دون اى تدخل من جانب حكومة سعد زغلول .

يأتى بعد ذلك تأثير الاعتبار الثانى الناتج عن النص الدستورى بتعيين الملك لخمسى اعضاء الشيوخ البالغ عددهم ٤٨ عضوا .

وتبدو المفارقة فى انه بينما لم تكن ثمة معركة حقيقية لاختيار اعضاء الشيوخ المنتخبين فقد جرت معركة لاختيار الاعضاء المعينين غير أن هذه المفارقة كان لها مايفسرها .

المعركة جرت بين القصر والوزارة الوفدية وكان لكل منهما اسبابه في خوضها .

من ناحية القصر توفر سببان جعلاه يتمسك بما تصور انه احد حقوقه ، السبب الاول جاء من طبيعة القصر الاوتوقراطية ، وهي طبيعة موروثة لم يتفرد بها الملك فؤاد ، وان كانت قد بدت على نحو ملحوظ على عهد هذا الملك لسبب بسيط وهو ظهور قوة شعبية تنازعه سلطاته مما ادى الى تمسكه بهذه السلطات بشكل فاضح وهو ما لم يحدث لحاكم من ابناء اسرة محمد على من قبله سوى الخديو توفيق ، السبب الثاني صدر مما كان متوقعا في انتخابات ثلاثة اخماس الشيوخ من حصول الوفد على اغلبية ساحقة رأى الملك معها ضرورة ان يتم تعيين الخمسين الباقيين بشكل يسمح بقدر من التوازن في مجلس الشيوخ ، وتكفى حالة عدم التوازن القائمة في مجلس النواب !.

اختلف الموقف بالنسبة للزعامة الوفدية ، وهو موقف حكمه ايضا اكثر من اعتبار ، فمن ناحية كان السماح للملك بتعيين الشيوخ يرسى تقليدا دستوريا رفضه الوفديون وهو ان يحكم الملك بشخصه لا من خلال مجلس وزرائه ، ومن ناحية اخرى فقد كان وجود مجموعة كبيرة من الاعضاء الذين يعينهم القصر يعني توفير القدرة لهذا المجلس لتعويق اعمال الحكومة من خلال حقه في الاعتراض على القوانين التي يقرها مجلس النواب مما يضعف من قيمة الاغلبية الوفدية الكاسحة في المجلس الاخير .

ادى تمسك كل طرف بموقفه الى اتفاقهما في نهاية الامر على قبول التحكيم ، ووقع اختيارهما على البارون فان دن بوش

النائب العام لدى المحاكم المختلطة والبلجيكى الجنسية ، وجاء حكم الرجل بان « عدم مسئولية الملك يعتبر اساسا لهذا النظام الذى يقضى بان الملك لايتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل اى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع اعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه واساسه ، لذلك ارى اذن ان تعيين اعضاء مجلس الشيوخ يجب ان يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء »

وخضوعا لقرار التحكيم عرضت الوزارة اسماء المرشحين للتعيين فى المجلس حيث صدر بهم المرسوم الملكى ، ويلاحظ المندوب السامى ان القائمة لم تضم ايا من رؤساء الوزارات السابقين امثال حسين رشدى وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت ويحيى ابراهيم ، ويلاحظ ثانيا انه تم تعيين وزيرين فقط من الوزارة السابقة ، وزير المواصلات محمود شكرى باشا ووزير الاشغال العمومية احمد زكى ابو السعود ، ويلاحظ ثالثا ان المجلس لم يضم وزيرين سابقين للمالية هما اسماعيل صدقى باشا ومحب باشا كما لم يضم عددا من الوزراء السابقين ، ويلاحظ اخيرا تعيين إثنين من رجال الدين الاقباط بالاضافة الى يهودى هو يوسف بتشوتو بك بالاضافة الى ثلاثة من السوريين .

فى نفس يوم انتخابات الشيوخ وصدور مرسوم تعيين خمس المجلس صدر مرسوم ملكى اخر بتعيين احمد زيور باشا رئيسا للمجلس ، محافظ الاسكندرية الاسبق ووزير المواصلات والاشغال والاوقاف السابق .

وينتقد المعاصرون قبول سعد تعيين عدد ممن فشلوا فى

انتخابات النواب اعضاء فى المجلس ، وقد رأى هؤلاء انه « كان يجب ان لا يعين رجال رفضت الامة ان تنيبهم » وبالرغم من ذلك يمكن تلمس الاعذار للقيادة الوفدية التى حكمت فى اختيارها اعتبارات الخبرة والمكانة الاجتماعية جنبا الى جنب مع الاعتبارات الحزبية .

وتشكل بذلك المجلسان اللذان يكونان البرلمان المصرى ، وكان على هذا البرلمان ان يبدأ فى ممارسة اعماله ، وتحدد يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعدا لهذا البدء ، وهو اليوم الذى يوافق ذكرى مرور عامين على اعلان الاستقلال المصرى .

وضع التقاليد البرلمانية :

كان على البرلمان الاول القيام بمهمة لم تتمكن المجالس النيابية السابقة من القيام بها ، تلك هى مهمة وضع التقاليد البرلمانية ، وقد عجزت تلك المجالس عن القيام بهذه المهمة بحكم اختلافها عن البرلمان الجديد ، فهى من ناحية لم تكن فى اغلبها نتاجا لاقتراع حر ، وهى من ناحية اخرى لم تعرف الاساس الحزبى فى التكوين ، ثم انها من ناحية اخيرة لم تتمخض عن ثورة شعبية كما حدث وتمخض البرلمان الاول عن ثورة ١٩١٩ .

ادراكا لكل هذه الجوانب تناولت الصحافة بالتفصيل قضية وضع التقاليد البرلمانية من جميع جوانبها ابتداء من خطاب العرش وانتثناء الى اداب المناقشة ووصولا الى اصول الخطابة وسلوك الخطباء .

بهذا الفهم وفى هذا الجو بدأ البرلمان الاول فى انجاز مهمته التى تشعبت جوانبها ، فقد كانت هناك اولا العلاقة بين

البرلمان وبين الشارع المصرى بكل ما كان يموج به من اسباب الحركة السياسية ، وكان هناك ثانيا الضوابط التي كان على النواب الالتزام بها ، وكان هناك ثالثا تقنين العلاقة بين البرلمان باعتباره ممثلا للسلطة التشريعية والوزارة باعتبارها ممثلة للسلطة التنفيذية ، وكانت هناك اخيرا قضية العلاقة بين الاغلبية والاقلية ، او الحكومة والمعارضة ، ووضع صيغة مناسبة لهذه العلاقة .

١ ـ البرلمان الاول والشارع المصرى :

ظل مايجرى خلال السنوات الثلاث السابقة على انعقاد البرلمان الاول (مارس ١٩١٩ ـ مارس ١٩٢٢) متأثرا اشد التأثر بما يجرى فى الشارع المصرى من احداث على شكل مظاهرات او صدامات بين المتظاهرين ورجال السلطة او اغتيالات يواجهها جنود الاحتلال او المتعاونون معه .

وقد مارس هذا الشارع قوة ضغطة حتى اخر وقت فيما جرى من تأييد الطلاب للمرشحين الوفديين والذى كان من اهم اسباب حصول هؤلاء على اغلبيتهم الساحقة .

وقد تصور الطلاب ، باعتبارهم العنصر الرئيسى فى الشارع المصرى ، ان لهم دورا مع انعقاد البرلمان الاول وذلك من خلال الضغط او ما اسماه خصوم الوفد « ارهاب المعارضة » وقد بدأ ذلك منذ الاسبوع الاول لانعقاد البرلمان وحول الموضوع الاول من الموضوعات التى واجهها ، وهو موضوع خطبة العرش . . ــــ

فقد ساد اتجاه بين عدد من اعضاء المجلس للمطالبة بتعديل الخطاب فى بعض مواضعه مما كان محل رفض من

جانب سعد ، وما ان تواترت الانباء « لجيش الطلاب الوفدى » على حد تعبير المندوب السامى البريطانى حتى شمر هؤلاء عن سواعدهم وبدأوا فى شن غارتهم على البرلمان .

ونترك لمراسل « الاهرام » وصف ماحدث حول مبنى البرلمان يوم ٢٢ مارس عام ١٩٢٤ ، اى يوم السبت التالى لافتتاح البرلمان .. قال :

« لم تكن الشوارع المحيطة بدار النيابة هادئة فقد ازدحم بها جمهور كبير من الطلبة يضجون ويهتفون لخطبة العرش وللامانى القومية »

يزيد سكرتير سعد الخاص القصة تفصيلا فيقول : « اجتمع جمهور كبير من الطلبة بعد ظهر السبت ٢٢ مارس ١٩٢٤ بحديقة الازبكية وتناوبوا الخطابة فى شأن الدعوة المنشورة ضد خطاب العرش ثم ساروا فى مظاهرة الى دار البرلمان فحيوا الرئيس فى قدومه وانصرافه وتبعه فريق كبير منهم الى بيت الامة هاتفين لتأييد خطاب العرش .

وقد واجه هذا السلوك نقدا شديدا سواء فى الصحافة المصرية او من جانب سعد زغلول نفسه .

الاهرام رأت ان ما حدث عادة خطرة « يجب ان يقلع الجمهور عنها فهى لاتتفق وحرمة هذه الدار ومبدأ احترام العقيدة ، اذا كانت غاية المتظاهرين ان يخشى النواب المعارضون باسهم وبطشهم وان لا يقولوا بما يخالف معنى هتافهم فقد سلكوا سبيلا محفوفة بالاخطار ليس فى اخرها الا الندم والخسارة »

اما سعد فقد ألقى فى الطلاب الذين تبعوه كلمة حذرهم

فيها من التهويش بالمظاهرات على اعمال النواب ونادى فيهم « اتركوهم يعملون فى هدوء وسكون وصفاء »!

وكان لهذا الموقف من زعيم الوفد اثره الحاسم وهو ما اعترف به المندوب السامي نفسه حين اكد فى تقرير له بعد ذلك باسبوع ان سلوك الجماهير فى تعاملها مع البرلمان قد اصبح حسنا على العموم بعد خطبة سعد .

ولاشك انه قد تم بذلك ارساء الاساس الاول للتقاليد البرلمانية بكفالة الحرية لاعضاء البرلمان فى التعبير عن ارائهم ومواقفهم ، ولا شك ايضا انه كان وراء السرعة فى وضع هذا الاساس احساس الامان الذى كانت تتمتع به الزعامة الوفدية الناتج عن اغلبيتها الساحقة بين النواب والشيوخ .

٢ ـ ضوابط السلوك البرلمانى :

استلفت نظر المراقبين الاجانب على وجه الخصوص حالة الاضطراب التي سادت جلسات مجلس النواب خاصة خلال الاسابيع الاولى من الدورة البرلمانية ، وقد صنع هذه الحالة رغبة عدد كبير من الاعضاء فى التحدث فى كل جلسة والميل الى الخطابة وكثرة المقاطعات .

سجل هذه الظاهرة راءول كانيفه رئيس تحرير جريدة لاريفورم الفرنسية حين لاحظ ان « من يراجع محاضر جلسات مجلس النواب يدهش لما يراه من شدة الرغبة فى الكلام عند النواب ، ففى كل لحظة تستوجب الحال دعوة هؤلاء الوطنيين المتسرعين او القليلى الصبر الى مراعاة جدول اعمال الجلسة ، وقد تكفى بعض الاحيان ملاحظة من رئيس المجلس

لاقناعهم بالسكوت ولكن لابد فى احيان اخرى من تركهم يتكلمون حتى يتعبوا ويجلسوا معجبين بانفسهم !

سجل نفس الظاهرة ايضا رئيس تحرير الليبرتيه ، كما سجلها وبنفس الدرجة من النقد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى تقرير له عن المجلس بعد اسبوعين من بدء انعقاده .

شاركت الصحف المصرية ، وبنفس القدر من السخرية ، فى تسجيل نفس الظاهرة وان كانت بدرجة اقل حدة من المراقبين الاجانب ، فقد كتبت احدى هذه الصحف تقول : « ترى احيانا فى مجلس النواب شخصا واحدا او اشخاصا يطلبون الكلام مرارا وتكرارا فى موضوع مطروح للبحث فلا يعطون الكلام لان الافكار اتجهت الى سواهم لانهم جميعا طلبوا الكلام فى وقت واحد ..

« ويعترض البعض على المقرر وهو يشرح مادة من المواد ولما ينته من شرحه فيكرهه على قطع كلامه وحلقات افكاره بتسرعه لانه يريد مسابقة غيره وكذلك يفعلون مع صاحب الاقتراح اذا شرح اقتراحه »

وكان لابد من تدخل الزعامة الوفدية لكبح جماح النواب المتحمسين وقد حدث هذا التدخل بالفعل على مستويين ، احدهما شخصى ناتج عن حضور سعد زغلول اغلب جلسات المجلس حيث احصى البعض مرات حضوره فوجدها قد بلغت نسبة ٧٠ فى المائة من عدد مرات انعقاد المجلس (٤٦ من ٦٩) ولاشك ان هذا الحضور كان مدعاة للالتزام بقدر معقول من الانضباط من النواب حكم ما كان يحظى به الرجل من هيبة

واحترام وكان المستوى الاخر حزبيا حيث تقرر تشكيل هيئة لمجموع النواب الوفديين تنسق ادوارهم داخل المجلس ، وكان من يخرج عن قرارات هذه الهيئة يتعرض للعقوبة الحزبية .

٣ ـ البرلمان الاول والحكومة :

يتصور الباحث غير المدقق ان علاقة حكومة الشعب ببرلمان الشعب قد سادها التفاهم والانسجام الكاملين وذلك لسببين .. واولهما : ان الحكومة وفدية والبرلمان فى اغلبيته الساحقة وفديا ، وثانيهما : ان رئيس الحكومة هو سعد زغلول بكل ما يتمتع به الرجل من شعبية حتى ان الوفديين خلال هذه الفترة ، ومنهم النواب بالطبع ، قد اطلقوا على انفسهم واطلق الاخرون عليهم تسمية السعديين او الزغلوليين ، بل اكثر من ذلك ان عددا من النواب المستقلين فى المجلس قد دخلوه « على مبادىء سعد »

غير ان التدقيق فى البحث يثبت غير ذلك ، وبغض النظر عن تلك الحفنة من النواب غير الوفديين الذين مثلوا المعارضة ، فقد شكل النواب فى مجموعهم مجلسا صعب القياد ، وخلق كثيرا من المتاعب للحكومة .

سجل هذه الحقيقة المسيو Arminjon وهو كاتب فرنسى معاصر للبرلمان الاول .. قال : « كانت غالبية النواب من عامة الشعب وكانت كل ميزتهم انهم اعضاء متحمسون فى الحزب الحاكم ، كما انهم لم يكونوا اقل اقتناعا بانهم يمثلون الامة ، لذا فقد ذهبوا الى بعيد تملأهم ثقة لاتخلو من سذاجة بأن قرارات المجلس صاحب السيادة الفعلية لابد ان تنفذ دون ان

يتمكن زعيمهم باستمرار من ايقاف اندفاعهم برغم كفائته النادرة .. وبرغم موهبته الحقة كخطيب »

ويعلم كثيرون ان سعد زغلول قد هدد بالاستقالة اكثر من مرة من رئاسة الوزارة بسبب خلافاته مع القصر ، ولكن قد لايعلم حتى القليلون ان الزعيم المصرى قد هدد بالاستقالة بسبب اختلافاته مع مجلس النواب ، ولاكثر من مرة ايضا !

كانت المرة الاولى ولما يمض على انعقاد مجلس النواب اكثر من اسبوع ، وكان الخلاف حول خطبة العرش .

فبعد القاء الخطبة فى الجلسة الافتتاحية سرى الاعتقاد بأنه جاء مبهما فيما يتصل بالقضية الوطنية والمطالب المصرية فى السودان .. وقد شاع ماهو اكثر من ذلك وهو ان هذا الابهام جاء تحت ضغط الانجليز .

انطلاقا من هذه القناعة سرى ميل كبير الى عدد من النواب بمطالبة الحكومة بتعديل الخطاب .. وقد رأت الوزارة فى اقتراحات هؤلاء فى المجلس ، وكان عديد منهم وفديين .. رأت فيها لونا من عدم الثقة بالوزارة وتقليدا لاينبغى التسليم به مما دعا الصحف المؤيدة للحكومة الى التنبية بأن مثل هذا التعديل يقضى على الوزارة بالاستقالة مما افضى به وزير الزراعة لبعض الصحف .

دعا ذلك سعد زغلول الى التوجه الى المجلس يوم السبت ٢٩ مارس ١٩٢٤ حيث القى خطبة حذر فيها اعضاءه من تقديم طلبات « القصد منها تعجيز الوزارة ، وطالبهم بالاستشعار بما عليهم من مسئولية » اذا طلبتم طلبا فعلىّ ان

انفذه ولكن يجب ان تتبصروا فى هل يمكنكم ان تسيروا فيه الى النهاية »

وكان للخطبة تأثيرها ، فهى من ناحية قد استقبلت بترحيب بالغ سواء من داخل المجلس او خارجه كذا من جانب الدوائر الاوربية ، ويمكن القول انها قد انهت الازمة ، فقد اقر المجلسان النواب والشيوخ ، خطبة العرش بما يشبه الاجماع ، وتم ذلك اجتياز هذه الازمة بين الوزارة والبرلمان .

وكانت المرة الثانية فى اوائل يوليو عام ١٩٢٤ ذلك ان مجلس النواب ، وفى غيبة الوزراء اتخذ قرارا بالغاء القانون رقم ٣٧ لعام ١٩٢٣ او مايعرف « بقانون الاجتماعات » وهو القانون الذى اصدرته الوزارة السابقة وكان يقضى بتشديد العقوبة على الذين يعقدون اجتماعات سياسية غير مصرح بها .

وبالرغم من ان القانون المذكور كان قد تعرض لهجوم شديد من جانب سعد زغلول ، غير ان رد فعل الحكومة تجاه الالغاء كان حادا .. عزا البعض هذا الرد الى تدخل الملك وعزاه البعض الاخر الى ان موقف زغلول وهو فى السلطة قد اختلف عن موقفه وهو خارجها وعزاه اخيرون الى رفض الحكومة ان يتخذ المجلس قرارا فى مثل هذا القانون الحساس فى غياب الحكومة .

ونقرأ الرواية الكاملة لرد فعل الحكومة من تقرير للمندوب السامى مؤرخ فى ١٤ يوليو ١٩٢٤ ، جاء فى جانب منه :

« عن اعتراض مجلس النواب على قانون الاجتماعات

العامة قدم القانون المعدل الى مجلس الشيوخ واثار مناقشات حامية وراء البعض ان مثل هذا القانون استبدادى ورجعى ، وقد لقى توفيق نسيم باشا عنتا كبيرا لحث المجلس على الاستمرار فى نظره ، وعلى ضد رغبة رئيس الوزراء ، فقد صمم المجلس على النظر فيه مادة مادة ، وبالرغم من تدخلات زغلول فقد تقرر الا تزيد العقوبة عن سبعة أيام حبس وجنيه غرامة ، وفى اليوم التالى احيل القانون الى مجلس النواب غير انه اجل النظر فيه الى الدورة القادمة .

« وكان موقف زغلول باشا من هذا القانون متناقضا ، فهو قد شن هجوما شديدا قبل ان يتولى الوزارة ، وقد بلغنى انه استمر معارضا له الى وقت قريب عندما غير اتجاهه تحت ضغط قوى من الملك »

وتشى هذه الحوادث الى حقيقة ان البرلمان الاول لم يكن منصاعا لحكومة الشعب كما يتصور الكثيرون !



توفيق نسيم باشا

برلمان اليوم الواحد !

حادث فريد في تاريخ البرلمان المصرى ، بل ربما فى تاريخ الحياة البرلمانية فى العالم فيما جرى يوم ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ حين صدر فى نفس يوم انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب قرار حل المجلس وانهاء الفصل التشريعى !

وقد جرى هذا الحادث فى فترة اضطرمت بالاحداث وبالعلاقات المتداخلة الى الحد الذى اختلطت فيه الخيوط .

يتصل (الخيط الاول) بالاوضاع العامة فى اعقاب سقوط البرلمان الاول فالضربة التى كالها الانجليز لوزارة الشعب كانت موجهة فى نفس الوقت للبرلمان الذى انهى فصله التشريعى الاول ولما يستكمل من سنواته الخمس سوى اقل من عشر شهور .

وكانت بداية (مشئومة) فى تاريخ برلمان دستور ١٩٢٣ وان كانت (مقصودة) فى الوقت نفسه ..

اما الشؤم فمبعثه ان ما جرى بالنسبة للبرلمان الاول اصبح قاعدة فى تاريخ البرلمان المصرى ، واصبح استكمال اى برلمان لفصله التشريعى المفترض فى حكم الاستثناء .

واما القصد فقد بدا فى رغبة اطراف اللعبة السياسية فى مصر ، وبالذات الانجليز والقصر ، فى التأكيد على حقيقة عانت منها البرلمانات المصرية على تواليها .. تلك الحقيقة هى ان « القوة فوق الحق والحكومة فوق الامة » وهى عكس المقولة التى كان يرددها سعد زغلول طول الوقت .



احمد زيور بك

الخيط الثاني يرتبط « بموقف الوفد » انطلاقا من تمثيله للحركة الوطنية وتأسيسا على انه كان القوة المتضررة من حل البرلمان الاول والمتطلعة الى الاستمرار فى الحفاظ على اغلبيتها فى الانتخابات الجديدة .

وكان على الحزب الكبير ان يواجه عددا من الانتكاسات بعد خروجه من السلطة ، كان منها القاء القبض على بعض من نواب الوفد دون مراعاة لحصانتهم البرلمانية (انظر الفصل الخامس) وكان منها استقالة عديدين من الهيئة الوفدية بحجة ان الوفد « غير موال للعرش » او انهم « اخذوا على سعد اشياء اثناء حكمه »

مع ذلك فقد صمم الوفد على عدم الاستسلام وقرر سعد العودة الى الحياة السياسية راغبا فى خوض المعركة مصرحا ان هدفه من الاشتراك فى الانتخابات المقبلة انما هو « انقاذ الدستور » معربا عن ثقته فى فوزه لان « هؤلاء القابضين على زمام السلطة اليوم ليس لهم فى البلاد من يذكر من الانصار »

ونستخرج من الخيط الثالث موقف احزاب الاقلية ، وكانت على توالى اهميتها الاحرار الدستوريين منافس الوفد العتيد ، الحزب الوطنى الذى رأى اغتنام الفرصة ليلعب دورا فى البرلمان الجديد لم يتمكن من القيام به على نحو ما يشتهى فى البرلمان السابق ، واخيرا حزب الاتحاد الذى تشكل فى تلك الاثناء وجاء وليدا لظروف المعركة الانتخابية الجديدة .

وتجمع التقارير على ان كلا من الاحرار الدستوريين وزعامة الحزب الوطنى قد قبلا التحالف مع القصر ووزارة زيور لخوض المعركة ضد الوفد .

يسجل المندوب السامي البريطاني فى تقرير سرى له هذا التطور بقوله : « لقيت الدعوة لتفاهم عام ضد زغلول كل إستجابة من جانب الاحرار الدستوريين ، وتم لاول مرة منذ عامين ، استقبال زعمائهم فى قصر عابدين ، فبالاضافة الى كل من عدلي باشا ورشدى باشا عقد الملك اجتماعات مع كل من ثروت وصدقى ومحمد محمود ، والتقى كذلك برئيس الحزب الوطنى حافظ باشا رمضان الذى صرح بانه هو وانصاره على استعداد للدخول فى تحالف ضد الوفد »

الاكثر اتصالا من بين احزاب الاقلية ببرلمان اليوم الواحد كان حزب الاتحاد ، وهو حزب تأسس فى كنف القصر وبتخطيط وتنظيم من رجله القوى انذاك حسن باشا نشأت .

وقد تأسس حزب الاتحاد فى ١٠ يناير عام ١٩٢٥ اى خلال الاسابيع القليلة السابقة على اجراء الانتخابات (١٢ مارس) وكان الهدف الاساسى من وراء تشكيله ان يكون « قوة ملكية » قادرة على مواجهة الوفد فى هذه الانتخابات بعد ان ثبت عجز الحزبين الكبيرين الاخرين (الاحرار الدستوريين والوطنى) عن هذه المواجهة حتى انه يمكن القول ان حزب الاتحاد كان « حزبا انتخابيا »

وكان لتأسيس هذا الحزب الملكى معنى غريب فى تاريخ البرلمان المصرى فالعادة انه تنبثق عن العمل الحزبى اشكال الحياة البرلمانية غير ان الصورة هنا قد انقلبت فأصبح السعى وراء الاغلبية فى البرلمان هو المتحكم فى انشاء الاحزاب !

الخيط الرابع متعلق بموقف اطراف السلطة .. وكانت على توالى اهميتها : دار المندوب السامى ، الملك فؤاد ، واخيرا

الوزارة التى تشكلت تحت رئاسة زيور ، وقد تلاقت مصالحها فى الانتخابات هذه المرة .

ونبدأ « بقصر الدوبارة » كان من الطبيعى ان يكون موقف اللورد اللنبى بعد صدام الشتاء العنيف مع سعد زغلول متسما بالحرص على عدم انتصار الاخير فى معركة الربيع .

ولم يخف المندوب السامى البريطانى هذا الحرص ، فقد كتب فى احدى مراسلاته السرية ..

تحمس زيور باشا للفكرة القائلة بضرورة بذل الجهود لهزيمة زغلول باشا والزغلولية على اعتبار ان تحقيق ذلك يوفر افضل وسيلة لاقامة علاقات حسنة معنا وتوفير الادارة المنظمة والجيدة التى تحتاجها البلاد .

« وانا طول الوقت على اتصال وثيق به وهو يستشيرنى فى كل خطوة يتخذها . وقد ابلغته ان مثل هذه السياسة تتفق مع رغبات حكومة جلالته وانه يستطيع الاعتماد على مساندتى القلبية »

وكان ما يملكه الجانب البريطانى فى هذا الصدد أن يقوى جبهة العداء للوفد من خلال اطلاق العنان لنزعة الملك الاوتوقراطية ، ومن خلال مساندة الوزارة القائمة ، واخيرا من خلال التنسيق بين طرفى السلطة بشكل يمنع احتمالات الصدام بينهما .

لم يختلف الامر كثيرا فى قصر عابدين ، فقد كان الملك فؤاد على استعداد ان يفعل اى شىء لمنع سعد زغلول من العودة الى السلطة بعد التجربة المريرة التى خاضها معه خلال العام السابق .

وقد قرر الملك فى هذه المرة عدم الاكتفاء بمساندة الوفد فى الانتخابات المقررة بل خوضها برجال يعلنون صراحة انهم رجال السراى .

وقد توفرت فى ذلك الحين الشخصية القادرة على تنفيذ السياسة الملكية ، فقد لعب حسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى دورا بارزا فى الاحداث التى ادت الى تشكيل برلمان اليوم الواحد ثم ادت الى حله !

واذا كان حسن نشأت ضالعا فى المؤامرات التى واجهتها وزارة زغلول قبل سقوطها فقد كان من المنطقى أن يتصدر مجموعة العاملين على عدم عودة الوفد الى السلطة .

وقد توسل القصر من خلال وكيل الديوان بوسائل عدة لمنع هذه العودة وان كان أهمها ما ونجح فيه من تشكيل حزب الاتحاد ليخوض به الانتخابات . وقد تصور نشأت باشا انه سوف يؤثر فى المجرى العام للمعركة الانتخابية من جراء هذا العمل .

ويمكن تبين هذا التصور مما صرح به صانع الحزب الحقيقى للدكتور هيكل المسئول الكبير فى الاحرار الدستوريين عندما طلب هذا الاخير من نشأت باشا تفسيرا لتأسيس الحزب .

قال وكيل الديوان « ان بالبلد حزبين لا ثالثا لهما : الوفد والاحرار الدستوريون . وقد تغلب الوفد فى الانتخابات الاولى ووصل الى قاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتئذ ان الاحرار الدستوريين قضى عليهم قضاء حاسما ، لكنهم مالبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة ، ان بدءوا يكسبون

الرأى العام . ولو انهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا هم الحكم ، لاستأثروا بالامر فيه كما استأثر به الوفد ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الامر شيء فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به ان يكون حزب موازنة في البرلمان ، يستطيع القصر به ان يغلب احد الحزبين على الأخر ..»[1]

على الجانب الاخر وفى تقييم شامل للموقف يكتب اللورد اللنبى عن اثر انشاء الحزب الجديد ، على المعركة الانتخابية المنتظرة .. يقول :

« خلال الفترة القصيرة التى اعقبت تأسيس حزب الاتحاد اصبح الحزب الجديد عاملا له تأثيره فى الحياة السياسية فى البلاد خاصة لما اصبح معلوما على نطاق واسع من مساندة الملك له .. وبترتيب من نشأت باشا امكن تشكيل لجان للحزب فى كل المديريات واختيار عدد كبير من اعضائه « للترشيح فى الانتخابات وعملت الادارة الحكومية على مساندتهم بشتى الوسائل »[2]

ومن قصر الدوبارة وقصر عابدين الى الدواوين حيث مقر مجلس الوزراء الطرف الثالث من اطراف السلطة من حيث ترتيب الاهمية وان كان الطرف الذى قدر له خوض المعركة الانتخابية مواجهة مع الوفد ، وتروى تقارير اللورد اللنبى القصة الكاملة للدور الذى كان على وزارة زيور ان تلعبه لمنع الوفد من العودة الى البرلمان .

---

(١) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج١ ص ١٨٨

(٢) F. o. 407/200 No. 48 Op . cit

اتصل الجانب الاهم من هذه التقارير بالشخصيات التى كان مطلوبا منها القيام بالدور الاهم فى اللعبة وكانت بتوالى اهمية المنصب ، لا اهمية الدور ، رئيس الوزراء احمد زيور باشا ووزير الداخلية اسماعيل صدقى باشا .

فيما يتعلق برئيس الوزراء ، زيور باشا ، يعريه تماما تقرير المندوب السامى الذى يراه فى غاية الضعف من جانب وفى غاية الانتهازية من جانب اخر .

الضعف الذى وصل الى مرتبة الخيانة الوطنية يشير اليه اللنبى فى جانب من تقريره فيقول : « كان زيور باشا فى لقاءاته الخاصة معى يعبر عن دهشته من اننا لم ننتهز الفرصة ونقوم بضم مصر ، وعندما كان ينوء بحمل المنصب كان يعبر ، والدمعة فى عينيه ، عن اسفه اننا لم نفعلها وانه قد اجبر على تقديم تضحية شخصية كبيرة ومواجهة مخاطر هائلة ..»[٣]

اما الانتهازية فقد عبر عنها التقرير فى جانب اخر منه بقوله « تحت الاندفاع بالرغبة فى ادخال السرور على قلبى وقلب الملك اعلن زيور باشا لنا انه راغب فى ان يكون رجل جلالته ضد زغلول غير انه فى هذا خانه التقدير فى انه غير كفؤ للقيام بمثل ذلك العمل سواء من الناحية العقلية او الناحية النفسية »

وبهذا الفهم تقرر ، وبناء على النصيحة البريطانية ، اسناد منصب وزارة الداخلية ، الذى شغله زيور بالاضافة للرئاسة مع تشكيل الوزارة [٤] .. اسناده الى شخصية قادرة على ادارة المعركة الانتخابية بشكل يحقق الهدف المشترك

٣) Ibid

لاطراف السلطة .

ولم يكن هناك من رجال الوزارة التى تألفت غداة استقالة الوزارة الزغلولية « من يستطيع القيام بمثل هذا العمل »[(٥)]

وبعد تقليب الامور وقع الاختيار على صدقى باشا الذى صدر المرسوم بتعيينه فى ٩ ديسمبر « وبدا واضحا مع هذا التعيين ان حكومة زيور فى طريقها لشن هجمة على الزغلولية »[(٦)]

ولم يمض وقت طويل حتى كان الوزير الجديد قد هيمن تماما على الوزارة ، وكما جاء فى الوقت نفسه التقرير البريطانى « لقد وقع زيور باشا تماما اسيرا لنفوذه ولم يكن يبت فى اى امر له اهمية سياسية او ادارية قبل عرضه عليه »[(٧)]

وبالرغم من ان المعركة الانتخابية قد بدأت بعد نحو شهرين من تعيين صدقى غير انه يمكن القول انه قد شرع فى الاستعداد لها منذ هذا التعيين مما يشكل فصلا مثيرا في تاريخ البرلمان المصرى .

المعركة الانتخابية :

جرت هذه المعركة على ثلاث جولات بدأت اولاها منذ تعيين صدقى (٩ ديسمبر ١٩٢٤) الى اجراء انتخابات

---

(٤) د . يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٨٢

(٥) F.o.407/200 No. 48 Op . cit

(٦) Ibid

(٧) Ibid



حافظ رمضان باشا

المندوبين الثلاثينيين (٤ فبراير ١٩٢٥) ، وامتدت الثانية الى اجراء انتخابات اعضاء مجلس النواب (١٢ مارس) وكانت الثالثة بين انتهاء الانتخابات الاخيرة وانعقاد المجلس بعد ذلك باحد عشر يوما :

الجولة الاولى : كان فارسها بلا منازع اسماعيل صدقى الذى شرع على الفور فى اتخاذ الاجراءات المناسبة لضرب الوفد .

وليس افضل من تقرير المندوب السامى البريطانى فى متابعة ما قام به وزير الداخلية خلال هذه الجولة ، فمن ناحية لا يمكن اتهام اللورد اللنبى وهو صديق الوزارة الزيورية بالتجنى على صدقى باشا ، ومن ناحية اخرى كان هذا التقرير ضمن مراسلاته لحكومته وبالتالى كان من الطبيعى ان يتحرى فيه الصدق والدقة .

جاء فى مستهل هذا التقرير ..

« شرع صدقى باشا فى تنفيذ مهمته الصعبة والخطرة بقدر واضح من الرغبة والتصميم .. وكان اول اعماله الادارية اعادة ترتيب مديرى ووكلائها والمآمير فأحال على المعاش رشاد باشا . مدير الغربية الذى كان قد وضع نفسه رهن اشارة الحكومة الزغلولية فى تنكيلها بخصومها . كما قام بنقل مديرين اخرين ممن كانوا قد تهاونوا فى العهد الوفدى فى التمسك بسلطاتهم وتخلوا عن جانب منها للشيوخ والنواب[٨] .. قام بنقلهم الى مناصب اقل اهمية . واعاد الى وكالة وزارة الداخلية على جمال الدين باشا الذى كان قد نقل من منصبه ليشغله محمود فهمى النقراشى افندى ، كما عين

(٨) F.O. 407/199 No. 493 Allenby to chawberlain, Dec. 19.1924 Tel No. 554

وكيلا اخر هو حلمى عيسى باشا احد خصوم الوفد وكان زغلول باشا قد فصله من مديرية الغربية »

ويعلق اللورد اللنبى على اثر هذه الاجراءات بقوله : « ساد الذعر معسكر زغلول باشا نتيجة لتعيين صدقى باشا ، ثم ان ما استتبع ذلك من الاجراءات الادارية التى اتخذها قد خلف اثرا عميقا فى البلاد .

« بدا الجانب الطيب من هذا الاثر بشكل سريع خاصة بالنسبة لموظفى الحكومة الذين كانوا مترددين بين تأييد سياسة الحكومة والاعتراض عليها . غير ان هذا لم يكن كافيا فقد تأثر اولئك الذين لم يكونوا معادين للزغلولية برد زغلول الحاسم حين اصدر بيانا ذا صبغة تهديدية وجهه للشعب المصرى والوزراء وموظفى الحكومة ناشد فيه الاولين بمساندته وحذر فيه الاخرين مما ينزلقون اليه من محاربته باعتباره ممثلا للامة وقد بذل صدقى باشا اقصى جهد للتقليل من اثر هذا البيان غير انه لم يحرز سوى نجاح محدود »(٩)

ولم يؤد بيان سعد زغلول ولا الاثار التى ترتبت عليه سوى الى « اكتساب السياسة الداخلية للملك والحكومة كل تصميم واصرار . ولم يدخر اى جهد لمواجهة النفوذ الوفدى فى شتى انحاء البلاد ، وتم توظيف الادارة الحكومية بشكل يكاد يكون تاما منذ حل البرلمان فى نهاية العام لضمان هزيمة مرشحى الوفد فى الاقتراع ، وقد تلمس هؤلاء الاسباب لمدة فترة الشهرين التى يحددها الدستور بين يوم الحل وميعاد الانتخابات الجديدة على امل ان ينجحوا من خلال هذه الوسائل فى عدم تمكين الزغلوليين من الحصول الا على اقلية

---

(٩) F.O.407/200 No. 48 O p. cit

برلمانية . وقد تقرر اذا مافشلوا فى ذلك ان يستخدم الملك حقه ويحل البرلمان مرة اخرى »[١٠]

يستطرد المندوب السامى :

« عندما ارسل لى صدقى هذا البرنامج ابلغته بانه يستطيع الاعتماد على معونتى طالما لم يكن هناك اتجاه للاتفاق مع زغلول باشا وطالما استمرت الحكومة مخلصة فى تعاونها مع حكومة جلالته على اساس تصريح فبراير ١٩٢٢[١١]

واعتمادا على هذه المعونة تصور اسماعيل صدقى انه لو اصدرت الحكومة البريطانية بيانا يفيد بان سعد زغلول لن يعود ابدا الى السلطة فى البلاد فقد يؤدى مثل هذا البيان الى انفضاض انصاره عنه وانتهاء سطوته وتأثيره فى البلاد .

غير ان تعليق اللنبى انه « من المستحيل اعطاء مثل هذا التصريح ما يتطلبه من شرعية » ويروى المندوب السامى قصة الاتصالات التى جرت بينه وبين وزير الداخلية حول هذا الموضوع .. قال : « اوضح لى صدقى باشا انه بينما يجب ان تعتمد الحكومة المصرية على نفسها تماما فى هزيمة زغلول غير انه مما يقويها كثيرا الاشارة من جانبنا فى خطبة عامة بان حكومة جلالته عازفة عن التعاون مع اى حكومة زغلولية على الا يبدو من ذلك اى شبهة تدخل فى الشئون المصرية .. وقد شاركت صدقى باشا رأيه وارسلت لكم ـ اى لوزير الخارجية البريطانية ـ بيانا بهذا المعنى » ويفيد اللنبى بان

---

(١٠) Ibid

(١١) Ibid

حكومته لم توافق على النص المقترح والقى المستر تشمبرلين بدلا من ذلك فى خطبته له فى برمنجهام فى ٣١ يناير نصا اقل من المطلوب « لم يأت بالاثر الذى توخاه صدقى »[١٢]

رغم ذلك استمر صدقى باشا فى طريقه لا يلوى علي شيء حتى ان الاستاذ عبد الرحمن الرافعى مؤرخ الحزب الوطنى ، وهو من الاحزاب التى اشتركت فى الحلف الوزارى ، لم يجد مناصا من اتهام الوزارة بالخروج عن « سنن الدستور ، فان قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان[١٣] كان يجب ان يبقى قائما ، وان تجرى الانتخابات على اساسه ، ولكن الوزارة طرحته جانبا ، وفى الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم ، اذ امرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، فى حين ان القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات تنتهى فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلا هى احترمت قانون الانتخابات الجديد ، ولا هى نفذت القانون القديم ، بل لفقت نظاما فذا ، اخذت تسوف وتماطل فى اجراء الانتخابات »[١٤] .

والواقع ان الخيارين الدستوريين اللذين يطرحهما الرافعى لم يكونا ليتفقا مع سياسة الحكومة باسقاط الوفد ، فخيار الابقاء على المندوبين الثلاثينيين للبرلمان السابق كان يعنى استسلام الحكومة لسعد وانصاره بدون اى معركة ، وقرار القبول بنظام الاقتراع العام الذى اقره القانون الجديد كان

(١٢) Ibid

(١٣) انظر الفصل الخامس

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية جـ١ ص ٢١٠

يعنى النزول للشارع المصرى بكل ما تعلمه من هيمنة الوفد على هذا الشارع . وهى بذلك تدخل فى معركة خاسرة على عكس الحال لو تم انتخاب مندوبين جدد تمارس عليهم نفوذها وضغوطها وتستطيع من خلال هذه الممارسة ان تحقق اهدافها .

ثم انها بدأت فى ممارسة هذا النفوذ قبل انتخابات هؤلاء المندوبين وفى اثنائها . مثل على ذلك ما قامت به « فى اخر وقت من تعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ دائرة للتضييق على الوفد ومنع اعضائه من ممارسة حقهم الانتخابى »(١٥)

مثل اخر فيما اشارت اليه الاهرام فى اليوم التالى لانتخابات اللجان بان « نظرة واحدة فيما يوافينا به البرق من عشرات الرسائل تحقق مع الاسف الشديد ان كثيرا من رؤساء اللجان قد ضربوا بحق الناخبين عرض الافق غير عابئين انهم بهذا الخروج يضربون بالمعاول فى حجر الزاوية من بناء الدستور »(١٦)

وبالرغم من كل هذه الممارسات اللادستورية فقد جاء رد الفعل الوفدى محدودا فيما جرى فى « بندر المحلة الكبرى » على حد بيان وزارة الداخلية من « اعتداء الجمهور بالضرب على اعضاء لجنة الانتخاب وتحطيم صناديقه وتمزيق الكشوف ولما قبض البوليس على بعض الاشخاص اعتدى الجمهور على منزل العمدة واقتحموا المركز .. وقد اصيب

---

(١٥) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ـ الحولية الثانية ص ١٣٣ ـ ١٣٤

(١٦) الاهرام فى ٥ فبراير ١٩٢٥

اثنان من رجال الجيش وخمسة من رجال البوليس وخفيران فاضطر رجال البوليس الى اطلاق النار فأصيب ثلاثة من الاهالى فى ارجلهم .. اما الانتخابات فى البندر فقد تأجل اجراؤها الى يوم السبت القادم »(١٧)

ويعلق اللورد اللنبى على انتخابات المندوبين بانها قد تمت فى هدوء « وقد ادعى كل من الحكومة والوفد انهم فى طريقهم الى الفوز والحقيقة انه يمكن القول انها كانت فى صالح الحكومة فقد نجح صدقى باشا فى ضمان انتخاب عدد كبير من المندوبين يمكنه الاعتماد عليهم واستبعاد عدد ممن لا يستطيع الوثوق بهم . وقد عنى انتهاء هذه المرحلة بالنسبة للطرفين تكثيف حملته حيث انها قللت من عدد الناخبين وحددت ميدان المنافسة »(١٨)»

وبهذا التقييم للمندوب السامى تنتهى الجولة الاولى غير انها لم تكن الاخيرة !

بدأت الجولة الثانية مباشرة غداة انتهاء انتخابات اللجان الثلاثينية فى ٤ فبراير عام ١٩٢٥ ، وقد تصاعدت المعركة خلال هذه الجولة على نحو فاق كثيرا درجة حرارتها خلال الجولة السابقة .

ويلاحظ ان الطرفين قد استخدما فى هذه الجولة كافة الاسلحة المتاحة بغض النظر عن شرعيتها .. المهم تحقيق الهدف وهزيمة الطرف الاخر ..

فيما يتصل بالحكومة فقد نجحت فى منع انتخاب سعد

(١٧) الاهرام ـ العدد السابق ـ نصر بيان وزارة الداخلية
(١٨) F. O. 407/200 No. 48 Op. cit

زغلول كمندوب ثلاثيني بان وضعت وزارة الداخلية الكشف الذى ادرج فيه اسمه على نحو يجمع الناخبين من ستة شوارع مختلفة ، ولم يدرج فيه من اسماء الناخبين سوى اسمه واسم البواب[١٩](!)

دعا ذلك صحف الوفد الى التعليق متسائلة عما « يسوغ للوزارة ان تفكر فى منع سعد باشا ان يكون نائبا والامر ليس امر عشرة من الموظفين بل امر ٢٢٣ مندوبا منهم ١١٩ رشحتهم لجنة الوفد فنجحوا »[٢٠]

قررت وزارة الداخلية ايضا ان يتم التصويت بالقلم الرصاص الاسود مما ارتآه الوفديون تعبيرا عن نية الحكومة على التزوير وطالبوا باستخدام « القلم الكوبيا اوالقلم الحبر منعا للتلاعب »[٢١]

فى الوقت نفسه اخذ صدقى باشا فى عقد الاجتماعات مع المديرين والمحافظين « وكانت وصيته الوحيدة والخطيرة معا هى انهم مسئولون امامه عن نجاح من يمكن ان ينجح من الوفديين وانه لن يعين الوسائل التى يجب اتخاذها للحيلولة دون هذا النجاح بل يترك لكل مدير ومحافظ ان يتخذ من هذه الوسائل ما يرى انه مؤد للغرض»[٢٢]

وبمرور الوقت كانت تتزايد حدة الاجراءات الحكومية حتى

---

(١٩) احمد شفيق : المصدر السابق ـ الحولية الثانية ص ١٤١ ـ ١٤٢

(٢٠) البلاغ فى ١٠ فبراير ١٩٢٥

(٢١) البلاغ ـ العدد السابق

(٢٢) البلاغ ـ ٢٥ فبراير ١٩٢٥

وصلت قبل الانتخابات باسبوعين ، وفي يوم ٢٥ فبراير على وجه التحديد الى حصار بيت سعد فقد وقف رجال البوليس منذ عصر ذلك اليوم على مداخل الشوارع المؤدية الى البيت ليمنعوا الناس من الوصول اليه والاتصالات بصاحبه خلال المعركة الانتخابية(٢٣)

وزادت كثافة الحملة خلال الايام الاولى من مارس فقد اجرت الداخلية تعديلا فى كشوف الانتخاب يقضى بتعيين مندوبى المرشحين فى اللجان وقد رأت الصحف الوفدية ان هذا التعديل قد استهدف منع مندوبى الوفد من الدخول الى قاعات الانتخاب وتأليف اللجان من مندوبى المرشحين الاخرين(٢٤)

وبلغت الحملة الحكومية ذروتها بالمنشور الذى اصدره وزير الداخلية فى نفس اسبوع الانتخاب بمنع احتشاد الناس قرب مقار اللجان « وان تسد الطرق الموصلة لها على بعد كاف يقدره البوليس » ومنع المظاهرات والاجتماعات يوم الانتخابات ، واتخاذ الاجراءات ضد الطلاب الذين يشاركون فى الحملات الانتخابية طالما كانوا غير مقيدين فى كشوف الناخبين(٢٥) فى الوقت نفسه صدرت المراسيم الملكية بتعيين ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين المعادين لسعد(٢٦) فى مجلس الشيوخ بهدف تقوية مركز الحكومة فى المجلس(٢٧) وتنبيه الناخبين الى تأييد القصر للوزارة .

---

(٢٣) احمد شفيق : المصدر السابق ص ١٧٣
(٢٤) نفس المصدر ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥
(٢٥) الاهرام ٦ مارس ١٩٢٥
(٢٦) هم رشدى باشا ، عدلى باشا ، ويحيى ابراهيم باشا
(٢٧) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٢٨٧

ولم يملك المندوب السامى سوى الاعتراف لحكومته بان الشكاوى التى تتردد عن الوسائل التى يستخدمها صدقى عادلة تماما وان كان قد التمس له الاعذار ، او كما قال « مظالما انه يسعى لهزيمة المرشحين الوفديين فمن المستحيل عليه التزام جانب الحياد »[٢٨]

بالمقابل لجأ الوفد الى وسائله التقليدية لمواجهة خطة الحكومة غير انه فى الوقت نفسه حاول استخدام وسائل غير معهودة من جانب الحزب الشعبى مما كشفت عنه تقارير المندوب السامى .

الوسائل التقليدية بدت فى العمل على تحريك الجماهير المصرية خاصة جماعات الطلاب هذه واحدة ، ثم كانت الوسيلة الثانية الخطب الملتهبة التى كان يلقيها سعد زغلول والتى قال فى احداها « ان الانتخابات الجارية الان ليست فى الحقيقة انتخابات بل هى بالتعيين اشبه لانهم يحملون الناخبين بكل وسيلة على ان يجتنبوا انتخاب من يثقون به وان يختاروا من ليس لهم فيه اقل ثقة واذا لم ينجح القهر فيهم استعملوا الغش ليصلوا الى بغيتهم »[٢٩]

وقد علقت الديلى اكسبريس البريطانية على خطب الزعيم المصرى بانه « قد يستطيع بخطبة واحدة ان يشتت شمل الاكثرية »[٣٠]

---

(٢٨) F.o. 407/200 No. 48 Op. cit

(٢٩) احمد شفيق : المصدر السابق ص ١٦٢

(٣٠) المصدر السابق ص ١٤٢

وكانت الوسيلة الثالثة بتدبير المسيرات ومجيء الوفود من الاقاليم لرفع شكاواهم الى الملك « من خرق الوزارة الحاضرة حرم الدستور والقانون واستخدامها رجال الادارة للعبث بحرية الانتخابات »[٣١]

يأتي بعد ذلك النهج غير التقليدى والسرى فى الوقت نفسه ، اذ تكشف الوثائق الانجليزية ان زعيم الوفد قد مد خلال هذه المرحلة يد التعاون الى كل خصومه .. الانجليز والقصر بهدف تحييدهم فى المعركة المنتظرة ، والاحرار الدستوريين بهدف ضمهم الى جانب الوفد ضد الحكومة ، وقد رفضت جميع الاطراف اليد الممدودة .

بالنسبة للانجليز يقول اللنبى « بذل زغلول جهودا مستميتة للاتصال بى . وقد ارسل لى مبعوثا قبل وقت قصير من حل البرلمان فى نهاية السنة ليسأل عما اذا كان حل البرلمان سيتم برغبة منى وعما اذا كنت افضل احلال وزارة من الزغلوليين المعتدلين محل وزارة زيور برئاسة محمد سعيد باشا مثلا الذى سيكون راغبا فى التوصل الى تسوية معقولة للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى . وكانت اجابتى للوسيط ان حل البرلمان لا يعنينى ثم ان حكومة جلالته غير مهتمة باى مقترحات يقدمها زغلول باشا فى شأن التسوية بين البلدين .

« لم يمنعه ذلك من الاستمرار فى محاولة الاتصال بين الحين والاخر معربا عن اماله ومخاوفه من الانتخابات التى ستجرى بالاضافة الى دعوتى للتباحث فى اتفاق والى التعاون

---

(٣١) المصدر السابق ص ١٧٢

معه فى الحد من السلطة المتعاظمة للملك والحفاظ على الدستور الذى اعترف صراحة انه هدية من بريطانيا العظمى (لمصر) وقد التزمت طوال ذلك بحالة من عدم المبالاة »![٣٢]

ويروى المندوب السامى بعد ذلك محاولات سعد زغلول الاتصال بالقصر .. يقول :

« تبدو مظاهر الولاء للملك والتنصل من الدعوة للجمهورية من جانب زغلول ضرورة سياسية فى الوقت الحاضر .. وهو بالاضافة الى المديح العلنى استخدم كل وسائله الخاصة لاعادة تحسين علاقاته بالقصر ، وكان من ادواته لبلوغ هذا الهدف الامير عزيز حسن وزوجته صفية هانم التى وسطت الملكة غير انه لم ينجح فى ذلك »[٣٣]

اما الاحرار الدستوريين فيقول نفس التقرير ان زغلول قد اتصل بكل من رشدى وعدلى ومحمد محمود ودعاهم للانضمام اليه فى الحفاظ على الدستور ومعارضة الملك .. وانتهى هذا الاتصال الى لاشىء شأن الاتصالات الاخرى[٣٤]

الجولة الثالثة بدأت صباح يوم ١٢ مارس مع ادلاء الناخبين الثلاثينيين باصواتهم فى مقار اللجان الانتخابية .

ومنذ مساء هذا اليوم وحتى الساعة الحادية عشر من صباح الاثنين ٢٣ مارس دارت المعركة بين الطرفين حول مجموعة من النواب اتفقت جميع الاطراف على تسميتهم بالمترددين The Waverers

---

(٣٢) F. o. 407/200 No. 48 Op. cit

(٣٣) Ibid

(٣٤) Ibid

ومن خلال كتابات الجميع يمكن متابعة اهمية هذه المجموعة ودورها فى مستقبل برلمان اليوم الواحد .

لعل برقيات المندوب السامى البريطانى وبيانات وزارة الداخلية المصرية تجيب اولا على السؤال : كيف تواجدت هذه المجموعة ؟

خرجت اولى البرقيات من قصر الدوبارة الساعة الحادية عشر مساء نفس اليوم اجراء الانتخابات ، وجاء فيها ان النتائج التى ظهرت حتى هذه الساعة تشير الى نجاح ١٠٣ من خصوم زغلول منهم عدد من كبار مناوئيه(٣٥) و١٠٢ من الزغلوليين الذين خسر عدد من كبارهم(٣٦) دوائرهم كما تشير الى اعادة الانتخاب فى ٨ دوائر والى ان اثنين من الفائزين شكوك فيهم(٣٧)

فى الوقت نفسه (مساء ١٢ مارس) تصدر وزارة الداخلية بيانا جاء فيه : « نالت الحكومة الاغلبية فى الانتخابات ولذلك تقرر استمرارها فى الحكم »(٣٨)

فى اليوم التالى تتحدث برقية اخرى من برقيات المندوب السامى عن فوز ١٠٥ من خصوم الوفد و١٠١ من الوفدين

---

(٣٥) منهم ثروت وصدقى وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومحمد على ومحمد محمود وتوفيق دوس وحلمى عيسى .

(٣٦) منهم مرقص حنا وحسن حسيب والغرابلى ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات .

(٣٧) F. o .407/200 No. 28 Allenby to chamberlain, March 12,1925 Tel. No. 105

(٣٨) الاهرام فى ١٣ مارس ١٩٢٥ (نص البيان)

ووجود عدد قليل جدا ممن لم يحددوا هويتهم وتمتلىء البرقية بالاستبشار ان هؤلاء سيوالون الحكومة فى المجلس بل اكثر من ذلك تنبأت بان ١٥ من الزغلوليين سوف يتحولون الى صفوف الحكومة [٣٩]

غير ان نغمة الاستبشار اخذت فى الخفوت حتى انه فى حديث جرى بعد اربعة ايام (١٧ مارس) بين اللنبى وصدقى افاد الاخير بان المجلس ينقسم الى مجموعات متمايزة : ٩٠ من خصوم زغلول المؤكدين و٩٠ من انصاره المؤكدين ونحو ٣٠ من المترددين[٤٠]

من مجموع هذه الافادات تتضح حقيقتان :

الاولى : اجماع المصادر الموالية للحكومة (المندوب السامى ووزارة الداخلية) على وجود شكل من التوازن بين الطرفين المتصارعين .

ولاشك ان مثل هذه النتيجة كانت بمثابة خيبة امل للدوائر الحكومية وهو ماعبرت عنه الديلى هيرالد الانجليزية فى اليوم التالى للانتخابات بقولها « تحولت الانتخابات الى سباق كتفا الى كتف بين السعديين وخصومهم ، ولاشك ان النتائج التى ظهرت حتى الان تدعو الى جزع الحكومة فقد استخدمت جميع مالديها من وسائل الضغط وكانت واثقة انها ستفوز

---

(٣٩) F. o . 407/200 No. 30 Allenby to chamberlair, Maarch 13, 1925 Tel. No. 108

(٤٠) F.o. 407/200 No. 33 Allenby to chamberlain, March 17, 1925 Tel No. 116

بتحطيم قوة الوفد وخلع زغلول باشا من مركز زعامة الامة »[٤١]

الثانية : ما تأكد من وجود عدد غير قليل (٣٠ كما قدرتهم الدوائر الرسمية) لم يحددوا انتماءهم لاى من الطرفين المتنازعين ويلاحظ ان تلك الدوائر قد قدرت هؤلاء فى اول الامر باثنين فقط غير انه لم تمض خمسة ايام الا وكان هذا التقدير قد تضاعف ١٥ مرة وكان معنى انضمام هذا العدد ، او القسم الاكبر منه ، لاحد الطرفين المتنازعين ، حسم المعركة لصالحه .

استتبع ذلك ان كرس كل من الوفد وخصومه كل الجهود خلال تلك الجولة لجذب هؤلاء المترددين .

الاساليب التى استخدمتها الحكومة تركزت فى جانب فى تقوية الوزارة وفى جانب اخر بالتلويح بالتهديدات الخفية والظاهرة للاعضاء المترددين .

اما تقوية الوزارة فقد تمت فى اليوم التالى مباشرة لاجراء الانتخابات حين شكل زيور وزارته الثانية (١٣ مارس) وضم اليها ثلاثة من اقطاب الاحرار الدستوريين[٤٢] وثلاثة من ابرز رجال حزب الاتحاد[٤٣]

---

(٤١) الاهرام فى ١٤ مارس ١٩٢٥
(٤٢) عبد العزيز فهمى رئيس الحزب ومحمد على بك سكرتيره وتوفيق دوس بك اهم خطبائه
(٤٣) بالاضافة الى يحيى ابراهيم رئيس الحزب الذى كان بالوزارة من قبل ضمت يوسف قطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك . انظر : د . يونان لبيب رزق تاريخ الوزارات المصرية ص ٢٨٥

ومثل هذا العمل من جانب الحكومة ، وفى هذا الوقت بالذات ، كان يقصد منه ان يكون بمثابة رسالة الى الاعضاء المترددين ، تقول هذه الرسالة فى جانب منها ان جميع خصوم زغلول قد ضموا صفوفهم ، فى الوزارة ، وفى البرلمان ، وتتضمن فى الجانب الاخر النية على استمرار الوزارة وبالتالى على الاعضاء المترددين ان يعلموا انهم بانضمامهم للحكومة فانما ينضمون للجانب الرابح .

واما التلويح بالتهديدات فجاء فيما افصح عنه وزير الداخلية من اشارات خفية وما كتبته صحف احزاب الحكومة من مقالات علنية .

وزير الداخلية ، صدقى باشا ، اشار وفى اكثر من مناسبة خلال تلك الايام التى امتدت بين يوم الانتخابات ويوم انعقاد البرلمان ، انه اذا انحاز النواب للوفد فعليهم ان يتحملوا تبعة حل المجلس مرة اخرى(٤٤)

وكان من المنتظر ان يؤتى مثل هذا التهديد نتائجه بعد معركة حامية خاضها النواب وبعد نفقات باهظة تحملوها ، ومن ثم كان من الطبيعى ان يلتزموا بالحرص على عدم الوصول الى هذه النتيجة مرة اخرى ، وبهذه السرعة ، ودون جنى اى ثمار للمعركة التى دخلوها .

على الجانب الاخر كانت صحف الاحزاب الحكومية اكثر صراحة .. جريدة الاحرار الدستوريين توجه نداء للنواب المترددين تقول فيه :

---

(٤٤) F.o. 407 200 No . 48 Op ckt

« ايها النواب المترددين ان فى ترددكم هذا وهى صـ...
همتكم عن ان تنحاز الى سفينة النجاة لجريمة لاتغتفر ، ان
سعدا قد كان ربان هذه السفينة اياما طوالا فى عهد المجلس
المنحل فأوشكت السفينة ان تغرق ».

« انكم مؤمنون بوطنكم فلا ينبغى ان تلدغوا من جحر
مرتين وعليكم وحدكم ايها المترددين الهيابون يتوقف مصير
الدستور والنظام فى الداخل ومصير القضية الكبرى فى
الخارج »(٤٥)

وفى اليوم نفسه توجه جريدة الاتحاديين للنواب انفسهم
مانصه :

« على النواب من خصوم سعد ان يفهموا ان سعد باشا
لايملك لهم نفعا ولا ضرا وان فى ايديهم انقاذ البلاد مما
يتهددها من السعديين »(٤٦)

بالمقابل لجأ الوفد فى محاولة اجتذاب هذه المجموعة من
النواب الى وسيلتين ، تمثلت احداهما فى العمل على تبديدا
اثر التهديدات الحكومية والتأكيد على انها لاتملك تنفيذ
تهديدها بحل المجلس مرة اخرى لما يمثله مثل هذا الحل من
خرق سافر للدستور الذى لا يجيز حل المجلس ولنفس السبب
سوى مرة واحدة ، وكانت الوسيلة الثانية بما لجأ اليه سعد
وبعض رجاله ـ خاصة فتح الله بركات ـ من استخدام بعض
الحيل فى اقناع هؤلاء النواب بالانضمام للوفد ملوحين لكل

---

(٤٥) السياسة فى ١٧ مارس ١٩٢٥
(٤٦) الاتحاد فى ١٧ مارس ١٩٢٥

منهم بالامل بتولى احد المناصب الوزارية فى حالة فوزه بالاغلبية وتشكيله للوزارة[٤٧]

انتظر الجميع بعد كل ذلك يوم الاثنين ٢٣ مارس حيث تحدد ميعاد الجلسة الافتتاحية وقد وضع كل طرف يده على قلبه فى انتظار ما تسفر عنه انتخابات الرئاسة ، وبالتالى مايتضح عنها من هوية المجلس ، موال للحكومة ام وفدى الاغلبية .

انعقاد اليوم الواحد :

وجهت الدعوة لاعضاء البرلمان بمجلسيه ، الشيوخ والنواب ، للانعقاد على هيئة مؤتمر للاستماع الى خطبة العرش فى تمام الساعة العاشرة من صباح ٢٣ مارس على ان يكون الحضور الى مقر البرلمان قبل ذلك بنصف ساعة .

واستشعارا باهمية الجلسة بدأ الاعضاء يتوافدون من الساعة الثامنة ليحتلوا مقاعدهم وكان اخر من وصل سعد زغلول فى تمام التاسعة والنصف ، ونترك لاحد المعاصرين وصف دخول زعيم الوفد الى القاعة يقول « وصل يتقدمه الدكتور حامد محمود يتلوه فتح الله بركات باشا » فتوجهت اليه العيون فسار من الممر الجنوبى بين صفوف المقاعد الى اول مقعد امامى جلس على طرفه ورد تحيه المحيين بكلتا يديه وكان يقابل اثناء الطريق بالهتاف الشديد خارج المجلس حتى دخل المجلس »[٤٨]

(٤٧) حسن الشريف : الرجال اسرار ص ٤٤ ـ ٤٩
(٤٨) احمد شفيق : المصدر السابق ص ٣٣٨

في الوقت نفسه خرج الموكب الملكي من القصر ، وسار بين الجنود كالمعتاد ولوحظ ان الهتاف للملك وسعد باشا مع ان زيور باشا هو الذى كان يصحب فؤاد فى العربة الملكية[٤٩] .

ووصل الملك فؤاد الى قاعة المجلس « بين قصف المدافع وتحية الجنود وعزف الموسيقى » وسلم رئيس وزرائه خطبة العرش ليلقيها .

كان رأى المندوب السامى البريطانى انه لم يكن فى الخطبة شيء غير عادى وان كان قد استلفت نظره ان انصار الحكومة قد استقبلوها بتصفيق حاد ، غير ان القراءة المتأنية للخطبة تؤكد انه كان لهذا التصفيق مايبرره .

فقد جاء فى القسم الاخير منها ما نصه « ان النجاح مرهون بظهورنا بين الامم الاجنبية بالمظهر اللائق بنا وذلك بجمع كلمة البلاد وتوحيد صفوفها مما يترتب عليه انتظام احوالها وانتشار السكينة والطمأنينة فى ربوعها ، ولا يكون ذلك الا بسلوك سبيل الحكمة وترك التقاطع والتنابذ والابتعاد عن الحركات السياسية العقيمة »

ولاشك ان انصار الحكومة قد فهموا ان المعنى بالاشارة الاخيرة هم زغلول وانصاره ومن ثم كان من الطبيعى ان يرحبوا بها هذا الترحيب الحار ، وكانت نقطة اولى فى الجلسة محسوبة لرجال الحكومة .

---

(٤٩) المصدر السابق ص ٣٢٧

انفض المؤتمر بعد الانتهاء من القاء خطبة العرش وخروج الملك وعقد كل من المجلسين جلسة على حدة ، وبدأ المستور ينكشف فى جلسةالنواب .

بدأت الجلسة فى الحادية عشرة وخمس دقائق ورأسها اكبر الاعضاء سنا ، احمد مظلوم باشا ، وتغيب عنها ثلاثة اعضاء فقط كان احدهم رهن الاعتقال على ذمة قضية اغتيال السردار .

واتضح منذ اول لحظة لهفة المعسكر الوفدى على سرعة اجراء انتخابات رئاسة المجلس بينما عمد انصار الحكومة الى محاولة تأجيلها لبعض الوقت تكون خلاله قد مارست مزيدا من الضغط وتبينت اكثر مواقف النواب المترددين على الطبيعة .

وقد لجأت الحكومة فى محاولة التأجيل الى شتى السبل ، فوزير الحقانية يطلب التأجيل الى حين « توزيع بيان بأسماء اعضاء المجلس على الاعضاء » وأحد انصارها يطلب التأجيل لانه « لابد ان نتعارف اولا »! ونصير اخر يتساءل « ماهو وجه الاستعجال فى ذلك ؟!»

على الجانب الاخر ضغط الوفد لحسم المعركة فى جلسة الصباح ، فقد كان فيما يبدو متأكدا من ان هذا الحسم سيكون لصالحه ، وقد ظاهر رئيس المجلس موقف الوفد مما ادى الى نزول انصار احزاب الحكومة على رغبة الرئيس والاغلبية ، وقد علق المندوب السامى على هذا بقوله « تقررت انتخابات رئاسة المجلس بعجلة ظاهرة »!

واجريت الانتخابات فى غيبة الوزراء الذين كانوا فى وداع

الملك واسفرت عن فوز ساحق لسعد زغلول زعيم الوفد الذى نال ١٢٣ صوتا .

وعندما عاد الوزراء الى الجلسة وجدوا المفاجأة امامهم ، خاصة وزير الداخلية الذى ابلغ اللنبى انه « كان لديه من الاسباب ما يجعله يعتقد بأن العناصر المشكوك فيها بالمجلس سوف تصوت الى جانب الحكومة ».

ويقول المندوب السامى فى محاولة لتفسير المفاجأة بأن الوفديين « قد خططوا بوضع اثنين من مؤيديهم على جانبى كل من الاعضاء المترددين وانهم قد مارسوا ضغطا مؤثرا ومباشرا على هؤلاء الاعضاء »

وهكذا كانت المفاجأة والجو العام الذى احاط بانتخاب سعد زغلول وانصاره فى المناصب القيادية فى المجلس ما دفع الوزراء الى الانسحاب من المجلس للتشاور فى الامر .

★ ★ ★

انقضت سبع ساعات بين رفع الجلسة الصباحية (الواحدة ظهرا) وبين ابلاغ رئيس الوزراء المجلس المرسوم بحله (الثامنة الا خمس دقائق مساء) وقد جرت خلال تلك الساعات محاولات محمومة من كل طرف .

(الوفد) على الجانب الاول سعى من ناحية الى شق صف الحكومة من خلال العرض الذى قدمه سعد زغلول للاحرار الدستوريين بضم وزيرين او ثلاثة من رجاله الى الوزارة التى تتشكل فى ظل المجلس الجديد ، كما انه حاول من ناحية

اخرى طمأنة سائر الاعضاء بحيدته فى ادارة المجلس حين قال فى كلمته بعد انتخابه « ارجو ان تشعروا بأنى سوف لا اكون فى هذا الكرسى ممثلا لحزب من الاحزاب وانما سأكون ممثلا للدستور وللوائح المجلس الداخلية »

على الجانب الثانى كانت هناك الحكومة التى اجتمعت وامامها كل تلك العروض الوفدية ، ويشير التقرير السرى الذى سجل هذا الاجتماع انه كان امام الوزراء ثلاثة خيارات :

اما (١) التعاون مع زغلول باشا على ضوء العروض التى قدمها لزعماء الاحرار الدستوريين (عدلى ومحمد محمود).

واما (٢) البقاء فى الوزارة الى حين صدور قرار بعدم الثقة نتيجة للاقلية التى يحوزونها فى المجلس .

واما (٣) الاستقالة وتقديم النصيحة للملك بحل المجلس .

وقد رفض المجتمعون الخيار الاول ، وصدر هذا الرفض فى جانب منه عن كراهيتهم لزغلول باشا ، وفى جانب اخر عن اعتقادهم ان المقترحات التى قدمها غير مخلصة وان الهدف منها تمكينه من كسب الوقت الذى يحتاجه لتحسين علاقاته بالملك واعادة العلاقات مع المندوب السامى الذى كان من الصعب عليه فى مثل هذه الحالة الاستمرار فى عدم الاعتراف به ، واذا ما تم له ذلك فسوف يقتنص اول فرصة لاسقاط الحكومة واحلال اخرى محلها تحت رئاسته

رفضوا ايضا الخيار الثانى فقد كان من الصعب على نفوسهم ان يحكموا وهم تحت رحمة زغلول باشا وانهم اذا ما

وافقوا على ذلك فسوف تتآكل مع كل يوم هيبة الحكومة اللازمة لاستمرارها .

ومن ثم لم يبق سوى الخيار الثالث الذى اخذوا به وقرروا تقديم استقالتهم وهم يعلمون ان الملك سوف يرفض هذه الاستقالة ويقدم على حل البرلمان بناء على نصيحتهم .

ونعود الى المجلس الذى كان منهمكا فى انتخاب المراقبين عندما دخله « اصحاب الدولة والمعالى رئيس الوزراء والوزراء » ونترك لمضبطة الجلسة رواية ما حدث بعد هذا الدخول .

« رئيس الوزراء : اتشرف باخبار المجلس ان الوزارة رفعت استقالتها الى حضرة صاحب الجلالة الملك فأبئ قبولها فأشارت على جلالته بحل المجلس فاصدر جلالته المرسوم الاتى :

نحن فؤاد الاول ملك مصر بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و٣٩ من الدستور وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى هذا المجلس .. رسمنا بما هو أت .

مادة اولى : يحل مجلس النواب .

مادة ثانية : المندوبون مدعوون لاجراء الانتخابات الجديدة لاعضاء مجلس النواب فى ٢٣ مايو ١٩٢٥ .

مادة ثالثة : مجلس النواب الجديد مدعو للاجتماع فى اول يونيه ١٩٢٥ .

مادة رابعة : على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء من اليوم ».

واختفى بالمرسوم الملكى اقصر برلمان فى تاريخ الحياة النيابية المصرية !

* * *

رقم الايداع : ٢٨١٠٠ / ١٩٩١
I . S . B . N
777 - 07 - 007 - 3

فهرس

روايات الهلال تقدم

الرواية الفائزة بجائزة بوليتزر ١٩٨٩

دروس التنفس

تأليف

ان تيلر

ترجمة

عبدالحميد فهمى الجمال

تصدر : ١٥ ابريل سنة ١٩٩١

كتاب الهلال يقدم

البطل فى السيرة الشعبية

بقلم

د . أحمد شمس الدين الحجاجى

يصدر : ٥ ابريل سنة ١٩٩١

هذا الكتاب

تاريخ المؤسسات المصرية لم يحظ بقدر كاف من عناية المهتمين بالدراسات التاريخية الذين انصرفوا اكثر إلى تاريخ الحركة الوطنية ..

ولما كان البرلمان المصرى من أعرق هذه المؤسسات فقد نشأ منذ عام ١٨٦٦ فانه فى حاجة الى دراسات ودراسات لاستجلاء الجوانب العديدة من تاريخ هذه المؤسسة ..

وما يتضمنه هذا العدد من كتاب الهلال هو محاولة فى هذا السياق يقدمها د . يونان لبيب رزق الذى تخير بعضا من هذه الجوانب التى تشكل قصة البرلمان المصرى .

الاشتراكات

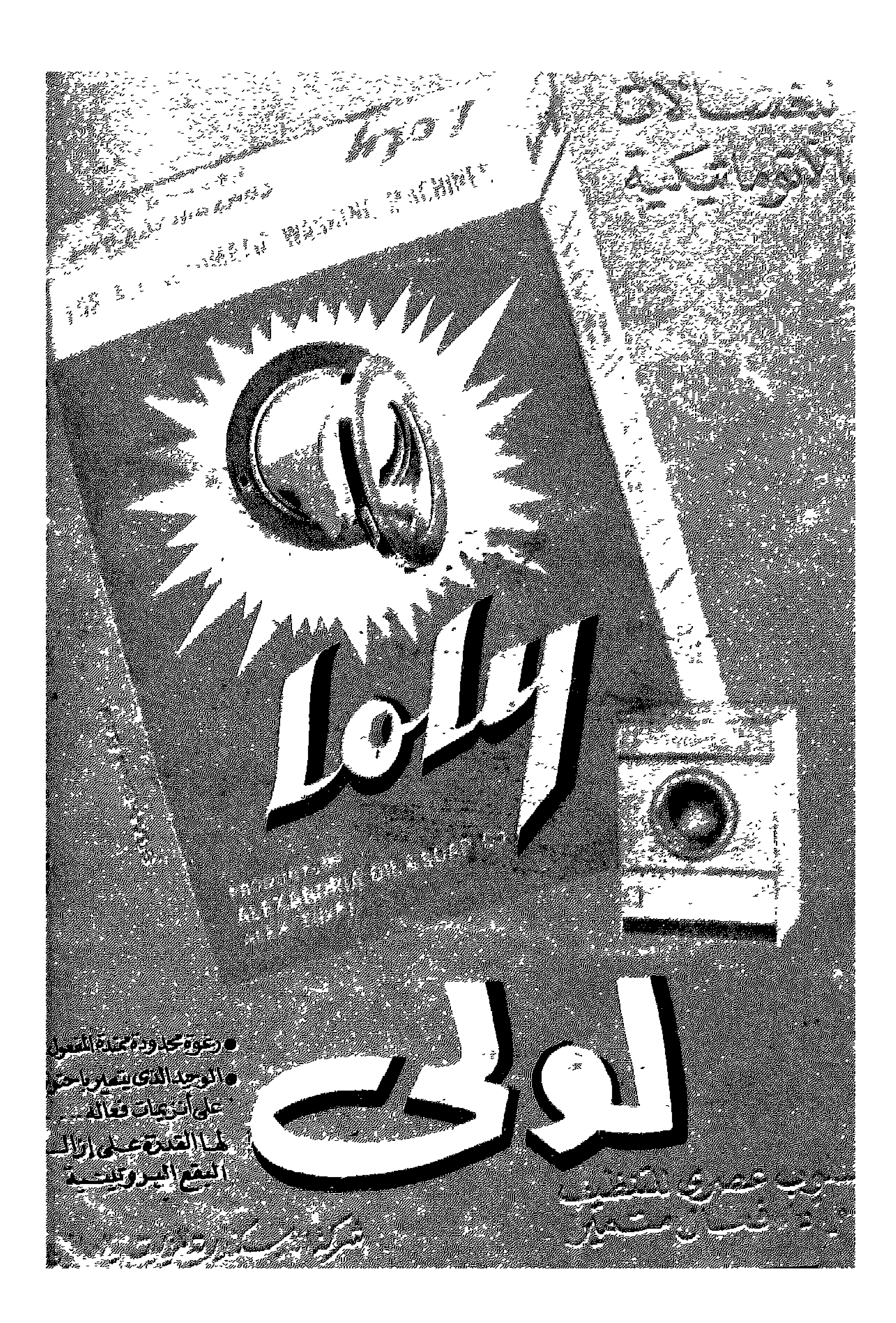
قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والإفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت   السيد/ عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة ـ ص . ب رقم ٢١٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس 92703 Hilal.V.N



إيريال
• رغوة محدودة مخصصة
• الوحيد الذى يحتوى
على أنزيمات فعالة
لها القدرة على إزالة
البقع البروتينية